***مجلة العلوم العربية والإنسانية***
*جامعة القصيم*، المجلد (٤)، العدد (٢)، ص ص ٤٤٥-٥٥٠، (يوليو ٢٠١١م/رجب ١٤٣٢هـ)

# المسائل الَّتِي خالف فيها ابْنُ مَالِكٍ سِيبَوَيْهِ في الألفيَّة (عرضًا ودراسةً)

**د. محمَّد بن عبد الله السَّيف**
*الأستاذ المساعد بكلّيَّة اللُّغة العربيَّة والدّراسات الاجتماعيَّة، بجامعة القصيم*
*mas6007@gmail.com*

(قُدم للنشر في ١٤٣١/٩/٩هـ، وقبل للنشر في ١٤٣٢/٢/١٥هـ)

**ملخص البحث**. يرى المؤرخون للفكر النَّحويّ: أَنَّ ابن مَالِكٍ – رحمه الله تعالى– يمثل مرحلة مهمة في الدَّرس النَّحويّ، ليس بفضل ما أضافه في الدَّرس النَّحويّ من تآليف ومنظومات وشروح وجهود كبيرة فحسب، بل أَيْضًا بما كان له من الاختيارات النَّحويَّة، والاجتهاد المستقل في المسائل التَّفصيلية للظَّواهر اللُّغوية، بل إنَّه يمثل مدرسة في الأصول النَّحويَّة أَيْضًا، وخاصَّة في أصل السَّماع، من خلال التَّعامل الواثق بالنُّصوص اللُّغويَّة، سواء من شواهد القراءات القرآنيَّة، أو الأحاديث النَّبويَّة، أو حتَّى لغات العرب خارج الإطار المكاني المحدَّد من قبل البصريين الأوائل.

وتأتي مخالفة ابن مَالِكٍ لإمام النَّحويين سِيبَوَيْهِ – رحمهما الله تعالى– في مفردات متعدِّدة من المسائل النَّحويَّة – مع شدَّة إجلاله له– شاهدًا قاطعًا وبرهانًا ساطعًا على استقلال مدرسته في الاختيار والاجتهاد، المبنيين على قوة استظهار النُّصوص واستحضارها، ثُمَّ المقدرة على دقَّة الاستنباط وسلامة التَّوجيه، في منهجٍ قويمٍ من القبول والاحترام لها، وهذا ما سيكشفه هذا البحثُ بإذن الله تعالى.

**مقدمة**

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمَّد وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين.

لقد حظي النَّحو بخلافات واسعة بين علمائه منذ نشأته الأولى، وهذا أمر بدهي لدى التَّأمُّل في ظروف نشأته، إذ هو استقي من مصادر عدّة؛ جعلت النُّحويين يختلفون في تناول نصوص هذه المصادر وتوجيهها، وبناء الأحكام وفق ما جاءت عليه.

لذا وغيره، كان الخلاف بين أئمة النَّحو ظاهرًا، وأمرًا حاضرًا في المؤلفات النَّحوية، والمجالس العلميَّة؛ ممَّا أَدَّى إلى ثمرات كثيرة عادت على الفكر النَّحوي بالإثراء، الَّذِي أتاح للمتأخرين منهم مجال الانتقاء والاختيار.

على أَنَّ هذا الخلاف كانت درجته متباينة في الأهميَّة؛ وفق القضايا المتنازع فيها، ووفق المكانة العلميَّة لأطراف الخلاف.

ويجيء هذا البحثُ ليكشفَ عن خلافٍ عظيمِ الأهميَّة، كبير المنزلة بين علمين من أعلام النَّحو وأساطينه، إمام المتقدِّمين سِيبَوَيْهِ وإمام المتأخِّرين ابن مَالِكٍ. فمكانتهما في النَّحو وعلو كعبهما فيه، وتأثيرهما فيه لا تخفى على من له أدنى دراية فيه.

ولقد كُنْتُ أُطالع مُنْذُ أمدٍ في شرح ابن عقيل عِبَاراتٍ له -عند مخالفة ابن مَالِكٍ لسِيبَوَيْهِ- يَسْتَعْظِمُ فيها هذه المخالفة، إلى درجة أَنَّه في إحدى المسائل لم يجدْ ما يبرهن به على تأييده لمذهب سِيبَوَيْهِ إلاّ أنْ يتمثَّلَ بهذا البيت:

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[1]

ممَّا أثار لَدَيَّ العجب من موقفين: موقف ابن مَالِكٍ وكيف تحصَّلت لدَيْهِ المقْدِرة العلميَّةُ والمنهجيَّةُ في التَّعامل مع النُّصوص، ثُمَّ الثِّقة بذلك إلى درجة أَنْ يتجاسر على مخالفة سِيبَوَيْهِ، مع إذعان النَّاس لما قال سِيبَوَيْهِ، كما يمثله موقف ابن عقيل أُنْمُوذَجًا على ذلك.

---

(١) سيأتي الحديث عن هذه المسألة.

والموقف الآخر: موقف ابن عقيل وكيف حار عن أَنْ يردّ اجتهاد ابن مَالِكٍ واختياره المخالف لرأي سِيبَوَيْهِ بدليل قاطع، أو تعليل مقنع، ولجأ إلى أَنْ يدعو بمنهج غير علميّ، وهو التَّسليم المطلق لما قال سِيبَوَيْهِ، مَهْمَا كانَتْ حُجَّة المخالف.

ولقد نشأ عن هذا الاسْتِغرابِ والعجب تَطَلُّعٌ ورغبةٌ مُلِحْةٌ لَدَيَّ في الكَشْفِ عن المسائل الَّتِي خالف فيها ابنُ مَالِكٍ سِيبَوَيْهِ، وجَمْعِها لمعرفة أهميتها وموقف الإمامين منها، وهل حقًّا كان مذهب سِيبَوَيْهِ فيها دائمًا هو الرَّاجح.

وقد رَأَيْتُ بعد التَّأَمُّلِ في عددٍ من مؤلفات ابن مَالِكٍ؛ أَنَّهْ قد أودع خلاصة آرائه وجهده النَّحويّ في الألفيَّة، فرأيت أَنْ أقتصرَ عليها لطبيعة البحث، مع المطابقة بين جميع مؤلفاته الأخرى، لأنظر مدى التَّوافق بينها، ومدى استمراره على الرَّأي أَوْ تراجعه عنه.

ولقد جَاءَ البحثُ في مبحثين رئيسين، تضمَّن ثانيهما ثلاثة مطالب على النَّحو الآتي:

**المبحث الأوَّل: عرض المسائل الخلافيَّة**

وفيه عرضت المسائل الَّتِي تَحَقَّقَتْ فيها مخالفةُ ابنِ مَالِكٍ لِسِيبَوَيْهِ، بدلالة المنطوق أو المفهوم في الألفيَّة، حسب تصنيف النَّاظم، بعد أَنْ أضعَ عنوانَ المسألةِ، ثُمَّ أقدِّم بمقدِّمة موجزة، ثُمَّ أعرض رأي سِيبَوَيْهِ ومن وافقه، ثُمَّ رأي ابْنِ مَالِكٍ ومن تبعه، محاولاً – قدر الإمكان – عَرْضَ قوليهما بالنَّصِ، ثُمَّ أُناقش المسألةَ موضحًا منطلقات كلّ منهما، ومرجحًا ما أَرَى رجحانه، مقتصرًا في ذلك كلّه على أهمّ جوانب الموضوع، ومشيرًا إلى مصادر عرض المسألة في كتب النَّحويين.

**المبحث الثَّاني: دراسة المسائل الخلافيَّة**

قمت في هذا المبحثِ بدراسةٍ تحليليَّةٍ نقديَّة شاملة؛ لما تمَّ عرضه في المبحث الأوَّل من مسائل الخلاف، حيث كَشَفْتُ فيها عن أهمّ منطلقات هذا الخلاف، وآثاره في الدَّرس النَّحويّ، من خلال ثلاثة مطالب وخاتمة على النَّحو التَّالي:

**المطلب الأوَّل:** مظاهر الخلاف.

**المطلب الثَّاني**: أسباب الخلاف.

**المطلب الثَّالث**: تقويم الخلاف.

**الخاتمة**

وعلى الرَّغم من كثرة الدِّراسات والبحوث في الخلافات النَّحويَّة، سواء بشكل عام أو بين علمين من أعلامه، إلاَّ أنِّي لم أَقِفْ على دراسة قديمة أو حديثة في موضوع البحث، وهو الخلاف بين سِيبَوَيْهِ وابن مَالِكٍ، وإِنْ كَانَتْ هناك جهود قيمة في بيان الخلاف بين ابن مَالِكٍ وبعض العلماء غير سِيبَوَيْهِ،(٢) ولهذا فإنِّي آمل أَنْ يقدِّمَ هذا البحثُ إضافة جديدة في الفكر النَّحويّ بإذن الله.

أسأل المولى عزَّ وجلَّ أَنْ يجعلَهُ من العلم النَّافع، والعمل الصَّالح. وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه.

## المبحث الأوَّل: عرض المسائل الخلافيَّة

**المسألة الأولى: علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السَّالم**

يقصر بعض النَّحويين علامات الإعراب – قسيم البناء – على نوع واحد هو: الإعراب بالحركات، وهي أمكن لكونها ظاهرة، وإلاَّ فهي مقدرة، وذلك في الأسماء الَّتِي أواخرها حروف مدٍّ، أعني الأسماء السِّتَّة والمثنَّى والجمع الَّذِي على حدّه. فهي كغيرها من الأسماء معربة بالحركات المقدرة على الحروف في آخرها، وحروف المدِّ هذه من تمام الكلمة.

---

(٢) من ذلك رسالة أستاذنا الدُّكتور فهمي النمر بعنوان: (مسائل النَّحو الخلافيَّة بين ابن مَالِكٍ والزَّمَخْشَرِيّ) مطبوع بالقاهرة. ورسالة الدُّكتوراه لزميلنا الدُّكتور عبد العزيز البجادي بعنوان: (المسائل النَّحويَّة والتَّصريفيَّة الَّتِي خالف فيها ابن مَالِكٍ الفرَّاء). تحت الطبع.

بينما ذهب آخرون إلى أَنَّ الإعراب نوعان: إعراب بالحركات وهو الأصل، وإعراب بالحروف نيابة عن الحركات في هذه الأبواب. (٣)

**رأي سِيبَوَيْهِ**

نصَّ سِيبَوَيْهِ – رحمه الله – على أَنَّ إعراب المثنَّى وجمع المذكَّر السَّالم بالحركات المقدرة.

قال في أوَّل الكتاب: "واعلم أَنَّك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللِّين، وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن، يكون في الرَّفع ألفًا، ولم يكن واوًا ليفصَل بين التَّثنية والجمع الَّذِي على حدّ التَّثنية، ويكون في الجرّ ياء مفتوحًا ما قبلها ولم يكْسَرْ ليُفْصَل بين التَّثنية والجمع الَّذِي على حدّ التَّثنية، ويكون في النَّصب كذلك... وذلك قولك: هما الرَّجلانِ، ورأيت الرَّجلَيْنِ، ومررت بالرَّجلَيْنِ.

وإذا جمعتَ على حدِّ التَّثنية لحقتْها زائدتان: الأولى منهما حرف المدّ واللِّين والثَّانية نون. وحال الأولى في السُّكون وتركِ التَّنوين وأنّها حرف الإعراب، حال الأولى في التَّثنية، إلاّ أَنَّها واو مضمومٌ ما قبلها في الرَّفع، وفي الجر والنَّصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونها مفتوحة..." (٤)

ونستخلص من كلام سِيبَوَيْهِ ما يأتي:

١- أَنَّ الألف في المثنَّى والواو في الجمع واليَّاء فيهما حروف إعراب. وقد فرَّق سِيبَوَيْهِ في كلام سابق بين علامة الإعراب وحرف الإعراب، فحرف الإعراب عنده؛ هو الحرف الأخير من الكلمة، أي: ما يظهر عليه الإعراب، بقوله: "فالرَّفع والجر والنَّصب والجزم لحروفِ الإعراب، وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة وللأفعال المضارِعة". (٥)

---

(٣) تنظر المسألة في: الكتاب ١/١٧-١٨؛ والمقتضب ٢/١٥٣؛ والإنصاف ١/٣٣؛ وابن يعيش ١/٦٣؛وشرح الرضي ١/٨٣؛ والتصريح ١/٦٩، وحاشية الصَّبان ١/٨٠؛ وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٢٩.

(٤) الكتاب: ١/١٧.

(٥) الكتاب: ١/١٣.

٢- أَنَّ هذه الحروف غير متحركة لا مع التَّنوين ولا بدونه، ولا يُعتقد أَنَّ سِيبَوَيْهِ يقصد بذلك أَنَّها ساكنة، فإن ذلك مما لا يحتاج إلى بيان، ولكنَّه يشير إلى أَنَّ فيها حركات الإعراب مقدرة فيها غير ظاهرة بالتَّحرك.

٣- أَنَّ النُّون في آخرها عوض من الحركة والتَّنوين، وليس الحرف هو العوض.

قال أبو سعيد السِّيرافي في شرحه:" واعْلَمْ أَنَّ الألِفَ والياء في التَّثْنيةِ، والواوَ والياءَ في الجمع، عندَ جُمْهورِ مُفسِّرِي كتابِ سِيبَوَيْهِ، هُنَّ حرُوفُ الإعرابِ بمنـزلةِ الدَّالِ من زيدٍ والرَّاءِ من جَعْفرٍ، والألف من قفًا وعصًا واحْتَجُوا في ذَلك بحُجَجٍ...". (٦)

**رأي ابن مَالِكٍ**

اختار ابن مَالِكٍ في إعراب المثنى وجمع المذكر السَّالم مذهب الكوفيين مخالفًا سِيبَوَيْهِ وجمهور البصريين. حيث جعل علامات الإعراب نوعين: أصلية وهي الحركات، وفرعية وهي الحروف في المثنى وجمع المذكر السَّالم والأسماء السِّتة، وإلى ذلك أشار بقوله: (٧)

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا، وَجُرْ *** كَسْرًا: كَـ «ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرْ»

وَاجْزِمْ بِتَسْكِيْنٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ *** يَنُوْبُ، نَحْوُ: «جَاءَ أَخْو بَنِي نَمِرْ»

ثُمَّ ذكر المثنى بعد ذلك وأَنَّه مما تنوب فيه الحروف مناب الحركات فقال:

بِالأَلِفِ ارْفَع الْمُثَنَّى، وَكِلاَ *** إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلاَ

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيْعِهَا الأَلِفْ *** جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

وقال في الجمع: (٨)

وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ *** سَالِمَ جَمْعِ «عَامِرٍ وَمُذْنِبِ»

---

(٦) شرح الكتاب للسيرافي مخطوطة دار الكتب القومية: ٦٩/١.

(٧) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٠.

(٨) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١١.

كما صرّح بذلك في شرح التَّسهيل،[٩]بعد عرض جميع الآراء المتعددة، الَّتِي أوصلها بعضهم إلى عشرة أقوال[١٠].

**المناقشة**

ذكر من وافق سِيبَوَيْهِ في رأيه من البصريين بأَنَّ الإعراب إنَّما يلحق الكلمة بعد تمامها ودلالتها على المعنى، وذات الاسم واحدة لا تختلف فلما كان الواحد دالاً على مفرد، وبزيادة حرفي التَّثنية دالاً على اثنين كان حرف التَّثنية من تمام الاسم، ومن تركيب الكلمة وصار كالهاء في (قائمة) والألف في (حبلى) فقد زيدتا لمعنى التَّأنيث، وصارا حرفي إعراب فكذلك التَّثنية، ودليل ذلك أَنَّك لو أسقطت الألف من المثنى لاختلفت بنية الكلمة، ولا يكون ذلك لو سقطت الضَّمة من قولنا: جاء زيد. [١١]

وقد رد ابن مَالِكٍ ذلك بلزوم ظهور الفتحة في نحو: رأيت بنيك، لأَنَّ ياءه كياء (جواريك)، مع ما في (جواريك) من زيادة الثِّقل، ولمّا انتفى اللازم وهو ظهور الفتحة علم انتفاء الملزوم وهو تقدير الضَّمة والكسرة. [١٢]

والَّذِي يظهر أَنَّ مذهب الكوفيين وابن مَالِكٍ هو الأرجح، لأنَّ الاتفاق جرى على أنَّ الإعراب هو التَّغير والتَّأثر بالعوامل، وهذا حاصل في هذه الحروف إذ إنَّها تتغير وفق العوامل الدَّاخلة عليها كما تتغير الحركات، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

بالإضافة إلى أنَّ المثنى والجمع فرع عن المفرد، فيكون الإعراب بالحروف فرعًا عن الإعراب بالحركات ليناسب الفرع للفرع[١٣].

**المسألة الثَّانية: حكم اتصال الضَّمير وانفصاله إذا وقع مفعولاً ثانيًا لفعل غير قلبي**

---

(٩) ينظر شرح التَّسهيل ١/٧٣.

(١٠) ينظر شرح الأشموني ١/٣١.

(١١) ينظر شرح السِّيرافي١/٦٩؛ وعلل النحو١٦٢، والتَّبصرة والتَّذكرة للصيمري١/٨٩؛ وابن يعيش٤/١٣٩.

(١٢) ينظر شرح التَّسهيل ١/٧٤.

(١٣) ينظر: شرح الأنموذج ص ٢٧، وشرح الكافية للرضي١/٢٩.

تميل العرب إلى الاختصار والإيجاز، ولا شك أَنَّ الضَّمير المتصل أشد اختصارًا من الضَّمير المنفصل؛ ولهذا لم يرد في السَّعة اتفاقًا استعمال المنفصل مكان المتصل مع إمكان المتصل إلا في مواضع محدودة؛ لأَنَّه إذا قدر على الأخف مع كمال المعنى لم يعدل إلى الأثقل إلا لعذر.

ولذلك أشار ابن مَالِكٍ بقوله: (١٤)

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ.... إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

ويختلف تصنيف النُّحاة لهذه المواضع المستثناة الَّتِي يجوز فيها انفصال الضَّمير مع إمكان اتصاله.

فقد اتفقوا على جواز الأمرين في موضعين: الضَّمير الواقع خبرًا لكان وأخواتها. وكذلك الضَّمير الواقع مفعولاً ثانيًا لفعل قلبي(١٥).

أما إذا وقع الضَّمير مفعولاً ثانيًا لفعل غير قلبي، فقد اختلفوا في انفصال الضَّمير من عدمه بين الجواز والمنع على النَّحو الآتي:

**رأي سِيبَوَيْهِ**

يذهب سِيبَوَيْهِ إلى وجوب الاتصال وعدم جواز الانفصال في هذا الفعل بقوله: "اعلم أَنَّ المفعول الثَّاني قد تكون علامتُه إذا أُضمَر في هذا الباب العلامةَ الَّتِي لا تَقَعُ (إيَّا) موقعها، وقد تكون علامتُه إذا أُضمَر (إيَّا).

فأمَّا علامة الثَّاني الَّتِي لا تقع (إيَّا) موقعها فقولك: أَعْطانِيهِ وأَعْطانِيكَ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلِّمُ بنفسه". (١٦)

فهو يشير إلى أَنَّ الضَّمير إذا وقع مفعولاً ثانيًا فهو إما أَنْ ينفصل أو أَنْ يتصل بالفعل، وعبر عن الانفصال بـ(إيَّا)، وبيَّن أَنَّها تقع مع الفعل (أعطى) وهو الفعل النَّاصب لمفعولين ليس الثَّاني خبرًا، وكان الأول أخص من الثَّاني.

---

(١٤) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٣.

(١٥) مع اختلاف بينهم في الترجيح في هاتين المسألتين كما سيتناوله البحث في المسألتين القادمتين.

(١٦) الكتاب: ٣٦٣/٢.

قال السِّيرافي: "والَّذِي ظَهَرَ في كَلامِ سِيبَوَيْهِ أَنَّه ما خيَّرَ المتكلم بين اتِّصالِ المفعُولِ الثَّاني وبين انْفِصالِهِ، ولكِنَّه قَسَّمَ ضمِيرَي المفعولَين إِذَا اجْتَمعا قِسْمَينِ:

أحدُهما: يجبُ فِيه الاتِّصالُ بغيرِ تَخْييرٍ، والآخَرُ: يجبُ فِيه الانفصالُ من غير تَخْييرٍ، فأما الَّذِي يَجِبُ فيه الاتِّصالُ فهو أَنْ يكونَ المفعولُ الأولُ أقربَ من الثَّاني مثل: أَعْطَانيكَ زَيْدٌ وأَعْطانِيهِ وأَعْطَاكَهُ، وأما الَّذِي يجبُ فيه الانْفصالُ فهو أَنْ يكونَ المفعولُ الأوَّلُ أبْعَدَ في التَّرتيبِ من الثَّاني كقولك: أعطاهُوكَ وأعطاهَاكَ وأعطاهُوني وأعطاهانِي وأعطاكِني، لا يجوزُ شيءٌ من هذا عند سِيبَوَيْهِ إلاَّ بالانفِصالِ نَحْو أَعْطَاهُ إِيَّاكَ ". (١٧)

وعلى الاتصال جاءت آيات كثيرة منها قوله تعالى: چ گ گچ(١٨) وقوله: چ □ چ(١٩) وقوله: چ ۇ ۆ چ(٢٠) وغيرها من الآيات الواردة بالاتصال(٢١).

**رأي ابن مَالِكٍ**

يتفق ابن مَالِكٍ مع سِيبَوَيْهِ في مجيء الكلام الأفصح باتصال الضَّمير، غير أَنَّ هذا لا يوجب الاتصال بل يرجحه، والانفصال جائز لكنه مرجوح، وإلى ذلك أشار بقوله: (٢٢)

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاء سَلْنِيْهِ، وَمَا *** أَشْبَهَهُ.....).

قال الأشموني: " أي وما أشبه هاء "سَلْنِيهِ" من كل ثاني ضميرين: أولهما أخص، وغير مرفوع، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء سواء كان

---

(١٧) مخطوطة دار الكتب القومية: ١٤٦/٣.

(١٨) سورة البقرة: آية ١٣٧.

(١٩) سورة هود: آية ٢٨.

(٢٠) سورة محمد: آية ٣٧.

(٢١) مع وضوح رأي سِيبَوَيْهِ في منع الانفصال كما نصّ عليه السِّيرافي، إلا أَنَّ الشَّاطبي في المقاصد الشافية ٣١٢/١، يرى أَنَّه لا يفهم منع الانفصال من كلام سِيبَوَيْهِ.

(٢٢) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٣.

فعلاً نحو:(سَلْنِيهِ) و(سَلْني إِيَّاهُ) و(الدّرهمَ أَعطيتُكَهُ) و (أعْطَيتُكَ إِيَّاهُ) والاتصال حينئذ أرجح ".(٢٣)

**المناقشة**

الأظهر أنَّ رأي ابن مَالِكٍ في جواز الانفصال في هذه المسألة هو الأقرب، لإمكانيته، ومجيء بعض الشَّواهد على هذا الانفصال، وهي مع قلتها قاطعة بجواز ذلك.

منها قول الرَّسول ρ: (فإن الله مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ، ولو شاءَ لملَّكُهم إيَّاكم) الحديث.(٢٤)

بالإضافة إلى أَنَّ سِيبَوَيْهِ لم يحتج لذلك بسماع أو قياس كما فعل في المسألة الآتية، الَّتِي كثر فيها مؤيدوه.

**المسألة الثَّالثة: حكم اتصال الضَّمير وانفصاله إذا وقع خبرًا لـ (كان) وأخواتها**

تناول البحث في المسألة السَّابقة مسألة جواز انفصال الضَّمير وعدمه مع غير الفعل القلبي النَّاسخ.

أما في هذه المسألة فالاتصال والانفصال جائزان اتفاقًا، ولكن الخلاف في التَّرجيح بينهما، وذلك في الضَّمير الواقع خبرًا لفعل ناسخ (كان وأخواتها).

**رأي سِيبَوَيْهِ**

يرجح سِيبَوَيْهِ هنا الانفصال، محتجًا بقوة السَّماع، والقياس على انفصال الضَّمير في (ضربي إيّاك).

قال: " فلمَّا قبُح هذا عندهم ولم تَستحكم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع صارت (إيّا) عندهم في هذا الموضع لذلك بمنـزلتها في الموضع الَّذِي لا يقع فيه شيءٌ من هذه الحروف. ومثل ذلك: كان إيّاه لأَنَّ (كانَهُ) قليلةٌ، ولم تَستحكم هذه الحروفُ هاهنا، لا تقول: كانَنِي ولَيْسَني، ولا

---

(٢٣) شرح الأشموني: ٥٢/١.

(٢٤) ذكره الإمام الغزالي: في إحياء علوم الدين: ٢١٩/٢؛ وأورده الذهبي في الكبائر ص ٢٠٣ بنحوه. ومثله قولهρ: "أَفَلاَ تَتَّقِى اللَّهَ فِي هَذِهِ الْبَهِيمَةِ الَّتِي مَلَّكَكَ اللَّهُ إِيَّاهَا". أخرجه أبو داود ٢٣/٣، برقم (٢٥٤٩)، وأخرجه أحمد ٢٠٤/١ برقم (١٧٤٥) وغيرهم.

كانَك. فصارت إيَّا هاهنا بمنزلتها في ضَرْبي إيَّاك. وتقول: أتوني ليس إيَّاك ولا يكون إيَّاه، لأَنَّك لا تقدر على الكاف والهاء هاهنا، فصارت « إيَّا » بدلا من الكاف والهاء في هذا الموضع قال الشَّاعِر: (٢٥)

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لا نَرَى فِيهِ غَرِيبَا

وبلغني عن العرب الموثوق بهم أَنَّهم يقولون: لَيْسَنِي وكذلك كانَنِي ". (٢٦)

قال السِّيرافي معلقا على نص سِيبَوَيْهِ: " ومما يجوزُ فيه الضَّمير المتَّصلُ والمنفصِلُ كناياتُ أَخبارِ كانَ وليْسَ وأَخَواتِهِمَا. والأكثرُ في كَلامِ العربِ والاخْتَيارُ عندَ النَّحويينَ في ذَلك الضَّميرُ المُنْفصلُ كقولك: أتاني القومُ لَيْسَ إيَّاكَ، وأَتونِي لا يكونُ إيَّاهُ". (٢٧)

وقد تبع سِيبَوَيْهِ في ترجيح الانفصال أبو العباس المبرِّد، وأبو بكر بن السَّرَّاج، والسِّيرافي، والصَّيْمَرِيّ وغيرهم. (٢٨)

**رأي ابن مَالِكٍ**

صرح ابن مَالِكٍ بمخالفة سِيبَوَيْهِ في هذا الموضع مرجحًا الاتصال لوروده في الكلام الفصيح بقوله في الأَلْفِيَّة: (٢٩)

..... *** ..... فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ.. وَاتِّصَالاَ *** أَخْتَارُ. غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

قال ابن عقيل: " أشار بقوله: (فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى)، إلى أَنَّه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميرًا فإنه يجوز اتصاله وانفصاله، واختلف في

---

(٢٥) البيتان من مجزوء الرمل لعمر بن أبي ربيعة، وهما في ديوانه ص ٨٢؛ والمقتضب ٣/ ٩٨، والمنصف ٦٢/٣؛ والخزانة ٣٢٢/٥.

(٢٦) الكتاب: ٣٥٨/٢.

(٢٧) شرح السِّيرافي ١٤٠/٣.

(٢٨) ينظر المقتضب ٩٨/٣؛ وشرح السِّيرافي ٣/ ١٤٠، وتخليص الشَّواهد: ص ٩١.

(٢٩) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٣.

المختار منهما، فاختار المصنف الاتصال نحو: كنته، واختار سِيبَوَيْهِ الانفصال نحو: كنت إياه ". (٣٠)

وتبع ابن مَالِكٍ في ترجيح الاتصال ابنُ هشام ونسبه إلى الرُّماني وابن الطَّراوة.(٣١)

**المناقشة**

احتج الجمهور لترجيحهم الانفصال بأمور منها:

١- أَنَّ خبر كان قد يكون جملة أو ظرفًا أو فعلاً، وهذه الأشياء لا يجوز إضمارها ولا تكون إلاَّ منفصلة من الفعل، فاختير فيما يمكن إضماره إذا أضمر أَنْ يكونَ على منهاج ما لا يضمر من الأخبار.

٢- أَنَّه خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال.

٣- أَنَّ الاتصال يجعل الفاعل والمفعول فيها كالشَّيء الواحد، فإما أَنْ يكون أحدهما هو الآخر أو مشبها به مجعولاً بمنزلته، وفعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً ويتعدى إلى نفسه منفصلاً فلا يجوز: ضربتني وإنَّما: ما ضررت إلا إياي، وإياي ضررت.

وعلل ابن مَالِكٍ ترجيح الاتصال في هذه المسألة بما يلي:

١- أَنَّ الضَّمير الواقع خبرًا منصوب بفعل لم يحجز بينهما إلا اسم هو كالشَّيء الواحد مع الفعل قبله. فهما (أي الاسم والخبر) كالفاعل والمفعول في (ضربتك) إذ المفعول واجب الاتصال. فحينئذ يكون الخبر راجح الاتصال.

٢- أَنَّ تعليل ترجيح الجمهور الانفصال بكونه خبرًا للمبتدأ في الأصل ولو بقي كذلك لتعين انفصاله فيترجح بعد دخول النَّاسخ انفصاله أَنَّه تعليل يلزم عليه جواز الانفصال في الضَّمير الأول لأَنَّه كان مبتدأ في الأصل أَيْضًا، وهذا ممتنع بإجماع، وما أفضى إلى ممتنع فهو ممتنع.

٣- وروده بكثرة في الأدلة السَّماعية: من النَّظم والنَّثر بخلاف الانفصال الَّذِي لم يثبت إلا في النَّظم. ومن ذلك حديث الرَّسول ρ: مخاطبًا

---

(٣٠) شرح ابن عقيل١/١٠١.

(٣١) ينظر: أوضح المسالك ١/٩٢.

عائشة - رضي الله عنها- بقوله: (إِيَّاكِ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاءُ)،(٣٢) وقوله ρ: لعمر بن الخطاب في ابن صياد: (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ).(٣٣) فقد ثبت الاتصال في هذين الحديثين، وهما من كلام أفصح من نطق بالعربية نبينا ρ. ومن ذلك رواية سِيبَوَيْهِ عن العرب الموثوق بهم: (ليسني وكانني)، وكذلك ورد الاتصال في عدة أبيات، بينما لم يرد الانفصال في النَّثر إلا في الموضع الَّذِي يتعين انفصاله كقولهم: (أتوني ليس إياك) في الاستثناء.

ويظهر أَنَّ ما ذهب إليه ابن مَالِكٍ هو الأرجح لقوة ما اسْتَدلَّ به من سماع وقياس ولأَنَّ الضَّمير المتصل أخف وأشدّ اختصارًا من المنفصل.

وأما تعليل الجمهور بكون الخبر جملة أو ظرفًا أو فعلاً وهي لا تكون إلا منفصلة فيحمل عليها الضَّمير الواقع موقعها فيجاب عنه بكون الضَّمير يتميز عن هذه الأمور بخصائص فهو يقع مبتدأ وهي لا تقع، وغير ذلك فاختصاصه بالاتصال كذلك.

وأمَّا كونه خبرًا في الأصل والخبر حقه الانفصال، فيبطله كونه فعلاً، والفعل يحتاج إلى الاتصال مع الضَّمائر فيتصل به الاسم وجوبًا فيكون معه كالجزء فيحتاج إلى الخبر كما احتاج إلى المفعول به في (ضربته). (٣٤)

**المسألة الرَّابعة: الضَّمير مع الفعل القلبي النَّاسخ**

---

(٣٢) لم أعثر عليه مسندا بهذا اللفظ، وأورده ابن سيده في المحكم ٣٣١/٣؛ وابن منظور في اللسان: ٣١٧/٣؛ ويورده الشِّيعة في كتبهم وهي غير مسنده انظر مثلا: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٣٣/٦، والحديث رواه الحاكم في المستدرك ١٩٢/٣، بلفظ لا شاهد فيه لابن مَالِكٍ، قال-ρ-: "انْظُرِي يَا حُمَيْرَاءُ، أَنْ لاَ تَكُونِي أَنْتِ". وانظر رسالة الماجستير: الأحاديث والآثار الواردة في كتاب شرح التسهيل لابن مَالِكٍ للزميل ياسر الطريقي ص ٢٦٨/١.

(٣٣) أخرجه مسلم، كتاب الفتن، ذكر ابن صيَّاد برقم (٢٩٣٠) ص ١٦٩٢.

(٣٤) تنظر المسألة في: الكتاب: ٣٥٨/٣؛ والمقتضب: ٩٨/٣؛ وأصول النحو: ١١٨/٢؛ والتَّبصرة والتَّذكرة: ٥٠٥/١؛ وابن يعيش: ١٠٥/٣؛ وشرح الكافية الشَّافية: ٢٢٨/١؛ وشرح التَّسهيل: ١٥٤/١.

خالف ابنُ مَالِكٍ سِيبَوَيْهِ فيما يتعلق باتصال الضَّمير الواقع مفعولاً ثانيًا لفعل ناسخ قلبي والأول أخص وغير مرفوع على النَّحو الآتي(٣٥):

**رأي سِيبَوَيْهِ**

مذهب سِيبَوَيْهِ في هذا الضَّمير من حيث التَّرجيح هو مذهبه فيه مع الفعل النَّاسخ غير القلبي (كان) بترجيح الانفصال للعلة نفسها وهي لكونه خبرًا في الأصل.

قال في باب إضمار المفعولين:" وتقول: حَسِبْتُكَ إيَّاه، وحَسِبْتُنِي إيَّاه؛ لأَنَّ حَسِبْتُنِيهِ وحَسِبْتُكَه قليلٌ في كلامهم؛ وذلك لأَنَّ حَسِبْتُ بمنـزلة كانَ، إنَّما يَدخلان على المبتدأ والمبنيِّ عليه، فيكونان في الاحتياج على حال. ألا ترى أنَّك لا تقتصر على الاسم الَّذِي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ. والمنصوبان بعد حَسِبْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد لَيْسَ وكانَ ".(٣٦)

فيظهر مذهب سِيبَوَيْهِ في ترجيح الانفصال مع الفعل القلبي النَّاسخ قياسًا على غير القلبي في كونهما بمنـزلة واحدة في الدُّخول على المبتدِأ والخبر، إلا أَنَّ المنصوب الأول مع حسبت بمنـزلة المرفوع مع كان،والثَّاني بمنـزلة خبرها الَّذِي ترجح عنده فيه الانفصال لكونه خبرًا في الأصل.(٣٧)

**رأي ابن مَالِكٍ**

عرض ابن مَالِكٍ مذهبه بقوله: (٣٨)

كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ.. وَاتِّصَالاَ *** أَخْتَارُ. غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

فهو يعلل لترجيح الاتصال بكونه الأصل وقد أمكن، كما أَنَّه قد جاء في كلام العرب. قال الشَّاعِر: (٣٩)

---

(٣٥) تنظر المسألة في الكتاب ٣٦٣/٢؛ وشرح السِّيرافي ١٤٧/٣؛ وشرح التَّسهيل ١٥٢/١؛ وشرح الكافية الشَّافية: ٢٣٢/١؛ والتذييل والتكميل: ٢٣٩/٢، والمساعد: ١٠٣/١؛ والتَّصريح: ١٠٧/١.

(٣٦) الكتاب: ٣٦٥/٢.

(٣٧) ينظر شرح السيرافي ١٤٧/٣.

(٣٨) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٣.

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

فجاء إخالكه متصل الضَّمير الثَّاني، وعنده أَنَّ (خلتكه) وأخواتها تقاس على الفعل المتعدي لمفعولين غير القلبي نحو (أعطيتكه) الَّذِي هو واجب الاتصال عند سِيبَوَيْهِ وراجحه عند ابن مَالِكٍ.

ومذهب سِيبَوَيْهِ والجمهور(٤٠) هو الرَّاجح لكثرة وروده في اللِّسان العربي ولأَنَّه خبر في الأصل، وقد فصل بينه وبين العامل ضميران الأول هو الفاعل الَّذِي يجب اتصاله إذ هو كالجزء مما قبله ثُمَّ الضَّمير الثَّاني وهو المفعول الأول، فترجح انفصال الثَّاني لبعده عن العامل بخلاف (كنته) فإنه لم يفصل بينه وبين العامل إلا ضمير واحد فهو كالجزء مما قبله فتعين اتصال الخبر فيه.

أما قياس ابن مَالِكٍ لـ (ظننتكه) على (أعطيتكه) فيجاب عنه بأَنَّ الضَّمير في الأول أصله خبر والخبر حقه الانفصال، أما الضَّمير في الثَّاني فأصله مفعول والمفعول حقه الاتصال.

ومن العجب عرض ابن عقيل للمسألة بقوله: " وكذلك المختار عند المصنفِ الاتصالُ في نحو: (خِلْتَنِيهِ) وهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثَّاني منهما خَبْرٌ في الأصل، وهما ضميران، ومذهَبُ سِيبَوَيْهِ أرْجَحُ؛ لأَنَّه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سِيبَوَيْهِ عنهم وهو المُشَافِهُ لهم، قال الشَّاعِر:(٤١)

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ ".(٤٢)

ونلحظ غياب المنهجية العلمية في تعليل ابن عقيل في استدلاله بهذا البيت على وجوب اتباع سِيبَوَيْهِ مطلقًا، دون أَنْ يذكر تعليلاً خاصًّا

---

(٣٩) البيت من البسيط، ولم أجده إلاَّ في الأشموني ٥٢/١؛ والعيني: ٢٨٧/١؛ والتَّصريح ١٠٨/١. غير منسوب ويبدو أَنَّه من انفراداته.

(٤٠) كما أَنَّه اختيار ابن مَالِكٍ في شرح التَّسهيل: ١٥٤/١.

(٤١) الشاهد من الوافر للشاعر لُجَيم بن صَعْب والد حَنيفة وعِجْل، من بكر بن وائل، جد جاهلي، [انظر: لسان العرب: مادة رقش] وقاله في امرأته، والشَّاهد فيه (حذام) حين بناه على الكسر معاملة (نزال). وهو في: الخصائص: ١٧٨/٢؛ وشرح المفصل: ٦٤/٤؛ والتَّصريح: ٢٢٥/٢.

(٤٢) شرح ابن عقيل: ١٠١/١.

بالمسألة كما فعل غيره كالسِّيرافي وغيره ممن تبع سِيبَوَيْهِ معللين بالتَّعليل العلمي. (٤٣)

**المسألة الخامسة: حذف نون الوقاية من (لدني)**

نون الوقاية حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب وهذه تسمية البصريين، وتسمَّى عند الكوفيين نون العماد. وتفصل بين ياء المتكلم (ياء النَّفس) وما ينصب هذه الياء، فعلاً كان متصرفًا أم جامدًا، أو حرفًا أو اسم فعل نحو: أكرَمَني، يُكرمني، أكرِمْني، إنّني، أنّني، لكنني، دَرَاكِني، أو يجرها من الأدوات التَّالية- (من، وعن، وقد، وقط) نحو: منّي،عنّي، لدنّي، قطني.

وسميت نون الوقاية عند الجمهور لأنها تقي الفعلَ من الكسر اللازم لما قبل ياء المتكلم.

وعلل ابن مَالِكٍ لهذه التَّسمية بكونها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه ومن التباس الفعل بالاسم. (٤٤)

ويجوز عند النَّحويين إثبات نون الوقاية وحذفها مع كلٍّ من: (قَدْ، وقَطْ) (٤٥) من الأسماء المبنية، فتكون ياء المتكلم مجرورة بإضافة هذه الأسماء إليها.

واختلف في حذفها من (لَدُنْ) فمنهم من يجيزه مطلقًا، ومنهم من يخصه بالشِّعر.

---

(٤٣) ينظر شرح السيرافي ١٤٧/٣.

(٤٤) ينظر: شرح المفصّل ١٢٣/٣،وشرح التَّسهيل١٣٥/١؛ وشرح الرضي ٤٤٩/٢؛ وابن النّاظم ٦٨.

(٤٥) وهما بمعنى (حَسْبِي، وكَافَيني) وقد اجتمع الإثبات، والحذف في (قد) في قول الشَّاعر [مشطور الرجز]:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي * لَيْسَ الإِمَامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

وهو لحميد بن مَالِكٍ الأرقط، كما في خزانة الأدب ٥/ ٣٨٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٧؛ ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣/ ٣٨٩ "لحد" وليس في ديوانه؛ ولأبي بجدلة في شرح المفصل ٣/ ١٢٤؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣٧١/٢؛ ونوادر أبي زيد ص٢٠٥.

أما (قط) فجاء في الحَدِيثُ في صفة النَّار (قَطْنِي قَطْنِي) و(قطِي قَطِي) بنُون الوقاية وحذفها، والنُّون أشهر. ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٢١٨/٢؛ والفائق للزَّمخشري: ١٣٣/٣وفتح الباري ١٧٤/١.

**رأي سِيبَوَيْهِ**

يرى سِيبَوَيْهِ أَنَّ النُّون لازمة مع (لدن)، ولا تحذف لضعفها وعدم تمكنها في الاسميَّة.

قال: " وأمَّا قَطْ وعَنْ ولَدُنْ فإنهن تَباعَدْنَ من الأسماء، ولزمِهن مالا يدخل الأسماءَ المتمكِّنة، وهو السُّكونُ، وإنَّما يَدخل ذلك على الفعلِ نحو خُذْ وزِنْ، فضارعت الفعلَ وما لا يُجَرُّ أبدًا، وهو ما أشبهَ الفعلَ فأُجْريتْ مجراه ولم يحرِّكوه".(٤٦)

**رأي ابن مَالِكٍ**

يذهب ابن مَالِكٍ إلى أَنَّ ذلك سائغ في النَّثر والشِّعر، قال في الألفيَّة: (٤٧)

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي *** قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

فقوله: (قلَّ) إشارة إلى أنَّ هذا جائز عنده في الكلام، لا مختصٌّ بالشِّعر.

كما صرّح به في شرح التَّسهيل بقوله: "ولحاق النُّون مع لدن أكثر من عدم لحاقها، وزعم سِيبَوَيْهِ أنَّ عدم لحاقها من الضَّرورات وليس كذلك؛ بل هو جائز في الكلام الفصيح".(٤٨)

وقال الشَّاطبي:" يعني أَنَّ تخفيف نون (لدنّي) وهو عدم إلحاقها نون الوقاية قليلٌ، فيلزم عليه أَنْ يكون لحاقها هو الكثير... وقوله (قلّ) دليلٌ على أَنَّ هذا جائزٌ عنده في الكلام، لا مختصٌ بالشِّعر، وهذا دأبه في هذا النَّظم إنما يعبّر بلفظ القلة عمّا جاء في النَّثر، وهو ثابتٌ بقراءة نافع وأبي بكر، ونبّه بذلك على مخالفة سِيبَوَيْهِ " (٤٩)

---

(٤٦) الكتاب: ٣٧٣/٢.

(٤٧) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٣.

(٤٨) شرح التَّسهيل: ١٣٦/١.

(٤٩) المقاصد الشافية ١/ ٣٣٦.

**المناقشة**

مما يؤيد رأي ابن مَالِكٍ قولُه تعالى: ﭽ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ﭼ فقد قرأ أكثرُ السَّبْعة(٥٠) بتشديد النُّون من "لَدُنِّي" بإثبات نون الوقاية، وقَرَأَ نَافِعٌ وأبو بكر بتَخْفيف النُّون.

على أَنَّ أبا حيان قد أنكر أَنْ يكون سِيبَوَيْهِ قال بعدم جواز الحذف في لدن، واعترض على ابن مَالِكٍ في هذه النِّسبة. فقال: "وقال ابن مَالِكٍ زعم سِيبَوَيْهِ أَنَّ عدم لحاقها من الضَّرورات، قال: وليس كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح، وكثُر في الرَّد على سِيبَوَيْهِ، وقد رددنا عليه في الشَّرح(٥١) وأَنَّ سِيبَوَيْهِ لم يقل ذلك إلاّ في قدْ".(٥٢)

**المسألة السَّادسة: وقوع اسم الزَّمان خبرًا عن الذَّات**

يفرق النَّحويون بين اسم الزَّمان واسم المكان بحصول الاختصاص في اسم المكان بخلاف اسم الزَّمان الَّذِي لا يحصل فيه اختصاص لموجود دون آخر، بل هو مشترك بين الموجودات، ولهذا منع النُّحاة الإخبار عن اسم الذَّات بظرف الزَّمان وأجازوه بظرف المكان، فحينما نقول: «زيد خلفك» فقد أفدنا المخاطب بأَنَّ زيدًا يقع في حيز معلوم، لا تشاركه فيه كثير من الموجودات، أما ظرف الزَّمان فإنه لا يحصل به الفائدة عند الإخبار به عن اسم الذَّات. ذلك أَنَّ اسم الذَّات معلومة الوجود في سائر الأزمنة العامة والخاصَّة وقد خالف ابن مَالِكٍ سِيبَوَيْهِ في بعض مفردات هذه المسألة على النَّحو التَّالي:

**رأي سِيبَوَيْهِ**

طرد سِيبَوَيْهِ وبعض النُّحاة كالمبرد وغيره المنع مطلقًا في هذه المسألة، وما جاء في العربية ظاهره وقوع ذلك فإنه يؤول بتقدير مضاف

---

(٥٠) وهم: ابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٣٩٦، وحجة القراءات لابن زنجلة: ٤٢٤/١، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ٦٩١/٢.

(٥١) ينظر التذييل والتكميل ١٨٢/٢- ١٨٣.

(٥٢) ارتشاف الضرب ٤٧١/١.

محذوف، هو اسم معنى، فيؤولون قول العرب (اللَّيلةَ الهلالُ) على: اللَّيلةَ طلوعُ الهلال، فهو خبر لاسم معنى لا ذات. (٥٣)

قال سِيبَوَيْهِ: " وإذا وحينَ لا يكون واحدةٌ منهما خبرًا لزيد. ألا ترى أَنَّك لا تقول: زيدٌ حينَ يأتيني؛ لأَنَّ حينَ لا تكون ظرفًا لزيد. وتقول: الحَرُّ حينَ تأتيني، فيكون ظرفًا لما فيه من معنى الفعل. وجميعُ ظروف الزَّمان لا تكون ظروفًا للجُثَثِ". (٥٤)

قال السِّيرافي:" وذلك أَنَّ الحر مصْدرٌ، والمصادرُ كلُّها يجوزُ أَنْ تكونَ ظروفُ الزَّمان أخبارًا لها كقولك: القتالُ يومُ الجمعةِ، وأكْلُنَا عَشِيًّا وَرَحِيلُنا في غَدٍ، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ ظُروفًا للجُثَث. لا تقولُ: (زيدٌ يومَ الجمعةِ) وإنَّما جَعَلْته يومَ الجمعةِ وقتًا لحدوثِهِ وإذَا قُلْنا: زيدٌ يومَ الجُمُعةِ فَلَسْنا نَعْني أَنَّه حدث في يومِ الجُمعة، ولا أَنَّ يومَ الجمعة وقت له دون سائرِ الموجوداتِ، كما أَنَّ قولَكَ: زيدٌ خَلْفَكَ، اختِصاصُ مكانٍ لزيدٍ دُونَ سائر من ليْسَ خَلْفَكَ ". (٥٥)

**رأي ابن مَالِكٍ**

أما ابن مَالِكٍ فإنَّه يربط التَّقدير بالفائدة أي إنْ أكسب الإخبار باسم الزَّمان فائدة فإنه يجوز الإخبار به دون تقدير محذوف. قال: (٥٦)

وَلاَ يَكُوْنُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا *** عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

وقد وضَّح في شرح التَّسهيل مراده من حصول الفائدة فقال:" لا يفيد الاستغناء بظرف زمان عن خبر اسم عين غالبًا إلاَّ إذا كان العين مثال المعنى في حدوثه وقتًا دون وقت، كقولك: الرُّطب والكمأة، فإن الاستغناء عن خبر هذا النَّوع بظرف الزَّمان يفيد، كقولك: الرُّطب في شهر كذا، والكمأة في فصل الرَّبيع.

---

(٥٣) ينظر المقتضب ٢٧٤/٣، ١٣٢/٤، ١٧٢،٣٥١؛ وأصول النحو:٦٣/١، ١٩٤؛ وشرح السيرافي ٢٤٧/١؛ والإنصاف: ٦١/١؛ وتخليص الشَّواهد ص ١٩١، وأوضح المسالك: ٢٠٣/١.

(٥٤) الكتاب: ١٣٦/١.

(٥٥) شرح السيرافي ٢٤٧/١.

(٥٦) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٧.

وكذلك إذا كان دليلاً على إضافة معنى إلى العين كقولك: أكلَّ يومٍ كذا ثوبٌ تلبَسُه وأكُلَّ ليلةٍ ضيفٌ يؤمُّك، ومثله قوله الرَّاجز: (٥٧)

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهْ يُلْحِقُه قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهْ

أي أكل يوم تَجَدُّدُ ثوب تلبسه، وأكلَّ ليلة إتيانُ ضيف يؤمك، وأكلَّ عام إحراز نعم. وكذا إنْ عمّ المبتدأ وكان اسم الزَّمان خاصًا، أو مسؤولاً به عن خاص، كقولك: نحن في شهر كذا، وفي أي الفصول نحن ؟.

وأشرت بقولي: (غالبًا) إلى أَنَّه قد يُخْبَر عن اسم عين بظرف زمان في غير ذلك إذا ثبت دليل كقول امرئ القيس: « اليوم خمرٌ وغدًا أمر ».

وكذا قول الشَّاعِر: (٥٨)

جَارَتِي لِلْخَبِيصِ والهِرُّ لِلْفَأْ رِ وَشَاتِي إِذَا أَرَدْتُ مَحِيعَا ". (٥٩)

فأخبر عن الخمر وهو اسم عين بالظَّرف وهو اليوم، وكذلك ما بعده، لوجود الدَّليل وهو سياق المناسبة، وكذلك أخبر عن (شاتي) بظرف الزَّمان (إذا)، لظهور المعنى دون تقدير.

**المناقشة**

الأظهر أَنْ يقال إنَّ الإخبار باسم الزَّمان عن الذَّات ممتنع في الأصل كما قال سِيبَوَيْهِ والجمهور، إلا أَنَّ قول ابن مَالِكٍ مقبول من غير توسع مع حصول الفائدة وتحدد بأمور منها: تقدير مضاف أو دلالة الذَّات على معنى التَّجدد والحدوث أو بدخول حرف جر ونحو ذلك(٦٠).

أما قول ابن مَالِكٍ: أَنَّها قد لا تلزم هذه الضَّوابط مُسْتَدِلاً بقوله: (اليوم خمر) فيجاب عنه بأَنَّ ذلك مما يدخل في الضَّوابط وذلك أَنَّه يقدر

---

(٥٧) الرَّجزان لرجل من بني ضبة، وقيل لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي. وهما في الكتاب ١/١٢٩؛ والتَّعليقة على كتاب سِيبَوَيْهِ لأبي علي ١/١٣٠؛ والإنصاف: ١/٦٢؛ وشرح الكافية الشَّافية: ١/٣٥٢.

(٥٨) البيت من الخفيف وهو من إنشاد الخليل في: العين مادة (جعم)؛ وتهذيب اللغة: ١/٢٥٣؛ والمخصص: ١/٣٥٨؛ ولسان العرب: مادة (مجع)؛ والمحب والمحبوب: ١/٢٣.

(٥٩) شرح التَّسهيل: ١/٣٢٠.

(٦٠) حصر الشَّاطبي مواضع الإفادة في ثمانية أشياء. ينظر المقاصد الشافية في ٢/٢٣-٢٦.

فيه مضاف أي اليوم شرب خمر وغدا حصول أمر، وهذا ما قال به هو في شرح الكافية الشَّافية. (٦١)

**المسألة السَّابعة: حذف نون مضارع (كان)**

إذا دخل على مضارع (كان) جازم سكنت نونه، ثُمَّ حذفت الواو، لالتقاء السَّاكنين (لم يكنْ)، فيجوز بعد ذلك حذف نونه تخفيفًا بشرط أَنْ لا يكون بعدها ساكن عند الجمهور(٦٢)، وأجازه غيرهم.

**رأي سِيبَوَيْهِ**

سِيبَوَيْهِ يمنع الحذف مع وجود السَّاكن بعدها.

قال: "واعلم أنَّه ليس كلُّ حرف يَظْهَرُ بعده الفعلُ يُحْذفُ فيه الفعلُ... فليس كل حرفٍ يحْذَفُ منه شيءٌ ويُثْبَتُ فيه، نحوُ: يَكُ ويَكُنْ، ولم أُبَلْ وأُبالِ...".(٦٣) وقال أَيْضًا: " ولا يقولون لم يك الرَّجل لأنها في موضع تحرك ". (٦٤)

قال الرَّضي: " قال سِيبَوَيْهِ: إذا لاقى نونُ (يكن) المجزوم، ساكنًا بعدها لم يجز حذفها، قال تعالى: چ چ چ چ چ چ، لتقويها بالحركة، وخروجها بها عن شبه حرف المد، وأجازه يونس".(٦٥)

**رأي ابن مَالِكٍ**

أما ابن مَالِكٍ فقد خالف سِيبَوَيْهِ في هذه المسألة موافقًا يونس بن حبيب شيخ سِيبَوَيْهِ.

قال في الأَلْفِيَّة: (٦٦)

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ *** تُحْذَفُ نُوْنٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

فالحذف جائز عنده سواء أكان بعدها ساكن أم لا.

---

(٦١) ينظر شرح الكافية الشَّافية: ١/٣٥١.

(٦٢) ومنهم ابن جني في المنصف ٢/٢٢٨.

(٦٣) الكتاب: ١/٢٦٥.

(٦٤) الكتاب: ٤/١٨٤.

(٦٥) شرح الكافية: ٤/ ٢٠٩.

(٦٦) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٩.

قال الشَّاطبي: "وأطلق القول في حذف هذه النُّون، ولم يقيد ذلك بشيء، فدّل على أنَّ الحذف عنده مطلق، كان بعدها ساكن أو لا ".(٦٧)

وقال في التَّسهيل: "ومما تختص به كان جواز حذف لام مضارعها السَّاكن... فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سِيبَوَيْهِ، ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول". (٦٨)

**المناقشة**

اسْتَدلَّ المجيزون بقراءة شاذة لقوله تعالى: [ لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا] (٦٩).

(٦٧) شرح المقاصد الشافية ٢/ ٢١٢.

(٦٨) شرح التَّسهيل: ٣٦٦/١.

(٦٩) سورة البينة آية١.لم أجد من ذكر هذه القراءة الشَّاذة سواء في كتب الشَّواذ، أو التفسير أو إعراب القرآن، أو كتب النَّحويين غير ابن عقيل في شرح الأَلْفِيَّة ٢٧٦/١.

وبقول الشَّاعر:(٧٠)

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَرْ

وقول الشَّاعر: (٧١)

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وقول الآخر: (٧٢)

إذَا لَمْ تَكُ الحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عقْدُ الرَّتائِمِ

وحذف "النُّون" في هذه الحالة ضرورة عند الجمهور.

ويرى ابن مَالِكٍ أنَّه لا ضرورة في هذه المواضع، لإمكان أَنْ يقال في الأوَّل:لم يكن حق سوى أَنْ هاجه، وفي الثَّاني: فإن تكن المرآة أخفت وسامة، وفي الثَّالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نوى. (٧٣)

وهذا الموقف امتداد لموقف ابن مَالِكٍ من الضَّرورة وأَنَّها ما لا مندوحة عنه كما سيأتي في المبحث الثَّاني.

**المسألة الثَّامنة: دخول (أَنْ) في خبر (كاد)**

يختلف حكم أفعال المقاربة في دخول (أَنْ) على خبرها على ثلاثة أقسام: منها ما يجب دخولها عليه، ومنها ما يمتنع، ومنها ما يجوز فيه الوجهان التَّجرد والاقتران، مع اختلاف في الأرجح من هذه الأوجه في بعض هذه الأفعال.

ومن ذلك اختلاف النَّحويين في مسألة دخول (أنْ) في خبر (كاد) على ثلاثة آراء: فريق منعوا ذلك مطلقًا، قال علي بن حمزة البصري – فيما كتبه على نوادر أبي عمرو الشَّيباني– "وكان أبو عمرو والأصمعي

---

(٧٠) البيت من الرمل لحسيل بن عرفطة في نوادر أبي زيد ص ٧٧، والخزانة ٣٠٤/٩، وللحسن بن عرفطة في لسان العرب (كون)، وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/١ والمنصف ٢٢٨/٢.

(٧١) البيت من الطويل للخنجر بن صخر الأسدي في: سر صناعة الإعراب ٥٤٢/٢؛ والتصريح ١/ ١٩٦، والعيني ٦٣/٢؛ والخزانة ٣٠٤/٩؛.

(٧٢) البيت من الطويل في: المساعد ٢٧٦/١؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٨؛ والهمع ٣٨٨/١، والدرر ٩٣/١.

(٧٣) ينظر: شرح التَّسهيل: ٣٦٧/١.

يقولان: لا يقول عربي: كاد أَنْ، وإنَّما يقولون: كاد يفعل. وهذا مذهب جماعة من النَّحويين". (٧٤)

وآخرون جعلوا ذلك خاصًا بالشِّعْر.

وآخرون أجازوه في الشِّعر بكثرة وفي النَّثر بقلَّة.

**رأي سِيبَوَيْهِ**

منع سِيبَوَيْهِ خبر كاد من الاقتران بأنْ في النَّثر وأجازه في الشِّعْر، فقد قال في النَّص السَّابق:" وأمَّا كادَ فإنَّهم لا يَذكرون فيها أَنْ " ثُمَّ قال".. وقد جاء في الشِّعْر كادَ أَنْ يفعلَ، شبّهوه بعَسَى. قال رؤبة: (٧٥)

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا ". (٧٦)

**رأي ابنُ مَالِكٍ**

يرى ابنُ مَالِكٍ موافقًا السِّيرافي بأن ذلك لا يخصُّ بضرورة الشِّعر بل هو في غيره، ولكنَّه في الشِّعر كثير وفي الاختيار قليل، قال في الأَلْفِيَّة: (٧٧)

وَكَوْنُهُ بِدُونِ « أَنْ » بَعْدَ عَسَى *** نَزْرٌ، وَكَادَ الأَمْرُ فِيْهِ عُكِسَا

وقال: " والشَّائع في خبر كاد وروده مضارعًا غير مقرون بأنْ كقوله تعالى: چڈ ڈ ڈ ڈ چ (٧٨) وورده مقرونًا بأَنْ قليلٌ، ومنه ما جاء في حديث عمرؓ:«مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ»(٧٩)، ومثله قول الآخر:(٨٠)

---

(٧٤) خزانة الأدب: ٣٤٩/٩.

(٧٥) الرَّجز في ملحقات ديوانه ص ١٧٢؛ والمقتضب ٧٥/٣؛ والإنصاف ص ٥٦٦؛ والمقرب: ص ١٧، وشرح الرضي: ٤٤٧٨/١؛ والشَّاهد (أَنْ يمحصا) دخلت في خبر كان في الشعر وهو جائز عند سِيبَوَيْهِ.

(٧٦) الكتاب: ١٦٠/٣.

(٧٧) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٢٠.

(٧٨) سورة الجن: آية ١٩.

(٧٩) أخرجه البخاري، كتاب الخوف، باب الصَّلاة عند مناهضة الحصون (١) ح (٩٤٥).

(٨٠) البيت من الطويل والشَّاهد بلا نسبة في شواهد التَّوضيح ص ١٠١؛ والأشموني: ١٣٣/١؛ وتخليص الشَّواهد ص ٣٣٠.

أَبَيْتُمْ قَبُوْلَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ لَدَى الْحَرْبِ أنْ تُغْنُوا الْسُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ ". (٨١)

وقال أَيْضًا: " والصَّحيح وقوعه إلا أَنَّ وقوعه غير مقرون بأنْ أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بها". (٨٢)

**المناقشة**

يترجح مذهب ابن مَالِكٍ لوروده، في الحديث السَّابق وحديث آخر وهو قولهρ: ((كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا)).(٨٣) وقوله ρ: ((وَكَادَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ)). (٨٤)

**المسألة التَّاسعة: دخول أَن في خبر (كرب)**

امتد الخلاف بين النَّحويين أَيْضًا في «كَرَبَ»، فبعض النَّحويين يوجب تجرد خبرها من (أَنْ) وبعضهم يجيزه.

---

(٨١) شرح التَّسهيل: ٣٩١/١.

(٨٢) شواهد التَّوضيح: ص ٩٩.

(٨٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان ٢٦٧/٥ برقم (٦٦١٢)؛ قال المناوي: قال الحافظ العراقي: وفيه ضعف، وقال السخاوي طرقه كلها ضعيفة، فيض القدير: ٥٤٢/٤؛ وقد ضعفه الألباني، مشكاة المصابيح: ١٤٠٣/٣ برقم (٥٠٥١).

(٨٤) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب أيام الجاهلية (٤) برقم (٣٨٤١).

**رأي سِيبَوَيْهِ**

لم يذكر سِيبَوَيْهِ في خبر كرب إلاَّ تجريده من أَنْ. قال:" وأمَّا كادَ فإنَّهم لا يَذكرون فيها أَنْ، وكذلك كَرَبَ يَفعلُ، ومعناهما واحد. يقولون: كَرَبَ يَفعلُ ". (٨٥)

وقد علَّل له بعضهم بأَنَّ خبرهما يكون فعلاً ولا يكون اسمًا تسبك مع الفعل مصدرًا، وهو رأي المبرد. (٨٦)

**رأي ابن مَالِكٍ**

أنَّه يجوّز اقتران خبر (كَرَبَ) بـ (أَنْ). وذكر أَنَّه الأصح قال: (٨٧)

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا *** وتَرْكُ « أَنْ» مَعْ ذِي الْشُّرُوعِ وَجَبَا

فهو يشير إلى أَنَّ الأصح خلاف مذهب سِيبَوَيْهِ القاضي بالمنع، إذ إنَّها مثل (كاد) الَّتِي يتفق الجميع على جواز اقتران خبرها بـ (أن) خاصة في الشِّعر.

قال ابن عقيل: "لم يذكر سِيبَوَيْهِ في (كَرَبَ) إلاَّ تَجَرُّدَ خبرَها من (أَنْ)، وزَعَمَ المصنّفُ أَنَّ الأصَحَّ خلافُهُ (٨٨)، وهو أَنَّها مثلُ: (كاد) فيكون الكثيرُ تجريدَ خبرهَا من (أَنْ) ويقلُّ اقترانُه بها". (٨٩)

وقد اسْتَدلَّ ابْنُ مَالِكٍ على رأيه بشواهد منها قول الشَّاعِر:

---

(٨٥) الكتاب: ١٥٩/٣.

(٨٦) ينظر المقتضب: ٧٥/٣.

(٨٧) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٢٠.

(٨٨) تفسير (الأصح) في بيت الأَلْفِيَّة على أَنَّه إشارة إلى خلاف رأي سِيبَوَيْهِ كما نص عليه ابن عقيل هو فهم أكثر شرّاح الأَلْفِيَّة (ينظر: شرح ابن النَّاظم ص ١١٣، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣٣٠/١، وتلخيص الشَّواهد لابن هشام ص٣٢٩، وأوضح المسالك ٣١٤/١، وفتح الرب المالك ص ٢٤٩، وشرح المكودي ٢١٧/١، وتنبيه الطلبة للسوسي ١/ ٤٢٢، على أَنَّ الشَّاطبي قد فسرها بتفسير آخر وهو أَنَّ المراد بـ (الأصح) هو ردٌ لقول ابن الحاجب في جعله (كرب) من أفعال الشروع. وقد أطال الشَّاطبي في نصرة هذا التفسير وذكر أَنَّه خلافٌ لم يذكر في الكتب الَّتِي بأيدينا. ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢/ ٢٨٠- ٢٨٢.

(٨٩) شرح ابن عقيل: ٣٠٨/١.

.... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا(٩٠)

وقال آخر: (٩١)

وَقَدْ بُرْتَ أوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُوْرَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُوْرَا

**المناقشة**

مع هذه الشَّواهد يترجح جواز الاقتران كما هو رأي ابْنِ مَالِكٍ.

ولذا نرى أَنَّ السِّيرافي يحاول أَنْ يقرّب بين القولين بأَنَّ: " (كرب) لا يمتنع معنَاهُ من دُخولِ (أَنْ) لأَنَّ معناه قَرُبَ أَنْ يفعلَ لأَنَّك تقول: إناء قَرُبانُ وكربانُ إِذَا قَرُبَ مِن الامتلاءِ ولم أسمعْ فيه بأَنْ وإِنْ كَانَ معناهُ يحتَمِلُها ". (٩٢)

وربما قيل أَيْضًا إنَّ سِيبَوَيْهِ لم يصرح بالمنع وإنَّما ذكر الكثير الغالب ولم يسمع اقترانه بها ولا يعني ذلك أَنَّه يمنع الاقتران كما نسبه إليه بعض النَّحويين(٩٣).

**المسألة العاشرة: إعمال (عسى) مع الضَّمير عمل (لعل)**

يعد النَّحويون (عسى) من أفعال المقاربة، فهي لا تكتفي بالمرفوع عن الخبر، بل لا يكتمل الكلام بدون هذا الخبر، فهي كسائر أفعال المقاربة.

والقياس أَنْ يتصل بها ضمير رفع ليكون اسمًا لها مرفوعًا بها، وربما اتصل بها ضمير نصب في نحو قولهم:(عساني وعساك). فاختلفوا فيها حينئذ، ففريق يرى أَنَّها قد فارقت الفعلية إلى الحرفية ومن رفع ما بعدها إلى نصبه حملاً على (لعل) في كل شيء. وفريق آخر يرى أَنَّها لا تزال على الفعلية ولم تفارقها ولكن الضَّمير بعدها انتقل من ضمائر

---

(٩٠) عجز بيت من الطويل لأبي يزيد الأسلمي وصدر البيت: سَقاها ذَوُو الأَحْلامِ سَجْلاً على الظَّمأ.
وهو في: الكامل ٢٠٩/١؛ وتخليص الشَّواهد ص٣٣٠؛ والتَّصريح٢٠٧/١؛ وشرح الأشموني١٣٤/١.

(٩١) البيتان من الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢٨٦/٢، وهو في تخليص الشَّواهد: ص ٣٣٠؛ وشرح الأشموني: ١٣٤/١؛ والمقاصد النحوية: ٢١٠/٢ ومعجم الشَّواهد النحوية ص ٧١٩. ولم أجدهما في كتب المتقدمين.

(٩٢) شرح السيرافي مخطوطة دار الكتب القومية ٤٨/٤.

(٩٣) ينظر المقاصد الشافية للشاطبي ٢/ ٢٨٢.

النَّصب إلى ضمائر الرَّفع. وفريق ثالث يرى بقاءها على الفعلية والضَّمير بعدها خبر لها.

**رأي سِيبَوَيْهِ**

يرى سِيبَوَيْهِ أَنَّها تنتقل إلى الحرفية، فتكون حينئذٍ حرف ترجٍّ ونصب تعمل عمل لعلَّ، فقال: "وأمَّا قولهم: عَساكَ فالكافُ منصوبةٌ. قالَ الرَّاجز وهو رؤبة: (٩٤)

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

والدَّليل على أَنَّها منصوبة أَنَّك إذا عنيتَ نفسك كانت علامتُك (نِي). قال عِمْران بن حِطَّانَ: (٩٥)

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

فلو كانت الكافُ مجرورة لقال عَسايَ، ولكنَّهم جعلوها بمنـزلة لَعَلَّ في هذا الموضع ". (٩٦)

**رأى ابن مَالِكٍ**

تفهم مخالفة ابن مَالِكٍ لسِيبَوَيْهِ في الأَلْفِيَّة أَنَّه لم يذكر (عسى) مع الحروف النَّاسخة، فقد ذكرها ستة فقال: (٩٧)

لأَنَّ إِنَّ لَيْتَ لكِنَّ لَعَلْ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

بينما عدها غيره كابن هشام سبعة وهي ما ذكر بإضافة عسى في لُغيَّة. (٩٨)

---

(٩٤) يُنظر الرَّجز في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، وقبله: **تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنِىَ أَنَاكَا**، والمعنى أي حان حينك إلى طلب الرزق؛ وهو في: المقتضب ٣/٧١؛ وشرح أبيات سِيبَوَيْهِ للنحاس: ص١٢٣؛ والخصائص: ٢/٩٦؛ وسرّ صناعة الإعراب: ١/٤٠٦؛ والإنصاف: ١/٢٢٢.

(٩٥) البيت من الوافر، وهو لعمران بن حطان كما نسبه سِيبَوَيْهِ؛ وهو في: المقتضب: ٣/ ٧٢، وشرح أبيات سِيبَوَيْهِ للنحاس: ١٢٣؛ والخصائص: ٣/ ٢٥، وشرح المفصل: ٣/ ١٠؛ والمقرب: ١٨.

(٩٦) الكتاب: ٢/٣٧٤.

(٩٧) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٢١.

(٩٨) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٢٩، والتَّصريح: ١/٢١٣.

وقد صرح ابن مَالِكٍ بالمخالفة في شرح التَّسهيل بقوله: " وقول الأخفش هو الصَّحيح عندي".(٩٩)

كما ثبتت مخالفة المبرد لسِيبَوَيْهِ بشدة، حيث يرى أنَّها باقية على أصلها ولا يرى إخراج عسى وهي فعل من باب كان، إلى باب إنَّ، ويعرِب الضَّميرَ خبرًا مقدَّمًا، والاسمُ أن والفعل، قال: " فأمَّا قولُ سِيبَوَيْهِ: إنَّها تقعُ في بعضِ المواضع بمنزلة (لعلَّ) مع المضمر فتقول: عساك وعساني، فهو غَلَطٌ منه؛ لأنَّ الأفعالَ لا تعملُ في المضمَر إلاَّ كما تعمل في المظهَر". (١٠٠)

**المناقشة**

علل سِيبَوَيْهِ ومن وافقه من النُّحاة قياسهم (عسى) على (لعل) بالآتي:

أ ) أَنَّ معناهما مشترك بين الإشفاق والطَّمع.

ب ) لحاق نون الوقاية في عساني دليل على أَنَّها ضمير نصب.

ج ) أَنَّ الاشتراك بين عسى ولعل قد وقع في أمور منها:

- دخول (أَنْ) على خبر لعل حملاً على خبر عسى كما في الحديث: (وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ). (١٠١)
- ومنها حذف (أَنْ) من خبر عسى إذا كان اسمها ضميرًا منصوبًا تقول (عساك تفعل) حملاً على خبر لعلَّ.

د ) أَنَّ إلحاق عسى بـ"لعل" أولى من إلحاق ضمير النَّصب بضمير الرَّفع كما يقول الأخفش وابن مَالِكٍ. ذلك لأَنَّ الأول أسلم من الوقوع في مخالفة أصل الضَّمائر الَّتِي جاءت له.

---

(٩٩) شرح التَّسهيل: ٣٩٧/١.

(١٠٠) المقتضب: ٧١/٣.

(١٠١) أخرجه البخاري: ٤٦، كتاب المظالم، (١٦) باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه (١٠٧/٥) برقم (٢٤٥٨) بسنده من حديث أم سلمة.

قال سِيبَوَيْهِ: " وهذا وجهٌ رَديءٌ لِما ذكرتُ لكَ، ولأَنَّك لا ينبغي لك أَنْ تَكسر البابَ وهو مطَّرِدٌ، وأنت تجد له نظائر. وقد يوجَّه الشَّيء على الشَّيء البعيد إذا لم يوجَد غيرُه ". (١٠٢)

هـ) أَنَّه توجد نظائر في العربية تختلف استعمالاتها لاختلاف ما تدخل عليه، منها (لولا) إذا وقع بعدها ضمير مشترك بين النَّصب والجر نحو: (لولاي ولولاك) فإنَّها حينئذ تنتقل من الإهمال إلى الإعمال فتجر الضَّمير دون غيره، وقد كانت مهملة لا تعمل.

ومنها (لدن) فإنَّها لها مع (غدوة) حالة خاصة فهي تعمل فيها النَّصب وتعمل فيما سواها الجر بالإضافة.

أما ابن مَالِكٍ وغيره فإنهم عللوا حمل ضمير النَّصب على ضمير الرَّفع هنا بأمور منها:

أ ) أَنَّ نيابة ضمير النَّصب عن ضمير الرَّفع - وإِنْ كان خلاف الأصل – إلا أَنَّه قد ورد في بعض الشَّواهد. قال الرَّاجز: (١٠٣)

يَا بْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

أراد (عصيت)، ومثله قولهم (مررت بك أنت) فأكَّد المجرور بمرفوع.

ب ) أَنَّ حمل (عسى) على (لعل) في قول سِيبَوَيْهِ فيه اشتراك فعل وحرف في حكم واحد بلا دليل.

ج ) أَنَّ ارتكاب خلاف الأصل إذا كان مستعملاً وإِنْ كثر أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإِنْ قلَّ.

والَّذِي يظهر أَنَّ مذهب سِيبَوَيْهِ هو الأرجح لأمور منها:

١- قوة تعليل سِيبَوَيْهِ في ذلك، وخاصَّة لحاق نون الوقاية كما سبق.

٢- أَنَّه قد جاء ذكر الخبر بعدها في الشِّعْر مرفوعًا. قال الشَّاعِر:(١٠٤) فَقُلْتُ عَسَاها نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشكّي، فَآتِي نَحْوَها فأعُودُهَا

---

(١٠٢) الكتاب: ٢/٣٧٦.

(١٠٣) البيتان غير منسوبين في نوادر أبي زيد: ص١٠٥؛ وسر صناعة الإعراب: ١/٢٨٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٢٠٢، والجنى الداني: ص٤٦٨.

حيث ظهر الخبر فيه مرفوعًا بعدها مما يعني كون الضَّمير اسمها منصوبًا، كأَنَّه قال (لعلها نار كأس) خلافًا لمن (ذكر أَنَّه مرفوع).

٣- أما ما ذكره ابن مَالِكٍ من ورود ضمائر النَّصب نائبة عن ضمائر الرَّفع مُسْتَدِلاً ببيت من الشِّعْر. فيرد من وجهين: أحدهما: أنَّ الَّذِي ورد هو نيابة الضَّمير المنفصل نحو: (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا). ثانيهما: أَنَّ قول الشَّاعِر (عصيكا) بدلاً من (عصيت) هو بدلٌ تصريفيٌّ، من إبدال التَّاء كافًا أحيانًا وليس من إنابة ضمير عن آخر كما ذكر ذلك ابن جني.(١٠٥)

**المسألة الحادية عشرة: حكم همزة الاستفهام إذا سبقت لا النَّافية للجنس**

إذا سبقت لا النَّافية للجنس بهمزة الاستفهام فلها حينئذ معان مختلفة، فقد تكون للتوبيخ أو الإنكار أو التَّمني.

وقد اختلف النَّحويون في عملها مع الهمزة، فمنهم من يرى أَنَّ لها من الأحكام ما كان لها قبل الاستفهام، ومنهم من يفصِّل في ذلك.

**رأي سِيبَوَيْهِ**

فصّل سِيبَوَيْهِ في عمل (لا) مع همزة الاستفهام، فإن كانت الهمزة للتوبيخ، أو الإنكار فهي كحالها مع مصحوبها قبل الاقتران من تركيب وعمل وإلغاء.

قال سِيبَوَيْهِ:" واعلم أَنَّ لاَ في الاستفهام تَعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، فمن ذلك قوله: البيتُ لحسَّان بن ثابت: (١٠٦)

---

(١٠٤) البيت من الطويل لصخر بن العوج الخضري كما في المغني ٢٠٤، والتَّصريح ٢١٣/١؛ وخزانة الأدب٥/٣٥٠؛ و"كأس" اسم محبوبته.

(١٠٥) ينظر سر صناعة الإعراب ٢٨١/١ وفيه: (لأنَّها أختها في الهمس وكان سحيم إذا أنشد شعرًا جيدًا قال: "أحسنك والله" يريد "أحسنت")؛ والمغني: ٢٠٤. وتنظر المسألة في: الكتاب ٢١٣/١؛ والمقتضب ٧١/٣؛ والإنصاف ٢٢٢؛ وشرح الرضي ٢٠/٢.

(١٠٦) البيت من البسيط وهو له في ديوانه: ٢١٥، من قصيدة يهجو فيها بني الحارث بن كعب؛ وهو في لأشموني: ٢٣/٢؛ والخزانة: ١٠٣/٢. المقاصد: ٣٦٢/٢.

أَلاَ طِعَانَ وَلاَ فُرْسَانَ عَادِيةً إِلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ

... ومن قال: لا غلامٌ ولا جاريةٌ: قال: ألاَ غلامٌ وألاَ جاريةٌ ". (١٠٧)

فيختلف الحكم بموجب النَّصب، أما إذا كانت الهمزة للتمني فإنه يوجب النَّصب حيث يقول:" واعلم أَنَّ لاَ إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التَّمنِّي عَملتْ فيما بعدها فنصبَتْه، ولا يَحسن لها أَنْ تَعمل في هذا الموضع إلاَّ فيما تَعمل فيه في الخبر، وتسقطُ النُّونُ والتَّنوين في التَّمنِّي كما سقطا في الخبر، فمن ذلك: ألا غلامَ لي وألا ماءً باردًا....ومن قال: لا غلامَ أفضلُ منك، لم يقل في ألا غلامَ أفضلَ منك إلا بالنَّصب؛ لأَنَّه دخل فيه معنى التَّمنِّي، وصار مستغنيًا عن الخبر ". (١٠٨)

قال السِّيرافي: " وإذا دخلتِ الألفُ قبلَ لا فلها مذهبان: أحدهما: أَنْ تكونَ استفهامًا أو عَرْضًا. والآخر: أَنْ تكونَ تمنِّيًا. فإنْ كانَ استفهامًا كان لفظُ ما بَعْدَ ألا وما يكونُ عطفًا عليه وصفة له وخبرًا له على ما كان عليه من قبل دخولها من الرَّفع والنَّصب". (١٠٩)

**رأي ابن مَالِكٍ**

يفهم من عبارة ابن مَالِكٍ في الأَلْفِيَّة أَنَّه يجعل التَّمني كغيره ولا يميزه عن غيره. قال فيها: (١١٠)

وَأَعْطِ «لاَ» مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ *** مَا تَسْتَحِقُّ دُوْنَ الاسْتِفْهَامِ

فيظهر من إطلاقه أَنَّه يوصي بأَنْ تعطى لا مع همزة الاستفهام جميع الأحكام، من العمل والإلغاء والتَّكرار وغير ذلك.

وهو ما نسبه إليه شُرَّاح الأَلْفِيَّة كالشَّاطبي(١١١) وابن عقيل(١١٢)

---

(١٠٧) الكتاب: ٢/٣٠٦-٣٠٧.

(١٠٨) الكتاب: ٢/٣٠٧، ٣٠٩.

(١٠٩) شرح السيرافي ٣/٩٨.

(١١٠) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٢٣.

(١١١) ينظر المقاصد الشافية: ٢/٤٤٥.

والغزي (١١٣) إلاَّ أَنَّنا نجد في شرح التَّسهيل أَنَّه يتوافق مع سِيبَوَيْهِ حيث يقول: " وللا مقرونة بهمزة الاستفهام في غير تمن وعَرْض ما لها مجردة، ولها في التَّمني من لزوم العمل ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء ما لليت، خلافًا للمازني والمبرد(١١٤) في جعلها كالمجردة ". (١١٥)

**المناقشة**

ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ والجمهور هو الأرجح وذلك لأَنَّ (لا) النَّافية داخلة على الابتداء ونافية له وهي حينئذ جملة خبرية لا طلبيَّة فلما دخلت همزة التَّمني زال الابتداء لأَنَّها نقلت الجملة من الخبر إلى الإنشاء. مع احتجاجهم بقول الشَّاعِر: (١١٦)

أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ

ولا حجة لهم فيه إذ يحتمل أَنْ يكون قوله: "مستطاع" خبرًا مقدمًا لرجوعه، فيسقط الاستدلال به.(١١٧)

**المسألة الثَّانية عشرة: إسناد الفعل الماضي الأجوف لضمير رفع متحرك بعد بنائه للمجهول**

عند صياغة الفعل الماضي الصَّحيح إلى المجهول فإنَّه يضمّ أوله إنْ كان مجردًا ومع ثانيه إنْ كان مزيدًا ويحرك ما قبل آخره.

أما معتل العين الثَّلاثي فإنَّه يجوز في فائه ثلاث لغات:

الأولى: إخلاص الكسر فيها ومجيء العين ياء، نحو بيع وقيل.

---

(١١٢) ينظر شرح ابن عقيل: ٣٧٦/١.

(١١٣) ينظر فتح الرب المالك: ٢٩٢.

(١١٤) ينظر المقتضب: ٣٨٣/٤، وفيه رأي المازني وسِيبَوَيْهِ من غير ترجيح، وهو رأي الصَّيمري. ينظر: التَّبصرة: ٣٩٢/١

(١١٥) شرح التَّسهيل: ٦٤/٢.

(١١٦) البيت من الطّويل بلا نسبة في: شرح التَّسهيل: ٧١/٢؛ وشرح عمدة الحافظ: ٣١٨/١؛ وابن النّاظم: ١٩٣؛ والارتشاف: ١٧٧/٢؛ والجنى الدّاني: ٣٨٤؛ والمغني: ٩٧.

(١١٧) تنظر المسألة فيما ورد في الهامش السابق، وأيضًا في: المقتضب: ٣٨٢/٤؛ والأصول في النحو: ٣٩٧/١؛ والجمل: ٢٤٠؛ والتَّبصرة: ٣٩٢/١؛ وشرح الكافية الشَّافية: ١/ ٥٣٤.

الثَّانية: إشمام الكسر بضمٍّ.
الثَّالثة: إخلاص الضَّمّ ومجيء العين واوًا.
وعليه قول الشَّاعِر: (١١٨)

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقول الآخر: (١١٩)

حُوكَتْ عَلَى نِيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ

هذا فيما إذا أسند إلى الاسم الظَّاهر أو الضَّمير المستتر، أما إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك، فقد اختلف النَّحويون في الموقف من هذه اللُّغات السَّابقة بين الإجازة والمنع.

**رأي سِيبَوَيْهِ**

ظاهر كلام سِيبَوَيْهِ أَنَّه يجيز جميع اللُّغات السَّابقة، إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك، كما جازت مع الاسم الظَّاهر والضَّمير المستتر.

قال سِيبَوَيْهِ: " فإذا قلت فُعِلْت أو فُعِلْن أو فُعِلْنا من هذه الأشياء، ففيها لغات: أما من قال: قد بِيعَ وزِينَ وهِيب وخِيف فإنَّه يقول: خِفْنا وبِعْنا، وخِفْنَ وبِعْنَ، وهِبْت، يدع الكسرةَ على حالها ويحذف الياء؛ لأنَّه التقى ساكنان.

وأمَّا من ضمَّ بإشْمَامٍ إذا قال فُعِل فإنَّه يقول: قد بِعْنَا وقد رِعْنَ...

---

(١١٨) البيت من الرّجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧١ وفيه (بيع) بدل (بوع) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية. والشّاهد فيه: (بوع) فإنّ القياس فيه: (بيع) لكن من العرب مَنْ يخفّف هذا النّوع بحذف حركة عينه؛ فإنْ كانتْ ياءً قُلبت واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها. يُنظر هذا البيت في: أسرار العربيّة ٩٢؛ وابن النّاظم: ٢٣٣ ومغني اللبيب: ٢/ ٦٣٢؛ وتخليص الشّواهد: ٤٩٥؛ و والمقاصد النّحويّة: ٥٢٤/٢.

(١١٩) البيت من الرّجز، ولم أقف على قائله. والشّاهد فيه: (حوكت) فإنّ القياس فيه: (حيكت)، لكنْ من العرب مَن يخفّف هذا النّوع بحذف حركة عينه، فإنْ كانت واوًا سلِمَتْ كما في (حوكت). يُنظر هذا البيتُ في: المنصف: ٢٥٠/١؛ وابن النّاظم: ٢٣٣؛ وتخليص الشّواهد: ٤٩٥؛ وأوضح المسالك: ٣٨٦/١؛ والمقاصد النّحويّة: ٥٢٦/٢.

وأمَّا الَّذِينَ يقولون بُوعَ وقُولَ وخُوفَ وهُوبَ فإنَّهم يقولون: بُعْنَا وخُفْنَا وهُبْنَا وزُدنا لا يزيدون على الضَّمِّ والحذف، كما لم يزد الَّذِينَ قالوا رِعن وبِعْن على الكسر والحذف". (١٢٠)

فالذي يظهر من نصِّ سِيبَوَيْهِ أَنَّه يقيس المسند إلى ضمير الرَّفع المتحرك (نا الفاعلين، ونون النِّسوة، وتاء الفاعل)، على ما لم يسند إليه في جواز اللُّغات الثَّلاث. وهذا ما أشار إليه بعض شراح الأَلْفِيَّة على أنَّه رأي سِيبَوَيْهِ. (١٢١)

**رأي ابن مَالِكٍ**

أما ابن مَالِكٍ فقد منع لغتين من اللُّغات الثَّلاث مع هذا الإسناد؛ لخوف اللَّبس وهما: إخلاص الكسر، وإخلاص الضَّم فيبقي الإشمام.

قال: (١٢٢)

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيْفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ *** وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبَّ

قال الغزي: " أي إذا أخيف التباس فعل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل من أشكال اللُّغات السَّابقة يجتنب ذلك الشَّكل، كذا قال النَّاظم لكن ظاهر كلام سِيبَوَيْهِ جواز اللُّغات الثَّلاث مطلقًا ". (١٢٣)

وقال الشَّاطبي:" هذا معنى قول النَّاظم: (وإن بشكل خيف لبسٌ يجتنب). وهو رأي له خالف فيه غيره. فإن سِيبَوَيْهِ لم يعتبر فيه شيئًا من هذا؛ بل حكى عن العرب ثلاثة الأوجه في موضع اللَّبس بإطلاق من غير مراعاة للبس "(١٢٤).

وقد نسبه أَيْضًا للمازني وابن عصفور(١٢٥).

---

(١٢٠) الكتاب: ٣٤٣/٤.

(١٢١) ينظر: شرح المرادي: ٦٠٣/٢؛ والمقاصد الشافية للشاطبي ٢٣/٣-٢٩، والأشموني: ١٨٢/١.

(١٢٢) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٢٦.

(١٢٣) فتح الرب المالك: ص ٣٣٩.

(١٢٤) المقاصد الشافية ٣/ ٢٤.

(١٢٥) ينظر: المقاصد الشافية ٢٥/٣.

**المناقشة**

علل ابن مَالِكٍ منع اللُّغتين بقوله: "فإن هذا ونحوه لا يعلم كون المخاطب فيه مفعولاً إذا خلصت الكسرة مما عينه ياء، والضَّمة ممَّا عينه واو؛ بل الَّذِي يتبادر إلى ذهن السَّامع كون المسند إليه فاعلاً والمراد كونه مفعولاً، ولا يفهم ذلك إلاَّ بالإشمام فيهما ".(١٢٦)

والَّذِي قاله ابن مَالِكٍ يدفع اللَّبس لدى السَّامع، خاصَّةً فيما لم يتضح من قرائن الأحوال وسياق الكلام.

ولا التفات إلى نفي الشَّاطبي لمراعاة اللَّبس في كلام العرب بقوله:" إنَّ اللَّبس عند العرب ليس بمجتنب بإطلاق... "(١٢٧). فإنَّ ذلك مما يعلم بداهة من ضروب كلام العرب وحرصهم على البيان.

**المسألة الثَّالثة عشرة: تثنية المصدر وجمعه**

المفعول المطلق ثلاثة أنواع، ولكلٍّ منها حكم بالنِّسبة للتثنية والجمع على النَّحو التَّالي:

- المؤكِّد لعامله: لا تجوز تثنيته، ولا جمعه، بل يجب إفراده؛ تقول: ضربته ضربًا؛ وذلك لأنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يُثنى ولا يُجمع.
- أما المبيِّن للعدد: فلا خلاف في جواز تثنيته، وجمعه، نحو: ضربته ضربتين وضرباتٍ.
- أما المبين للنوع: فالمشهور أَنَّه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نحو: سرتُ سَيْرَيْ زيدٍ القويَّ والضَّعيفَ، وقيل لا يجوز مطلقًا، وما ورد منه فهو محفوظ غير مقيس عليه.

**رأي سِيبَوَيْهِ**

ظاهر كلام سِيبَوَيْهِ أَنَّه لا يجوز تثنية المبين للنوع، ولا جمعه قياسًا، بل يُقتصر فيه على السَّماع.قال: " واعلم أَنَّه ليس كلُّ جمعٍ يُجمَع، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر يُجمَع، كالأشْغال والعُقول والحُلوم والألْبَاب: ألا

---

(١٢٦) شرح التَّسهيل: ١٣١/٢.

(١٢٧) المقاصد الشافية ٢٥/٣.

تَرى أنَّك لا تَجمع الفِكْر والعِلْم والنَّظَر. كما أنَّهم لا يجمعون كلَّ اسم يقع على الجميع نحو: التَّمْر، وقالوا: التُّمْران".(١٢٨)

وهذا اختيار الشَّلَوْبِين قياسًا للأنواع على الآحاد؛ فإنَّها لا تثنى ولا تجمع.(١٢٩)

**رأي ابن مَالِكٍ**

أجاز ابن مَالِكٍ تثنيته وجمعه قياسا إذا اختلفت أنواعه، وذلك في قوله: (١٣٠)

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا.....وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

وهو رأي الزَّجَّاجي(١٣١)، وذكر السُّيوطي أَنَّه مذهب المبرد والرُّماني(١٣٢).

**المناقشة**

الظَّاهر رجحان رأي ابن مَالِكٍ، لأنه مؤيد بالسَّماع من حكاية سِيبَوَيْهِ نفسه، من قولهم: أمراض وأشغال وعقول وحلوم، قال جرير: (١٣٣)

هلْ منْ حُلومٍ لأقوامٍ فتنذرهمْ ما جَرَّبَ النَّاسُ منْ عَضِّي وتَضْرِيسي

كما أَنَّ المانع من تثنية المصدر وجمعه كونه يقع على القليل والكثير، فهو اسم جنس كسائر أسماء الأجناس، فإذا أزيل عن ذلك فصار

---

(١٢٨) الكتاب: ٦١٩/٣.

(١٢٩) ينظر: التصريح ٣٢٩/١، والهمع ٧٤/٢، ولم أجد رأيه في مظنته من كتابه شرح المقدمة الجزولية الكبير، ت. أ.د تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ.

(١٣٠) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٢٩.

(١٣١) ينظر الجمل ص ٣٣.

(١٣٢) ينظر همع الهوامع ٣٣٤/٣.

(١٣٣) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ١٢٨/١؛ وانظر: المقتصد ٥٨٣/١. الشاهد فيه قوله: "من حلومٍ"، جمعه وهو مصدر.

يدلُّ على شيء بعينه، من نوع أو شخص صار كأسماء الأشخاص يثنى ويجمع. (١٣٤)

**المسألة الرَّابعة عشرة: استعمال (سوى) غير ظرف**

(سوى) يذكرها النَّحويون في باب الاستثناء على أَنَّ المستثنى بـها كالمستثنى بـ (غير) في وجوب الخفض، وإعرابها هي تقديرًا بما يعرب به الاسم الواقع بعد (إلا) في كل أحواله من وجوب النَّصب أو الاتباع على ما هو مفصل باب الاستثناء(١٣٥).

**رأي سِيبَوَيْهِ**

ذكر سِيبَوَيْهِ في غير ما موضع من كتابه أَنَّ «سوى» ظرف دائمًا، ولا تخرج عن الظَّرفية إلا في ضرورة الشِّعْر، وهذا ما ذهب إليه البصريون. (١٣٦)

قال سِيبَوَيْهِ في باب هذا ما يحتمل الشِّعْر: "وجعلوا مالا يَجري في الكلام إلاَّ ظرفًا بمنـزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرَّار بن سَلاَمة العِجليّ: (١٣٧)

ولاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنَا

وقال الأعشى: (١٣٨) ... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوائِكَا

وقال خِطامٌ المُجاشِعيّ: (١٣٩) وَصَالِياتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَيْنْ

---

(١٣٤) ينظر: المقاصد النحوية ٢٣٢/٣.

(١٣٥) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٧٨؛ وشرح ابن عقيل ١/ ٥٥٥؛ والمقاصد الشافية ٣٩٥/٣،

(١٣٦) ينظر: الإنصاف ٢٩٤/١- ٢٩٨.

(١٣٧) البيت من الطَّويل، للشاعر المذكور من قصيدة يمدح فيها نادي قومه بأنَّه لا ينطق فيه بالفحشاء إجلالا لهم. وهو في: الكتـاب: ١/ ٤٠٨؛ والمقتضـب: ٤/ ٣٥٠؛ وشـرح أبيـات سِـيبَوَيْهِ: ١/ ٣٢٤؛ والإنصـاف: ١/ ٢٩٤؛ والمقاصد النحوية: ٣/ ١٢٦؛ والشَّاهد: دخول حرف الجر على سوى وهذا ضرورة عند سِيبَوَيْهِ.

(١٣٨) من الطَّويل في ديوان الأعشى ص ٦٥: وصدره [ تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي ]، وقوله: "لسوائكا"، يعني: هوذه بن علي الحنفي. وهو في: الكتاب: ٤٠٨/١؛ والمقتَضب: ٣٤٩/٤؛ وإيضاح الشعر لأبي علي:ص٤٩٢؛ والتَّبصرة: ٣١٣/١؛ وأمالي ابن الشّجريّ: ٣٥٩/١، ٢٥٠/٢؛ والإنصاف: ٢٩٥/١؛ والشَّاهد: دخول حرف الجر اللام على سوى.

فعلوا ذلك لأَنَّ معنى سَواء معنى غيرٍ، ومعنى الكاف معنى مثلٍ، وليس شيء يضطرّون إليه إلاَّ وهمْ يحاوِلونَ به وجهًا ". (١٤٠)

وقد قال بلزوم (سوى) الظَّرفية إلا في الشِّعْر بالإضافة إلى سِيبَوَيْهِ كل من الخليل بن أحمد(١٤١)وأبي العباس المبرِّد(١٤٢) وابن السَّرَّاج(١٤٣) وأبي علي الفارسي،(١٤٤) والسِّيرافي(١٤٥).

وجعلها الزَّجَّاجي تجرّ ما بعدها أبدًا. (١٤٦)

**رأي ابن مَالِكٍ**

أخذ ابن مَالِكٍ بقول الكوفيين بأَنَّها تكون اسمًا وظرفًا في الشِّعْر والسَّعة. وذهب إلى أَنَّها تقاس على (غَيْر) في المعنى والعمل فهي اسم لا ظرف.

قال في الأَلْفِيَّة مصرحًا بأَنَّه الأصح: (١٤٧)

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ *** عَلَى الأَصَحِّ مَا لِـ «غَيْرٍ» جُعِلاَ

وقال في شرح الكافية الشَّافية: " (سوًى) المشار إليه اسم يستثنى به، ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديرًا؛ كما تعرب (غَيْرٍ) لفظًا؛ خلافًا لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النَّصب على الظَّرفية، وعدم التَّصرف ". (١٤٨)

---

(١٣٩) البيت من الرَّجز في المنصف: ١٩٢/١؛ والمقتضب: ٩٧/٢؛ وسر صناعة الإعراب: ٢٨٢/١؛ ولسان العرب: ٤٣٥/١؛ والشَّاهد فيه: مجيء الكاف بمعنى مثل في الشعر.

(١٤٠) الكتاب: ٣١/١.

(١٤١) ينظر: المقاصد الشافية ٣٩٧/٣.

(١٤٢) ينظر المقتضب: ٣٤٩/٤.

(١٤٣) ينظر أصول النحو: ١٩٩/١.

(١٤٤) ينظر إيضاح الشعر: ٤٩٢.

(١٤٥) ينظر شرح السيرافي: ١٣٢/١.

(١٤٦) ينظر الجمل: ٢٣٢.

(١٤٧) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٣٢.

(١٤٨) شرح الكافية الشَّافية: ٣٢١/١.

وقال الشَّاطبي:"وما ذهب إليه النَّاظم هو مذهب الكوفيين أَنَّها تكون عندهم غير ظرف"(١٤٩).

**المناقشة**

منع سِيبَوَيْهِ خروج (سوى) عن الظَّرفية لأَنَّه لم يرد ذلك عن العرب في غير الشِّعْر.

قال أبو البركات الأنباري:" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفًا، نحو قولهم « مررت بالذي سواك » فوقوعها هنا يدلُّ على ظرفيتها بخلاف غير... وأمَّا ما رووه عن بعض العرب أنَّه قال: (أتاني سِوَاؤُكَ) فرواية تفرّد بها الفرَّاء عن أبي ثروان، وهي رواية غريبة شاذة، فلا يكون فيها حجةٌ ".(١٥٠)

بينما أفاض ابن مَالِكٍ في بيان خروجها عن الظَّرفية في مؤلفاته واحتج بأمور منها:

- السَّماع: ورد على القائلين بعدم سماع اسميتها في غير الشِّعر، من ذلك قول الرَّسول ρ: ((وَأَنْ لاَ يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ))،(١٥١) وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: ((مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلاَّ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَبْيَضِ أَوْ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَسْوَدِ)). (١٥٢) وقول العرب: (أتاني سواك) أي غيرك. وقول أبي دؤاد: (١٥٣)

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوتَ مُخْطِئُهُ مُعلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقَّ مَكْذُوبُ

---

(١٤٩) المقاصد الشافية ٣٩٨/٣.

(١٥٠) الإنصاف: ١/ ٢٩٦، ٢٩٨، المسألة رقم ٣٩.

(١٥١) أخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، ١٣/١٨.

(١٥٢) أخرجه مسلم–كتاب الإيمان، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة، ٢٠١/١.

(١٥٣) البيت من البسيط، وهو لأبي دؤاد الأيادي في ديوانه: ص٢٩٤؛ والإنصاف: ص٢٩٥؛ وشرح المفصل: ٢/ ٨٤؛وخزانة الأدب: ٣/ ٤٣٨. والشَّاهد دخول الباء على سوى.

وقول الآخر: (١٥٤)

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المُشْتَرِي

وإلى غير ذلك من الشَّواهد الشِّعرية، مما يعني أَنَّ ردها أو تأويلها جميعًا تكلّفٌ غير مسوّغ.

- أَنَّ قول الجمهور في قول العرب: (رأيت الَّذِي سواك) أَنَّه صلة الموصول وحده كعند ونحوه من الظُّروف، فالجواب: أَنَّه لا يلزم من معاملة سوى معاملة الظَّرف كونه ظرفًا، فإنَّ حرف الجر يعامل معاملة الظُّروف ولم يكن بذلك ظرفًا وإنْ سمي ظرفًا مجازًا، وإنْ أطلق على (سوى) ظرفًا إطلاقًا مجازيًا لم يمتنع. وإنَّما يمتنع الحقيقة.

وإعرابه في المثال السَّابق إما أَنْ يقال إنَّه خبر لمبتدأ مضمر أو على النَّصب على أَنَّه حال وقبله (ثبت) مضمرًا. وقد جاء مثله في العربية.

ومن تأمَّل الأدلَّة السَّماعيَّة الَّتِي تمسك بها ابن مَالِكٍ من الحديث النَّبوي وكلام العرب وأشعارهم عرف أَنَّ مذهبه هو الأظهر مع إجابته على اعتراضات البصريين. (١٥٥)

قال الشَّاطبي:" وما ذهب إليه النَّاظم هو مذهب الكوفيين أَنَّها تكون عندهم غير ظرف. وحجته في ذلك القياس والسَّماع"(١٥٦).

**المسألة الخامسة عشرة: استعمال (عدا) حرفًا**

---

(١٥٤) البيت من الكامل، وهو لابن المولى – محمّد بن عبد الله بن مسلم المدنيّ –، يخاطب به يزيد بن حاتم بن المهلّب، ويمدحه به. يُنظر هذا البيتُ في: شرح الحماسة للشنتمري: ٩٠٩/٢؛ والحيوان: ٦/ ٥٠٩؛ والأغاني:١٠/ ١٤٥؛ وشرح التّسهيل: ٣١٥/٢؛. والشّاهد فيه: (فَسِوَاكَ) حيث وقعت (سوى) مرفوعةً بالابتداء، وخرجت عن النّصب على الظّرفيّة.

(١٥٥) تنظر المسألة في: الكتاب: ٣١/١؛ والمقتضب: ٣٤٩/٤؛ والأصول في النحو: ١٩٩/١؛ والتَّبصرة للصيمري: ٣١٣/١؛ وشرح الكافية الشَّافية: ٧١٦/٢؛ وشرح التَّسهيل: ٣١١/٢؛ والمغني: ص ١٨٧؛ والمقاصد الشافية ٣/ ٣٩٥–٤٠٥؛ والخزانة: ٤٣٨/٣.

(١٥٦) المقاصد الشافية ٣٩٨/٣.

يعد النَّحويون من الأدوات الَّتِي تقع في الكلام العربي للاستثناء كلاً من (خلا وعدا وحاشا)، لكونها تأتي مفيدة الاستثناء فينصب ما بعدها. أو يجر على اختلاف بين النَّحويين.

فأما (خلا) فإنَّها تأتي فعلاً وحرفًا عند الجميع، وأما (عدا) فإنَّها لا تأتي إلا فعلاً عند بعضهم. وأجاز بعضهم فيها الحرفية، وأما (حاشا) فهي حرف وأجاز بعضهم فعليتها، وسيتناول البحث في هذه المسألة (عدا).

**رأي سِيبَوَيْهِ**

عدد سِيبَوَيْهِ – رحمه الله – أدوات الاستثناء في أول بابه وبين أنواعها بقوله: "فحرفُ الاستثناء إلاَّ. وما جاء من الأسماء فيه معنى إلاَّ فغَيْرٌ، وسوًى. وما جاء من الأفعال فيه معنى إلاَّ فلاَ يَكُونُ، وليس، وعَدَا، وخَلاَ. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللُّغات".(١٥٧)

ومن هذا نلحظ أَنَّه عدَّ (خلا) و(عدا) فعلين ثُمَّ بين أَنَّ (خلا) قد تكون حرفًا في بعض اللُّغات،(١٥٨) ولم يذكر حرفية (عدا).

أمّا إنْ سبقت (عدا) أو (خلا) بـ (ما) فهما عنده فعلان ليس غير.

قال سِيبَوَيْهِ: "وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلاَ عبدِ الله، فيجعل خَلاَ بمنـزلة حاشَا. فإذا قلت ما خَلاَ فليس فيه إَلاَّ النَّصبُ؛ لأَنَّ ما اسمٌ ولا تكون صلتُها إلاَّ الفعل هاهنا".(١٥٩)

وقال بفعليه (عدا) المبرِّد،(١٦٠) وابن السَّرَّاج،(١٦١) والصَّيْمري(١٦٢).

---

(١٥٧) الكتاب: ٣٠٩/٢.

(١٥٨) مع وضوح نص سِيبَوَيْهِ هنا على حرفية (خلا)، إلا أَنَّ ابن عقيل ذكر أنَّ سِيبَوَيْهِ لم يحفظ فيها الجر. ينظر شرح ابن عقيل: ٥٦١/١.

(١٥٩) الكتاب: ٣٤٩/٢.

(١٦٠) ينظر المقتضب: ٣٩١/٤، ٤٢٦.

(١٦١) ينظر الأصول في النحو: ٢٨٧/١.

(١٦٢) ينظر التَّبصرة: ٣٨٤/١.

وقال بلزوم خلا وعدا مسبوقين بـ (ما) الفعلية جمهور النُّحاة، وخالفهم الجرمي(١٦٣).

**رأي ابن مَالِكٍ**

ذهب ابن مَالِكٍ إلى أَنَّ (عدا) قد تخرج من الفعلية فيجر الاسم بعدها خلافًا لسِيبَوَيْهِ. قال في الأَلْفِيَّة: (١٦٤)

وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلاَ *** وَبِعَدَا، وَبِيَكُونُ بَعْدَ « لاَ»

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُوْنُ إِنْ تُرِدْ *** وَبَعْدَ «مَا» انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

أي لك الخيار في « خلا وعدا » إِنْ شئت نصبت بهما وإِنْ شئت جررت بهما ما لم تتقدم «ما» عليهما. وهو خلاف مذهب سِيبَوَيْهِ.

وأنشد في الجرّ قول الشَّاعِر: (١٦٥)

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيْضِ بَنَاتِ عُوْجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

فجاءت عدا فيه خافضة لما بعدها فهي حرف.

وهو رأي الأخفش وابن خروف كما نقله عنهما الشَّاطبي(١٦٦).

**المناقشة**

يظهر لي أَنَّ رأي ابن مَالِكٍ القاضي بجواز الجر بـ (عدا) مجردة من (ما) أرجح من رأي البصريين القائلين بفعليتها مطلقًا ومنع الجر بها، وذلك لظهور الجرّ بها كما في البيت السَّابق.

قال الشَّيخ عبد القاهر:" وقد روي في عدا الحرفية كقولك: جاءني القوم عدا زيدٍ".(١٦٧)

---

(١٦٣) ينظر: شرح التسهيل ٣١٠/٢؛ وشرح الكافية الشافية ٧٧/٢.

(١٦٤) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٣٢.

(١٦٥) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في شرح التّسهيل ٣١٠/٢؛ وشرح ابن النّاظم٢٢٦؛ والمقاصد النّحويّة ١٣٢/٣؛ و(بنات عوج): أراد بها الخيل الَّتِي ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه "أعوج" أي، أفراسًا كريمات الأصول غير مهجّنات،. والشّاهد فيه: (عدا الشّمطاء) حيث استعمل (عدا) حرْفَ جرٍّ، خلافًا لمن نفى حرفيتها.

(١٦٦) ينظر: المقاصد الشافية ٤٠٨/٣.

والَّذِي يظهر من أبيات ابن مَالِكٍ السَّابقة أَنَّه يجيز الجر بـ "خلا وعدا" بعد "ما" المصدرية، وهو مخالف لجمهور النَّحويين، وفيه ضعف لأَنَّ "ما" المصدرية تحتاج إلى صلة فلا تكون صلتها إلاَّ جملة فعلية.

قال سِيبَوَيْهِ: "ولا تكون صلتُها إلاَّ الفعل هاهنا".(١٦٨)

كما أنَّ النَّاظم قد ضعفه في كتب أخرى بعد أَنْ نسبه إلى الجرمي.(١٦٩)

قال في شرح الكافية الشَّافية:" فإن قرنا – أي خلا وعدا – بـ (ما) تعيّنت فعليتهما، ونصب ما استثني بهما لمفعوليته. وإنما تعينت الفعلية مع (ما) لأنها مصدرية، ووصلها بفعل متعيّن في غير ندور... وانفرد الجرمي بإجازة الجر بـ (عدا) و (خلا) مقرونتين بـ (ما) على أَنْ تكون زائدة"(١٧٠).

**المسألة السَّادسة عشرة: استعمال (حاشا) فعلاً**

يعد النَّحويون (حاشا) من أدوات الاستثناء غير أَنَّهم اختلفوا فيها هل هي حرف أم فعل على ثلاثة أقوال:

**الأول**: أَنَّها حرف، ولا تخرج عن الحرفية أبدًا، وهو قول سِيبَوَيْهِ والبصريين.

**الثَّاني**: أَنَّها فعل تنصب ما بعدها وهو قول الكوفيين.

---

(١٦٧) المقتصد ٢/٧١٦.

(١٦٨) الكتاب ٢/٣٠٩ وما بعدها؛ وينظر: المقتضب ٤/٣٩١ و٤٢٦؛ وأصول النحو ١/٢٨٧.

(١٦٩) ينظر شرح التسهيل: ٢/٣١٠.

(١٧٠) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٢.

**الثَّالث**: أَنَّها تستعمل فعلاً وحرفًا، فإذا نصب ما بعدها فهي فعل، وإذا جر فهي حرف، وهو قول الفرَّاء والمبرِّد والزَّجاج وتبعهم ابن مَالِكٍ (١٧١).

**رأي سِيبَوَيْهِ**

قال سِيبَوَيْهِ في: (باب لا يكون وليس وما أشبههما): " وأمَّا حاشَا فليس باسمٍ، ولكنَّه حرفٌ يجرّ ما بعده كما تجرُّ حتَّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء ".(١٧٢) فهي محمولة على (حتَّى) في جرّ ما بعدها.

قال السِّيرافي: "وأمَّا حَاشَا فهيَ عندَ سِيبَوَيْهِ حرفُ جرٍ ولَيْسَ باسْمٍ ولا فِعْلٍ، وأمَّا الجرُّ بِهَا فلاَ خِلافَ بيْنَ النَّحويينَ فيهِ. وَقَدْ قالَ الشَّاعِرُ: (١٧٣)

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إنَّ بِهِ ضَنًّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ ". (١٧٤)

**رأي ابن مَالِكٍ**

تبع ابنُ مَالِكٍ المبردَ في تجويز الأمرين في حاشا، وأشار إلى ذلك بقوله:(١٧٥)

وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ «مَا» *** وَقِيْلَ «حَاشَ، وَحَشَا» فَاحْفَظْهُمَا

---

(١٧١) تنظر المسألة في: معاني القرآن للفراء٢/٤٢؛ والمقتضب: ٣٩٢/٤؛ والأصول في النحو: ٢٨٨/١؛ والإنصاف: ٢٧٨/١، وابن يعيش: ٨٥/٢؛ والمغني: ص ١٦٤، والهمع ٢٣٢/١.

(١٧٢) الكتاب: ٣٤٩/٢.

(١٧٣) البيت من الكامل وهو للجُمَيح الأسدي، كما في: المفضّليّات: ٣٦٧؛ والأصمعيّات: ٢١٨؛ ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ٣١٠/١؛ والمحتسب: ١/ ٣٤١؛ والإنصاف: ٢٨٠/١؛ والمغني: ١٦٦. وذكر أَنَّه مركب من بيتين وأنَّ الرواية (حاشا أبا ثوبان)، كما قال ابن مَالِكٍ في شرح التَّسهيل: ٣٠٦/٢.

(١٧٤) شرح السيرافي: ١٢٩/٣.

(١٧٥) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٣٢.

لما سبق الحديث عن (خلا) وأَنَّها تأتي حرفًا وفعلاً في المسألة السَّابقة بيّن في هذا البيت أَنَّ حاشا تحمل عليها في مجيئها حرفًا وفعلاً إلا أَنَّها لا تصحب (ما).

**المناقشة**

قد فصل ابن مَالِكٍ الأقوال في هذه المسألة وبيان الرَّاجح منها في شرح التَّسهيل بقوله: "وكون (حاشا) حرفًا جارًا هو المشهور، ولذلك لم يتعرض سِيبَوَيْهِ لفعليتها والنَّصب بها، إلا أنَّ ذلك ثابت بالنَّقل الصَّحيح عمن يوثق بعربيته فمن ذلك قول بعضهم: « اللهمَّ اغْفِرْ لي وَلِمَنْ سَمِعَنِي حَاشَا الشَّيطانَ، وأَبَا الأصْبَغِ ».(١٧٦) رواه أبو عمرو الشَّيباني وغيره. وقال الأخفش: وأما حاشا فقد سمعت من ينصب بها... وأجاز الفرَّاء نصب المستثنى بحاشا وخفضه، وقال: ومن نصب بحاشا، قال: حاشاني، ومن خفض قال: حاشايَ. وهذا نصّه ". (١٧٧)

واسْتَدلَّ أَيْضًا بقول الشَّاعِر: (١٧٨)

حَاشَا قَرِيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى البَرِيَّةِ بِالإِسْلاَمِ وَالدِّينِ

وردّ قول البصريين بأَنَّ مما يدل على حرفيتها عدم وصلها بـ (ما) كما وصلت بـ (عدا) و(خلا) بأَنَّ هذا غير لازم إذ إنَّ (ليس) (ولا يكون) من أفعال الباب ولا توصل (ما) بهما، وأيضًا فإن الدَّليل والقياس يقتضي ألا توصل (ما) إلا بفعل له مصدر مستعمل لكي يقدر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر وأفعال الباب ليس لها مصادر مستعملة فإذا

---

(١٧٦) حكاه أبو عثمان المازنيّ عن أبي زيد الأنصاريّ عن أحد الأعراب. ينظر: الأصول ٢٢٨/١، والمحتسب ٣٤٢/١.

(١٧٧) شرح التَّسهيل ٣٠٦/٢؛ ولم أجد قول الفراء في مظنته في معاني القرآن، ومن ذلك موضعا "حاشا" في سورة يوسف ٤٢/٢، ٤٧. قال في الهمع:" وأنكر الكوفيون منهم الفرّاء حرفية حاشا وقال: إنَّها فعل أبدا وأنَّ الجر بعدها بلام مقدرة". ٢٣٢/١.

(١٧٨) البيت من البسيط وهو للفرزدق كما في ديوانه١/ ٢١٥؛ والدرر٣/ ١٧٥؛ وهو بلا نسبة في ابن عقيل: ٥٦٥/١؛ والمقاصد النحوية: ٣/ ١٣٧. والشَّاهد: نصب الاسم الواقع بعد حاشا.

وصل ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل فلا يلزم موافقة غيره له إذ إنَّ به خروجًا عن الأصل.

ونلحظ أَنَّ المذهب البصري والمذهب الكوفي في هذه المسألة متباعدان، مما يرجح مذهب الأخفش والمبرّد وابن مَالِكٍ في مجيئها حرفًا، وهو الأصل كما يرى البصريون، ومجيئها فعلاً ناصبًا كما يرى الكوفيون، فهو رأي وسط متوافق مع المسموع.

قال ابن ولاد: " لم ينكر سِيبَوَيْهِ أَنْ يكون (حاشا) فعلاً في موضع من الكلام البتة، وإنَّما ذكرها في الاستثناء خاصة". (١٧٩)

وهذا مما يستأنس به في ترجيح مذهب المبرد وابن مَالِكٍ، وإنْ كان الظَّاهر أَنَّ تخريج ابن ولاد هو من الدِّفاع عن سِيبَوَيْهِ، خاصة في هذه المسألة الَّتِي جاءت الشَّواهد فيها مخالفة لرأيه.

**المسألة السَّابعة عشرة: تقديم التَّمييز على عامله المتصرف**

أجمع النَّحويون على منع تقديم التَّمييز على عامله غير المتصرف، واختلفوا في تقديمه على العامل المتصرف، فمنهم من منعه أَيْضًا حملاً على غير المتصرف، ومنهم من أجاز ذلك لوروده عن العرب.

**رأي سِيبَوَيْهِ**

منع سِيبَوَيْهِ التَّقديم قياسًا على العامل غير المتصرف؛ لأَنَّه فاعل في الأصل والعامل المتصرف كغيره، وقاسه على نحو (عشرين درهما)، الَّذِي لا يجوز فيه التَّقديم فكذلك العامل المتصرف.

قال في باب (الصِّفة المشبهة): "وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدَّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتَلأتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْمًا، ولا تقول: امتلأتُه ولا تفقَّأتُه، ولا يعمل في غيره من المَعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه، فتقولَ: ماءً امتلأْتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ

(١٧٩) ينظر كتاب ابن ولاد: الانتصار لسِيبَوَيْهِ على المبرد: ٤١٧٠؛ وينظر: المقتضب: ٣٩٢/٤.

فيه في الصِّفَّة المشبَّهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأَنَّها ليست كالفاعل. وذلك لأَنَّه فعلٌ لا يَتعدَّى إلى مفعول ". (١٨٠)

وقد تبع رأي سِيبَوَيْهِ كل من ابن السَّرَّاج،(١٨١) والسِّيرافي (١٨٢) وابن جني،(١٨٣) والأنباري،(١٨٤) وجعله ابن السَّرَّاج مذهب الكوفيين، بينما جعله الأنباري مذهب البصريين، وجعله ابن عقيل مذهب أكثر الفريقين. (١٨٥)

**رأي ابن مَالِكٍ**

أجاز ابن مَالِكٍ تقديم التَّمييز المذكور، مخالفًا سِيبَوَيْهِ والجمهور، وفاقًا للكسائي(١٨٦) والمازني(١٨٧) والمبرِّد. (١٨٨)

قال في الأَلْفِيَّة: (١٨٩)

وَعَامِلَ التَّمْيِيْزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا *** وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيف نَزْرًا سُبِقَا

وقد جعله في شرح التَّسهيل غير قليل بل جائزًا، محتجًا بالسَّماع والقياس.(١٩٠)

**المناقشة**

---

(١٨٠) الكتاب: ١/٢٠٤.

(١٨١) ينظر الأصول في النحو: ١/٢٢٣.

(١٨٢) ينظر شرح السيرافي: ٢/٢٥.

(١٨٣) ينظر الخصائص: ٢/٣٨٤.

(١٨٤) ينظر الإنصاف: ٢/٨٢٨.

(١٨٥) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٦٦.

(١٨٦) ينظر شرح التَّسهيل: ٢/٣٨٩.

(١٨٧) ينظر شرح التَّسهيل: ٢/٣٨٦.

(١٨٨) ينظر المقتضب: ٣/٣٦.

(١٨٩) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٣٤.

(١٩٠) ينظر شرح التَّسهيل: ٢/٣٨٩.

قد احتجَّ ابن مَالِكٍ لرأيه بالسَّماع والقياس ورد بهما قول الجمهور.
أمّا السَّماع فمنه قول الشَّاعِر: (١٩١)

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

حيث قدّم الشَّاعِر التَّمييز (نفسًا) على عامله.
وقد رد بعض النَّحويين الاحتجاج بهذا البيت لوروده برواية أخرى.
قال أبو الفتح ابن جني: "فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل السَّعدي (البيت) فنقابله برواية الزَّجاجي(١٩٢) وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أَيْضًا: وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم..". (١٩٣)
وآخرون حكموا عليها بالشُّذوذ(١٩٤) وآخرون بالضَّرورة. (١٩٥)
غير أَنَّ ابن مَالِكٍ لم يقتصر استدلاله على هذا البيت فقط - كما فعل الأقدمون- بل أورد جمعًا من الأبيات مُسْتَدِلاً بها على صحة التَّقديم. منها قول رَبِيعَة بن مَقْرُوم الضَّبيّ: (١٩٦)

وَوَارِدَةٍ كَأَنَّـها عُصَبُ القَطَا تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنابِكِ أَصْهَبَا
رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّص كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَـاءً تَحَلَّبَا

وقول الآخر: (١٩٧)

---

(١٩١) البيت من الطَّويل، وهو للمخبل السعدي كما في ديوانه ص ٢٩٠؛ والمقتضب: ٣٧/٣؛ والأصول في النحو ٢٢٣/١؛ والإيضاح العضدي ص ٢٢٤؛ والخصائص: ٣٨٤/٢. والشَّاهد: تقدم التَّمييز "نفسا" على عامله المتصرف.

(١٩٢) ينظر: الجمل: ص ٢٤٣.

(١٩٣) الخصائص: ٣٨٤/٢.

(١٩٤) ينظر: الإنصاف: ٣٨٤/١.

(١٩٥) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي: ص ٣٣١.

(١٩٦) البيتان من الطَّويل: وهما في شعراء إسلاميون: ٢٤٩؛ والمفضليات: ٣٧٦؛ والأصمعيات: ٢٢٤؛ والشّعر والشّعراء: ١٩٨؛ والشَّاهد تقدم التَّمييز "ماء" على العامل المتصرف.

(١٩٧) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ: ص٤٧٨؛ والمغني: ص ٦٠٢؛ والمساعد لابن عقيل: ٦٦/٢؛ والمقاصد النحوية: ٣/ ٢٤، وشرح أبيات المغني: ٢٥/٧. والشَّاهد فيه: قوله "شيبا" حيث تقدم – وهو تمييز – على عامله المتصرف، وهو قوله: "اشتعل".

ضَيَّعْتُ حَزْمِي في إِبْعَادِيَ الأَمَلاَ وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلاَ

وقول الآخر: (١٩٨)

أَنَفْسًا تَطِيْبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

ومع كثرة شواهد ابن مَالِكٍ في هذه المسألة إلاَّ أَنّها قد تُتبعت بالتَّوهين لكونها قد وردت بروايات أخرى مخالفة للاستشهاد بها وبتأويل الباقي على أوجهٍ توهن قوتها.(١٩٩)

أمَّا القياس فقد تمسك به ابن مَالِكٍ من وجوه:

- أَنَّ التَّمييز يقاس على غيره من الفضلات في جواز التَّقديم فهو كالحال.

كما أَنَّ هذا الأصل ينسى ويلغى بعد تحويله إلى تمييز منصوب كما فعل في الحال في نحو (جاء راكبًا رجل) فإنَّ أصله: (جاء راكب) على الاستغناء بالصِّفة، وجاء رجل راكب على عدم الاستغناء بها، والصِّفة والموصوف شيء واحد في المعنى، ومع ذلك فإنَّ (راكب) يتقدم على العامل، مع أَنَّه يزول عن إعرابه الأصلي، وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف.

- أَنَّ العلة الَّتِي ذكرها المانعون من كونه فاعلاً في الأصل، ليست مطردة في كل الصُّور. فقد يأتي محولاً عن مفعول نحو: (امتلأ الكوز ماءً) و چ چ چ چ(٢٠٠).

**المسألة الثَّامنة عشرة:تسكين عين (مع) في غير الشِّعر**

(مع) ظرف مكان أو زمان، يدل على اجتماع والتقاء بين اثنين في مكان أو زمان واحد، فمثال المكان نحو: (والله معكم) والزَّمان نحو: جئتك مع العصر، وهي في كلٍّ ظرف غير متصرف، ملازم - في الغالب

---

(١٩٨) البيت من المتقارب وهو لرجل من طيء في شرح عمدة الحافظ: ص٤٧٧؛ وأوضح المسالك: ٢/ ٣٧٢؛ ومغني اللبيب: ٦٠٣؛ والتَّصريح: ١/ ٤٠٠. والشّاهد فيه: (أنفسًا تطيب) حيث قدّم التّمييز "نفسًا" على عامله وهو الفعل المتصرّف "تطيب".

(١٩٩) ينظر: المغني ص ٦٠٢، والمقاصد الشافية: ٥٥٨/٣.

(٢٠٠) سورة القمر: آية ١٢.

- للإضافة لفظا ومعنى، منصوب على الظَّرفية. وتقع خبرًا وصلة وصفة وحالاً.

وإذا أفردت عن الإضافة نونت نحو: قام زيد وعمرو معًا. والأكثر حينئذ أَنْ تكون حالاً.(٢٠١)

وهي معربة في أكثر اللُّغات، وكان حقها البناء لشبهها بالحرف في الوضع إذ هو على حرفين، كما أَنَّها جامدة لملازمتها وجها واحدًا من الاستعمال، إلا أَنَّهم أعربوها لمشابهة (عند) في وقوعها في أبواب الحال والنَّعت والخبر.

وتفتح عينه غالبًا، واختلف في ذلك: أهي فتحة إعراب أم لا ؟.

كما أَنَّها قد جاءت في بعض الشَّواهد ساكنة العين، فاختلف في هذا السُّكون هل ضرورة أو هو لغة ؟.(٢٠٢)

**رأي سِيبَوَيْهِ**

ذكر سِيبَوَيْهِ في (مع) الإعراب والنَّصب على الحال أحيانًا، ثُمَّ ذكر أَنَّها قد تسكن عينها في ضرورة الشِّعر.

قال في باب الظُّروف المبهمة: " وسألتُ الخليل عنْ مَعَكُمْ ومَعَ، لأَيِّ شيء نصبتَها؟. فقال: لأَنَّها استُعملت غَير مضاف اسمًا كجَمِيع، ووقعتْ نكرةً، وذلك قولك: جَاءا معًا، وذَهَبَا معًا، وقد ذهب مَعَه، ومَن مَعَه، صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة: أَمَامَ وقُدَّامَ. قال الشَّاعر: فجعلها كهَلْ حين اضطرّ، وهو الرَّاعي:(٢٠٣)

وَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا ".(٢٠٤)

قال السِّيرافي: " وقَدْ يُسَكَّنُ في الشِّعرِ يُشبّهُ بِـ(لَدُنْ) وبـ(هَلْ) وما أشْبَه ذَلك من المُسكنَاتِ ".(٢٠٥)

---

(٢٠١) ينظر: الجنى الداني ١/٥١؛ والمغني ١/٣٦٥.

(٢٠٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٩.

(٢٠٣) البيت من الوافر، اختلف في نسبته فقيل: للراعي كما ذكر سِيبَوَيْهِ وهو في ملحق ديوانه: ص٣٣١؛ وهو لجرير في ديوانه ص٢٢٥؛ وشرح أبيات سِيبَوَيْهِ: ٢/ ٢٩١؛ والمقاصد النحوية: ٣/ ٤٣٢؛ ولأحدهما في التَّصريح: ٢/ ٤٨.

(٢٠٤) الكتاب: ٣/٢٨٦.

**رأي ابن مَالِكٍ**

ذهب ابن مَالِكٍ إلى أَنَّ السُّكون ليس ضرورة؛ بل هو من لغات العرب، وهي لغة ربيعة، حكاها عنهم الكسائي. قال في الأَلْفِيَّة: (٢٠٦)

وَمَعَ «مَعْ» فِيْهَا قَلِيْلٌ، وَنُقِلْ *** فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُوْنٍ يَتَّصِلْ

أي أَنَّ (مع) فيها لغتان: التَّحرك بالفتح على النَّصب، ولغة أخرى هي تسكين العين وهي منقولة عن العرب، هذا إذا وليها متحرك.

أما إِنْ وليها ساكن فالَّذِينَ ينصبونها على الظَّرفية يبقون فتحها نحو: "مع ابنك" والَّذِينَ يبنونها على السُّكون يحركونها حينئذٍ بالكسر.

قال ابن هشام: " وتسكين عينه لغة غنم وربيعة لا ضرورة خلافًا لسِيبَوَيْهِ". (٢٠٧)

**المناقشة**

لعلَّ الَّذِي جعل سِيبَوَيْهِ يحكم بأَنَّها ضرورة، أَنَّ اللُّغة الَّتِي جاءت بها وهي لغة غنم وربيعة، من اللُّغات الَّتِي لا يأخذ بها البصريون في السَّماع، بخلاف الكوفيين(٢٠٨)، ولهذا جاء النَّقل عنهم من طريق الكسائي، وهو الأولى بقبول هذه اللُّغة واعتمادها من غير ضرورة.

**المسألة التاسعة عشرة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه**

يتلازم المضاف والمضاف إليه تلازمًا شديدًا حتَّى عدهما النَّحويون كالجزء الواحد، ولذا اختلفوا في جواز الفصل بينهما، فمنعه قوم مطلقًا إلا في ضرورة الشِّعْر وبكون الفاصل ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، وهو قول البصريين.

---

(٢٠٥) شرح السيرافي: ١٢٤/٤.

(٢٠٦) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٣٧.

(٢٠٧) المغني: ٤٣٩.

(٢٠٨) ينظر: الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي ص ٩٠، مدرسة الكوفة د/ مهدي المخزومي ص ٣٣٠، والكوفيون في النحو والصَّرف والمنهج الوصفي المعاصر د/ عبد الفتاح الحموز ص ١٣، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة لمحمد عاشور السويح، ص ٧٢.

وذهب الكوفيون إلى جوازه في غير السَّعة، وأجاز فريق آخر الفصل مطلقًا في السَّعة.

وهذه المسألة من مسائل الجدال في كتب النَّحويين والمفسرين، فقد بالغ بعضهم في رد كل ما ورد ظاهره على الفصل المذكور حتى ولو كان قراءة سبعيَّة ثابتة كما يأتي بيانه.

**رأي سِيبَوَيْهِ**

ذهب سِيبَوَيْهِ إلى أَنَّ الفصل خاص بالشِّعْر ولا يجوز في غيره.

فقال: "ولا يجوز: يا سارقَ اللَّيلةَ أهلِ الدَّارِ إلاَّ في شعرٍ، كراهيةَ أَنْ يَفصلوا بين الجارّ والمجرور...ومما جاء في الشِّعر قد فُصِلَ بينه وبين المجرور قول عمرو بن قَمِيئَة:(٢٠٩)

لمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبرَتْ  للهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لاَمَهَا

وقال أبو حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ: (٢١٠)

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ - يَوْمًا -  يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيْلُ

وهذا لا يكون فيه إلاَّ هذا؛ لأَنَّه ليس في معنى فِعْلٍ ولا اسمِ الفاعلِ الَّذِي جرى مَجْرَى الفعل. ومما جاء مفصولاً بينه وبين المجرور... وقال ذو الرُّمَّة: (٢١١)

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا  أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْواتُ الفَرَارِيْجِ

---

(٢٠٩) البيت من السريع في ديوانه ص ٦٢؛ والمقتضب ٣٧٧/٤؛ ومجالس ثعلب ١٢٥؛ وشرح أبيات سِيبَوَيْهِ للنحاس ص٥٠؛ والإنصاف: ٢/ ٤٣٢. و"ساتيدما" جبل بين ميافرقين وسعرت في بلاد الروم. والشّاهد فيه: (درّ اليوم من لا مها) فإنّ (درّ) مضاف و(من لامها) اسمٌ موصولٌ مضافٌ إليه، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظّرف وهو (اليوم).

(٢١٠) البيت من الوافر في: الكتاب ١٧٩/١؛ والمقتضب: ٣٧٧/٤؛ والخصائص: ٤٠٥/٢؛ والإنصاف: ٢/ ٤٣٢؛ ورصف المباني: ص٦٥؛ وأمالي الشَّجري:٢٥٠/٢. والشَّاهد فيه: (بِكَفِّ – يَوْمًا – يَهُودِيٍّ) حيث فصَل بين المضاف (كف) والمضاف إليه (يهوديّ) بالظّرف (يومًا).

(٢١١) البيت من البسيط في ديوانه ٢٣٦/١؛ والمقتضب ٣٧٦/٤؛ وشرح أبيات سِيبَوَيْهِ ص ٥٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١٠/١؛ وشرح المفصّل: ٧٧/٣. والشّاهد فيه: (أصوات من إيغالهنّ بنا أواخر) حيث فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر) بالجارّ والمجرور (من إيغالهنّ بنا).

فهذا قبيحٌ. ويجوز في الشِّعْر على هذا: مررتُ بخيرٍ وأفضلِ مَن ثَمَّ ". (٢١٢)

وقد سار على قول سِيبَوَيْهِ بعض النَّحويين المتقدِّمين والمتأخِّرين، وردّوا قراءة ابن عامر السَّبعيَّة.(٢١٣)

**رأي ابن مَالِكٍ**

وافق ابن مَالِكٍ الكوفيين – عدا الفرَّاء – (٢١٤) في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السَّعة. قال: (٢١٥)

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ *** مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

بل إنَّه كان أوسع مذهبًا منهم في ذلك؛ حيث إنَّه جعل المسألة على ثلاث درجات: ما يجوز في النَّثر بكثرة، وما يجوز بقلة، وما هو خاص بالشِّعْر.

فالأول وهو ما يجوز في النَّثر والشِّعْر إذا كان الفاصل متعلقًا ومعمولاً للمضاف، وهو إما ظرف أو جار ومجرور كما في قول الشَّاعِر: (٢١٦)

فَرِشْني بِخَيْرٍ لاَ أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي... كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

---

(٢١٢) الكتاب: ١/١٧٦.

(٢١٣) ومنهم: الزَّمَخْشَرِيّ في الكشاف: ٢/٦٩، والرضي في الكافية: ١/١٧٦.

(٢١٤) قال الفرَّاء: (وهذا –أي الفصل في السعة– مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية). معاني القرآن: ١/٣٥٨.

(٢١٥) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٣٨.

(٢١٦) البيت من الطَّويل وهو بلا نسبة في: المساعد: ٢/٣٦٨؛ والتَّصريح: ٢/ ٥٧؛ والأشموني:١/ ٦٥٩، ٢/ ٣٢٨؛ والعيني: ٣/ ٤٨١؛ والهمع: ٢/ ٥٢؛ والدرر: ٢/ ٦٦.

ومثله قول الآخر: [٢١٧]

لأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الهَيْجَا مُصَابَرَةٍ يَصْلى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا

فالتَّقدير فيه (لأنت معتادُ مصابرةٍ في الهيجاء).

ومن النَّثر قول الرَّسول-ρ-: (فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ؟)،[٢١٨] أي هل أنتم تاركو صاحبي لي.

ومنه قول العرب: (تَرْكُ - يَوْمًا- نَفسِكَ وهَواهَا).

وإما أَنْ يكون الفاصل مفعولاً به للمضاف الَّذِي هو مصدر والمضاف إليه فاعلاً له، فحينئذ يجوز في النَّثر والشِّعْر، وعليه جاءت قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ﴾،[٢١٩] بنصب أولادهم ورفع قتل وخفض شركائهم.[٢٢٠]

وقد حسَّن الفصل فيهما كونه غير أجني؛ بل هو متعلق المصدر والمضاف.

**المناقشة**

إنَّ عرض ابن مَالِكٍ المبني على التَّدليل والتَّفصيل، قد أضفى على رأي التَّجويز قوة علميَّة ومنهجيَّة على رأي المنع.

فشواهده من أقوى الشَّواهد وأصحها وأفصحها، وسير الظَّاهرة وفق دلالة هذه الشَّواهد يكرس القول بأنَّه يملك منهجيَّة علميَّة متينة، تقوم على تتبع الأدلة والشَّواهد، وبناء الأحكام وفقها.

ومع ثبوت قراءة ابن عامر وتواترها، إلاَّ أَنَّ بعض النَّحويين وقف موقفًا غير مرضٍ بالرَّد والتَّلحين، ممَّا حدا بآخرين أَنْ ينكروا هذا الموقف بشدَّة.

---

(٢١٧) البيت من البسيط وهو في المساعد: ٣٦٨/٢؛ والمكودي ص٩٢. والشَّاهد: في "في الهيجا"، فإنه فصل به بين المضاف "معتاد" والمضاف إليه "مصابرة".

(٢١٨) أخرجه البخاري ٦٥، كتاب التَّفسير ٣٠٣/٨، برقم (٤٦٤٠). بسنده عن أبي الدرداء.

(٢١٩) سورة الأنعام: آية ١٣٧.

(٢٢٠) ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٧؛ والتَّبصرة في القراءات السبع لمكي ص ٣٣٤؛ والكشف ٤٥٣/١؛ والتَّيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني: ص ١٠٧.

قال أبو حيان: "ولا التفات إلى قول الزَّمَخْشَرِيّ: أَنَّ الفصل بينهما يعني المضاف والمضاف إليه بشيء لو كان في مكان الضَّرورات وهو الشِّعْر لكان سمجا مردودًا فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته، والَّذِي حمله على ذلك أَنَّه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبًا بالياء ولو قرأ بجر الأولاد والشُّركاء؛ لأَنَّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب. انتهى ما قاله.(٢٢١)

وأعجب لعجمي ضعيف في النَّحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرَّجل بالقُرَّاء الأئمة الَّذِينَ تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم.... ".(٢٢٢) إلى آخر كلامه رحمه الله.

ومثل الآية في الفصل بين المضاف المصدر وفاعله بالمفعول به قول الشَّاعِر: (٢٢٣)

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَه

ومن الفصل الجائز في الشِّعْر والنَّثر الفصل بالمفعول الثَّاني؛ إذا كان المضاف اسم فاعل والمضاف إليه المفعول الأول، وذلك نحو: قراءة أحد السَّلف في قوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ،(٢٢٤) بنصب

---

(٢٢١) الكشاف: ٦٩/٢، وفي حاشية الإمام ابن المنير –مطبوع على ذيل كتاب الكشاف– رد حسن على الزَّمَخْشَرِيّ.

(٢٢٢) البحر المحيط: ٢٢٩/٤.

(٢٢٣) البيت من مجزوء الكامل وهو في: الكتاب: ١/ ١٧٦؛ ومعاني القرآن: ١/ ٣٥١؛ ومجالس ثعلب: ص ١٥٢؛ والخصائص: ٢/ ٤٠٦ والإنصاف: ٢/ ٤٢٧؛. ووجه الشَّاهد: حيث فصل بين المصدر والمضاف وبين الفاعل (أبي) بالمفعول به.

(٢٢٤) سورة إبراهيم: آية ٤٧. ذكرت القراءة من دون نسبة في: معاني القرآن للأخفش ٤١٠/٢؛ ومعاني القرآن للزجاج ١٦٨/٣؛ والكشاف: ٤٢٢/١؛ وفي البحر: ٤٣٩/٥.

وعده وخفض رسله، ليفصل بين اسم الفاعل المضاف وبين المضاف إليه، الَّذِي هو المفعول الأول بالمفعول الثَّاني.

أمَّا ما هو خاص بالشِّعر: فهو ما إذا فصل بفاصل لا يتعلق بالمضاف سواء كان ظرفًا أو جارا ومجرورا، كقوله الشَّاعر:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ - يَوْمًا - يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيْلُ (٢٢٥)

حيث إنَّ (يَوْمًا) الظَّرف لا يتعلق بالمضاف وإنَّما بالفعل (خُطَّ).

أو كان مفعولاً لغير المضاف نحو قول الشَّاعِر: (٢٢٦)

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى المِسْواكَ رِيقَتِها كَما تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ

وكذلك إذا فصل بالفاعل مطلقًا سواء تعلق بالمضاف أم لا.

أو فصل بنداء أو نعت أو غير ذلك، فهو خاص بالشِّعْر لا يجوز في النَّثر.

**المسألة العشرون: العطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجار**

اشتهر الخلاف في هذه المسألة في كتب التَّفسير وإعراب القرآن والنَّحو وغيرها بدرجة تغني عن عرض أطرافه وتفصيلاته.

وقد مثّل رأي كلٍّ من سِيبَوَيْهِ وابن مَالِكٍ طرفًا مهمًا من هذه المسألة.

**رأي سِيبَوَيْهِ**

كان سِيبَوَيْهِ في منعه العطف على الضَّمير المجرور في النَّثر من السَّابقين إلى ذلك، معللاً لذلك ومفصلاً تفصيلاً دقيقًا تبعه فيه جمهور البصريين ولم يزيدوا على ما أورد من الحجج.

وأنقل كلام سِيبَوَيْهِ على طوله ليتضح تعليلهِ للمنع مما تبعه فيه من بعده قال: "أمَّا ما يُحسن أَنْ يَشركه المظهَرُ فهو المضمَر

---

(٢٢٥) سبق تخريجه.

(٢٢٦) البيت من البسيط وهو لجرير في: ديوانه: ص٣٨٦؛ والتَّصريح: ٢/ ٥٨؛ والمقاصد النحوية: ٣/ ٤٧٤. والرصف: الحجارة رصف بعضها فوق بعض وهو أصفى للماء. والشَّاهد: في "المسواك"، فإنَّه نصب على المفعولية لتسقي، وفصل به بين المضاف وهو "ندى" وبين المضاف إليه وهو "ريقتها".

المنصوب، وذلك قولك: رأيتُك وزيدًا، وأنَّك وزيدًا منطلقان. وأمَّا ما يَقْبح أَنْ يَشركه المظهَرُ فهو المضمر في الفعل المرفوعُ وذلك قولك: فعلتُ وعبدُ الله... وممَّا يَقبح أَنْ يَشركه المظهَرُ علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أَنْ يَشرك المظهَرُ مضمَرًا داخلاً فيما قبله؛ لأَنَّ هذه العلامةَ الدَّاخلة فيما قبلها جَمعتْ أَنَّها لا يُتكلَّم بها إلاَّ معتمِدةً على ما قبلها، وأَنَّها بدلٌ من اللَّفظ بالتَّنوين فصارت عندهم بمنـزلة التَّنوين.. وهذا يكون من تمام الاسم، وهو بدلٌ من الزّيادة الَّتِي في الاسم.. وجاز قمتَ أَنْتَ وزيدٌ، ولم يجز مررتُ بك أنتَ وزيدٍ؛ لأَنَّ الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه؛ لأَنَّه بمنـزلة التَّنوين. وقد يجوز في الشِّعْر، قال: (٢٢٧)

آبَكَ أيّهْ بِيَ أوْ مُصَدَّرِ  مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْورِ

وقال الآخر: (٢٢٨)

فَالْيَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا  فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ ". (٢٢٩)

وقد حكى الأعلم الشَّنتمري الإجماع على ذلك بقوله: " وبين سِيبَوَيْهِ أَنَّ عطف الظَّاهر المجرور غير جائز واحتج بما ذكره في هذا الباب، وهذا لا خلاف فيه بين النَّحويين".(٢٣٠)

**رأي ابن مَالِكٍ**

---

(٢٢٧) الرَّجز من شواهد سِيبَوَيْهِ الَّتِي لا يعلم قائلها، وهو في النكت للأعلم: ٦٦٨/١، والمعاني الكبير ٨٣٢؛ وشرح العمدة ص ١٢٠؛ وشرح التَّسهيل: ٣/ ٣٧٧؛؛ واللسان: ٢٢١/١. ومعنى آبك: ويحك وويلك، أيه: نادى وقال يأيها الرجل، المصدر: العظيم الصَّدر، الجأب: الغليظ، الحشور: الخفيف.

(٢٢٨) البيت من البسيط وهو من شواهد سِيبَوَيْهِ الَّتِي لا يعلم لها قائلها وهو في: الكامل: ٩٣١/٢؛ والأصول في النحو: ١١٩/٢؛ معاني القرآن للزجاج: ٦/٢؛ وشرح أبيات سِيبَوَيْهِ: ٢/ ٢٠٧؛ واللمع في العربية: ص١٨٥؛ والإنصاف ٤٦٤؛ والمقرب: ١/ ٢٣٤.

(٢٢٩) الكتاب: ٣٧٧/٢.

(٢٣٠) النكت في تفسير كتاب سِيبَوَيْهِ: ٦٦٨/١، ولا أدري كيف أنكر الأعلم الخلاف مع شهرته ولعله يعني بين البصريين.

أجاز ابن مَالِكٍ العطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجار في غير الشِّعْر موافقًا مذهب الكوفيين. فقال في الأَلْفِيَّة: (٢٣١)

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى *** ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِمًا قَدْ جُعِلاَ

وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى *** فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

أي جعل جمهور النُّحاة – ومنهم سِيبَوَيْهِ – إعادة الخافض إذا عطف على ضمير الخفض لازما ولا أقول به، لورود السَّماع: نثرًا ونظمًا بخلاف ذلك، وبين أَنَّه رأي يونس والأخفش والكوفيين. (٢٣٢)

**المناقشة**

يمكن إجمال الحجج الَّتِي ذكرها سِيبَوَيْهِ ومن بعده من المانعين بما يلي:

أولاً: أَنَّ الجار والمجرور بمنـزلة الشَّيء الواحد وهو قول سِيبَوَيْهِ: "داخلاً فيما قبله... لا يُتكلَّم بها إلاَّ معتمِدةً على ما قبلها" وبالتَّالي فإذا عطف على الضَّمير فكأَنَّه عطف على حرف الجر.

ثانيًا: أَنَّ الضَّمير بدل من التَّنوين فكما لا يعطف على التَّنوين فكذلك الضَّمير.

ثالثًا: أَنَّ ما ورد في الشِّعر من ذلك فيحمل على الضَّرورة.

قال عبد القاهر الجرجاني: "وإنَّما جاء في بيتين أو ثلاثة ولم يوجد منه شيء في كلام فصيح ".(٢٣٣)

رابعًا: أَنَّ الأصل في المتعاطفين أَنْ يصلح كل منهما أَنْ يكون معطوفًا ومعطوفًا عليه نحو: جاء زيد وعمرو، وجاء عمرو وزيد فلما لم يصلح ذلك في المعطوف على الضَّمير المجرور فلا يقال: مررت بزيد وك، لم يصح العطف على الضَّمير المجرور.(٢٣٤)

---

(٢٣١) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٤٨.

(٢٣٢) ينظر شرح التَّسهيل: ٣٧٣/٣.

(٢٣٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٥٧/٢.

(٢٣٤) ينظر معاني القرآن للزجاج: ٦/٢؛ والنكت في تفسير كتاب سِيبَوَيْهِ: ٦٦٨/١، والإنصاف: ٤٦٣.

ويظهر من بيتي الأَلْفِيَّة السَّابقين أَنَّ ابن مَالِكٍ يستند في مذهبه إلى السَّماع والقياس.

أَمَّا السَّماع فقد أشار إلى أَنَّ النُّصوص النَّثرية من كلام الله وكلام رسوله - ρ - ومن كلام العرب وأشعارهم قد جاءت بالعطف المذكور على النَّحو الآتي:

جاء في إحدى القراءات السَّبعيَّة العطف المذكور في قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ چ[٢٣٥] بخفض الأرحام عطفًا على الضَّمير، وهي قراءة حمزة الزَّيات أحد السَّبعة، وهي قراءة ابن عباس والحسن وأبي رزين ومجاهد وقتادة والنَّخعي والأعمش.[٢٣٦]

ومع ثبوت هذه القراءة وقوة سندها إلاَّ أَنَّ بعض النَّحويين ردَّ هذه القراءة لمخالفتها ما قعدوه في هذه المسألة وطعن بعضهم في القارئ ووهنه.[٢٣٧]

وتولى الرَّدّ على هؤلاء والذَّود عن هذه القراءة بعض العلماء المتقدِّمين والمتأخِّرين.

قال أبو حيان: " وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم الزَّمَخْشَرِيّ[٢٣٨] وابن عطية[٢٣٩] من امتناع العطف على الضَّمير المجرور إلا بإعادة الجار ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح بل الصَّحيح مذهب الكوفيين.. " ثُمَّ قال: " وأما قول ابن عطية ويرد عندي هذه القراءة، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحالة ولا بطهارة لسانه إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله - ρ - قرأ بها سلف الأمة واتصلت بأكابر

---

(٢٣٥) سورة النساء: آية (١).

(٢٣٦) ينظر معاني القرآن للفراء١/٢٥٢؛ وكتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٢٢٦؛ والتَّبصرة في القراءات لمكي ص ٣٠٢؛ والكشف عن وجوه القراءات لمكي١/٣٧٥؛ والتَّيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص ٩٣.

(٢٣٧) ينظر معاني القرآن للزجاج٢/٦؛ والمقتصد لعبد القاهر٢/٩٥٧؛ والكشاف١/٤٦٢؛ وابن عطية: ٣/٤٨٣.

(٢٣٨) ينظر الكشاف: ١/٤٦٢.

(٢٣٩) ينظر المحرر الوجيز لابن عطية: ٣/٤٨٣.

الصَّحابة الَّذِينَ تلقوا القرآن من فيّ رسول الله - ρ - بغير واسطة.. عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزَّمَخْشَرِيّ فإنه كثيرًا ما يطعن في نقل القراء وقراءاتهم.

وحمزة - τ - لم يقرأ حرفًا من كتاب الله إلا بأثر وكان صالحًا ورعًا، وأطلت فيه لئلا يطلع غمرٌ على كلام الزَّمَخْشَرِيّ وابن عطية في هذه القراءة؛ فيسيء الظَّن بها وبقارئها، فيقارب أَنْ يقع في الكفر بالطَّعن في ذلك، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب ولم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون.. ".(٢٤٠)

كما اسْتَدلَّ ابن مَالِكٍ وغيره بقوله تعالى: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ...چ(٢٤١) الآية عطف المسجد على الضَّمير المجرور. ومن ذلك قول النَّبي - ρ - في البخاري: ((إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى)).(٢٤٢) ومن ذلك قول العرب: « مَا فيها غَيرُه وفَرَسِه ».(٢٤٣)

أما الشِّعر فقد أجاز الفريقان ذلك فيه إلا أَنَّ البصريين يجعلونه قليلاً فيه، وأَنَّ الكوفيين يرونه كثيرًا.(٢٤٤)

وقد أجاب ابن مَالِكٍ عن قول المانعين: إِنَّ الضَّمير يشبه التَّنوين فلا يعطف عليه، بأَنَّ هذا الشَّبه لو منع العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة؛ لأَنَّ التَّنوين لا يعطف عليه بوجه. وأيضًا لو منع هذا الشَّبه

---

(٢٤٠) البحر المحيط: ١٥٧/٣.

(٢٤١) سورة البقرة: آية ٢١٧.

(٢٤٢) أخرجه البخاري: ١١٨/٣، كتاب بدء الوحي، باب الإجارة إلى صلاة العصر. برقم (٢٢٦٩).

(٢٤٣) ورد منسوبًا إلى قُطْرُبٍ في شرح الكافية الشَّافية ١٢٥٠/٣؛ وشواهد التَّوضيح والتَّصحيح٥٥؛ وشرح الأشموني ١١٥/٣.

(٢٤٤) ومن ذلك قول مسكين الدارمي[من الطَّويل]: تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا***وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعِبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ

وقول الشاعر [من الطَّويل]: إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لحَرْبِ عَدُوِّهم***فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا.

والشَّاهد في البيتين (الكعب) و (سعيرها) حيث عطف الظَّاهر على المضمر.

من العطف على الضَّمير لمنع أَيْضًا من توكيده والإبدال منه؛ لأَنَّ التَّنوين لا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف ضمير الجرّ.

وأما حجتهم بأَنَّ المتعاطفين يصلح كلٌّ منهما أَنْ يكون معطوفًا ومعطوفًا عليه، بأَنَّ القياس يسقطها، إذ لو كانت صحيحة لم يصح قولهم: (رُبَّ رَجلٍ وأخيه) لأَنَّه يكون فيه عود الضَّمير على متأخر لفظًا ومعنى، وأيضًا فيه ذكر الضَّمير قبل صاحبه. ومثله قولهم: (الواهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وعَبْدِها). (٢٤٥)

والَّذِي يترجح هو إجازة هذا النَّوع من العطف، كما قال الكوفيون ويونس والأخفش وابن مَالِكٍ وأبو حيان وغيرهم، لدلالة السَّماع الصَّحيح الفصيح، والَّذِي يعارض قياس البصريين، ومعلوم أَنَّه إذا تعارض سماع وقياس، فالسَّماع هو المعول عليه، ويطرح القياس كما هو متقرر في أصول النَّحو. (٢٤٦)

قال أبو علي الفارسي: " ولو لم يعاضد القياس السَّماع حتَّى يجئ السَّمع بشيء خارج عن القياس، لوجب اطراح القياس، والمصير إلى ما أتى به السَّمع، ألا ترى أَنَّ التَّعلق بالقياس من غير مراعاة السَّماع معه يؤدي إلى خروج عن لغتهم، والنُّطق بما هو خطأ في كلامهم". (٢٤٧) أ هـ.

## المبحث الثَّاني: دراسة المسائل الخلافية

---

(٢٤٥) صدر بيت من الكامل من قصيدة الأعشى في مدح قيس بن معد يكرب الكندي، في ديوانه ص١٥٢، كما نسب أَيْضًا لبشر بن أبي خازم وهو في ديوانه ص٣٩، كما نسبه بعضهم لأوس بن حجر وهو في ديوانه ص٢٥، وعجز البيت:

**عُوْذًا تُزَجَّى خَلْفَها أطْفالُها.**

(٢٤٦) وقد أطلت في نقاش المسألة والتَّدليل للجواز في كتابي "الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم" المسألة الرَّابعة والسَّبعون، ١٠٤١/٣.

(٢٤٧) المسائل الحلبيات ص ٢٢٦.

بعد عرض المسائل الَّتِي خالف فيها ابن مَالِكٍ سِيبَوَيْهِ في الأَلْفِيَّة، بقي أَنْ نكشف بالتَّحليل عن جوانب مهمة في هذا الخلاف، من حيث منطلقاته، وخصائصه، وتقويمه؛ لمعرفة بعض خصائص الفكر النَّحويّ عند هذين الإمامين الجليلين، مما يمكن عرضه في المطالب الآتية:

**المطلب الأول: مظاهر الخلاف**

جاءت مخالفة ابن مَالِكٍ لسِيبَوَيْهِ في الأَلْفِيَّة، في عدد من الصُّور المختلفة، من حيث مضمون الخلاف ومؤداه على النَّحو التَّالي:

**أ ) خلاف في الجواز أو عدمه**

وذلك كأَنْ يحكم سِيبَوَيْهِ على مسألة ما بعدم الجواز، ثُمَّ يخالفه ابن مَالِكٍ بالجواز أو العكس والأول هو الغالب. وذلك كما في المسألة الثَّانية الَّتِي منع فيها سِيبَوَيْهِ انفصال الضَّمير إذا وقع مفعولاً ثانيًا لفعل غير قلبي والأول أخص غير مرفوع، وحكم عليه بالقبح، بينما أجاز ابن مَالِكٍ الانفصال والحالة هذه.

وكما منع سِيبَوَيْهِ وجمهور النُّحاة الإخبار باسم الزَّمان عن اسم العين وحملوا ما جاء من ذلك على تقدير مضاف محذوف، أجازه ابن مَالِكٍ من غير التزام تقدير مضاف بل به وبغيره مما يحصل الفائدة به، وربما لا يقدر البتة. (٢٤٨)

وقد رأينا في المسألة السَّابعة أَنَّ سِيبَوَيْهِ يمنع حذف نون مضارع (كان) المجزوم إذا وقع بعدها ساكن، وكيف أَنَّ ابن مَالِكٍ وافق فيه يونس في إجازة ذلك.

وفي خبر " كرب " لم يذكر سِيبَوَيْهِ فيه إلا تجرده من (أنْ)، فخالفه ابن مَالِكٍ وأثبت جوازه لوروده بالسَّماع مقترنًا بها حملاً على أختها "كاد". (٢٤٩)

وفي مسألة سبق (لا) النَّافية للجنس بهمزة الاستفهام للتمني، منع سِيبَوَيْهِ مراعاة محلها مع اسمها وإلغاءها إذا تكررت، في حين أَنَّ ابن

---

(٢٤٨) في المسألة السَّادسة من هذا البحث.

(٢٤٩) في المسألة التاسعة من هذا البحث.

مَالِكٍ ذهب إلى جواز ذلك وأَنَّها تعطى مع الهمزة جميع أحكامها قبل الهمزة. (٢٥٠)

كما منع سِيبَوَيْهِ تقديم التَّمييز على عامله المتصرف، وأجازه ابن مَالِكٍ مُسْتَدِلاً بأدلة شعرية.(٢٥١)

وفي مسألة إسناد ضمير الرَّفع المتحرك إلى الفعل الماضي المعتل العين المبني للمجهول حيث جاء عن العرب فيه قبل الإسناد ثلاث لغات: إخلاص الكسر، وإشمام الكسر بالضَّم، وإخلاص الضَّم، فأجازها سِيبَوَيْهِ كلها بعد هذا الإسناد، ومنع ابن مَالِكٍ لغتين وأجاز الثَّالثة فرارًا من وقع اللَّبس في تحديد المقصود. (٢٥٢)

وبهذا يظهر أنَّ المنع في هذه المسائل كلها كان من قبل سِيبَوَيْهِ، والإباحة كانت من قبل ابن مَالِكٍ إلاَّ المسألة الأخيرة، وذلك أمر طبعي راجع إلى طول المدة بينهما، الأمر الَّذِي يعني فيه اتساع المسموع من العرب، وكثرة الاستنباطات من النُّصوص، مع اختلاف منهج الإمامين من بعض هذه النُّصوص كما يتضح بعدئذ.

---

(٢٥٠) في المسألة العاشرة من هذا البحث.

(٢٥١) في المسألة السَّابعة عشرة من هذا البحث.

(٢٥٢) في المسألة الثانية عشرة من هذا البحث.

**ب) الخلاف في التَّرجيح**

تناولت الفقرة السَّابقة الخلاف في الجواز من عدمه، أما في هذا النَّوع فإن الجواز متفق عليه عندهما، غير أَنَّ الخلاف يكون في ترجيح حكم على آخر، وتقوية وجهٍ على غيره، كما في المسائل التَّالية:

الأولى: في المسألة الثَّالثة وهي مسألة اتصال الضَّمير الواقع خبرًا لفعل ناسخ (كان وأخواتها)، فإنَّ اتصال الضَّمير وانفصاله هنا جائز عند الجميع، غير أَنَّ سِيبَوَيْهِ يرجح انفصاله؛ لأَنَّه خبر في الأصل، وابن مَالِكٍ يرجح اتصاله لوروده في كلام أفصح العرب محمد ρ.

الثَّانية: في المسألة الرَّابعة وهي مسألة اتصال الضَّمير الواقع مفعولاً ثانيًا لفعل قلبي، فسِيبَوَيْهِ طرد العلة السَّابقة في ترجيح الانفصال، في حين أَنَّ ابن مَالِكٍ رجّح الاتصال فيها حملاً للفعل القلبي في (ظننتكه) على الفعل غير القلبي في (أعطيتكه)، والَّذِي يجب فيه الاتصال، أو يترجح على الخلاف السَّابق.

فهاتان المسألتان كان الخلاف فيهما حول التَّرجيح، وقد ترجح مذهب سِيبَوَيْهِ في واحدة، وابن مَالِكٍ في الأخرى.

**ج) الخلاف في تخصيص الاستعمال على الشِّعْر**

وهذا النَّوع من أوسع الأنواع، وفيه أهم المسائل المختلف فيها.

فكما هو معلوم أَنَّ البصريين يقيمون قواعدهم على الكثير الغالب في المسموع، فإذا ورد ما يخالف الكثير حكموا عليه بالضَّرورة إِنْ كان شعرًا، وبالخطأ أو الشُّذوذ إِنْ كان نثرًا. فمن هذا المنطلق جاءت بعض المسائل الَّتِي خالف ابنُ مَالِكٍ سِيبَوَيْهِ فيها، معتمدة على كلام منثور لم يثبت عند سِيبَوَيْهِ، الَّذِي يقصر الجواز على الشِّعْر، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

ومنه المسألة الخامسة وهي حذف نون الوقاية من (لدن)، حيث يمنعها سِيبَوَيْهِ في السَّعة، ويجيزها ابن مَالِكٍ في الشِّعر والنَّثر.

وفي المسألة الثَّامنة والمتعلقة بمجيء خبر (كاد) مقترنا (بأَنْ) في غير الشِّعْر، إذ منع سِيبَوَيْهِ ذلك وخصه بالشِّعْر فقط، في حين أَنَّ ابن مَالِكٍ أجازه في السَّعة مُسْتَدِلاً على ذلك بأحاديث ثابتة عن رسول الله ρ .

وفي مسألة تثنية المفعول المطلق المبين للنوع، منعها سِيبَوَيْهِ وجمهور البصريين في غير الشِّعْر، وأجازها ابن مَالِكٍ في النَّثر(٢٥٣).

وفي المسألة الرَّابعة عشرة في (سوى) الَّتِي ألزم سِيبَوَيْهِ فيها الظَّرفية لا تخرج عنها إلا في الشِّعْر، خالفه ابن مَالِكٍ بأَنَّها كـ (غير) تماما في المعنى والعمل، وأَنَّها وإنْ وقعت موقع الظَّرف إلا أَنَّها ليست ظرفا، واستدلَّ على ما ذهب إليه بالمسموع من كلام الرَّسول ρ ومن كلام العرب في شعرهم ونثرهم.

وفي المسألة العشرين وهي مسألة العطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجار منعها سِيبَوَيْهِ في السَّعة وأجازها في ضرورة الشِّعْر، وأجاز ذلك ابن مَالِكٍ وفاقا للكوفيين مُسْتَدِلاً على ذلك بقراءة سبعيَّة متواترة صريحة، وبآيات أخرى محتملة، وأَيْضًا بأحاديث ثابتة، وبكلام العرب نثرًا وشعرًا.

وفي المسألة التَّاسعة عشرة وهي كسابقتها من المسائل الطَّويلة الجدال بين المدرستين أعني الفصل بين المتضايفين. فمنع سِيبَوَيْهِ ذلك وتبعه البصريون، وأجازوه في ضرورة الشِّعْر شريطة أَنْ يكون بالظَّرف أو الجار والمجرور، وانطلق أتباعه فيها إلى رد القراءات الثَّابتة فيها، وغالى بعضهم في ذلك. في حين أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ أجاز ذلك في الشِّعْر والنَّثر، فقد جاءت عليه قراءة ثابتة متواترة وهي قراءة ابن عامر، وجاء عليه حديث للرَّسول ρ، وجاء عليه أَيْضًا كلام للعرب في منثورهم ومنظومهم.

وفي المسألة الثَّامنة عشرة وهي مسألة (مع)، وهل سكون عينها ضرورة أو هي لغة من لغات العرب ؟. فذهب سِيبَوَيْهِ إلى أَنَّه ضرورة في الشِّعْر، وذهب ابن مَالِكٍ وفاقا للكسائي إلى أَنَّها لغة لربيعة وغنم.

**د) خلاف لا يترتب عليه حكم**

كأن يكون الخلاف تعليلاً لظاهرة نحويَّة متفق على الحكم فيها والاستعمال، ومن ذلك أوَّل مسائل البحث وهي إعراب المثنى وجمع

(٢٥٣) تنظر: المسألة الثَّالثة عشرة من هذا البحث.

المذكر السَّالم، حيث ذهب سِيبَوَيْهِ وجمهور البصريين إلى أَنَّهما معربان بحركات مقدرة على علامتي التَّثنية والجمع، وأَنَّ النُّون عوض عن هذه الحركات. وذهب ابن مَالِكٍ إلى أَنَّهما معربان بالحروف الموجودة علامتين للتثنية والجمع. والاختلاف لا يترتب عليه حكم، أو تغير في النُّطق والإعراب.

وكذلك في المسألة الثَّامنة عشرة وهي تسكين عين (مع)، الَّتِي يرى سِيبَوَيْهِ أَنَّها ضرورة، ويرى ابن مَالِكٍ أَنَّها لغة.

**المطلب الثَّاني: أسباب الخلاف**

لا شك أَنَّ هذا الخلاف بين هذين الإمامين الجليلين -على ضيق حدوده في الأَلْفِيَّة- كان وراءَهُ أسبابٌ علميَّةٌ خالصَّةٌ، ليست مذهبيَّةً أو إقليميَّةً، ذلك أَنَّ ابن مَالِكٍ، على الرَّغم من أَنَّه إمام مجتهد، تدور أغلب اجتهاداته وآرائه على السَّماع، إلاَّ أَنَّه في الوقت ذاته كان يجلُّ إمامَ النَّحويين سِيبَوَيْهِ، ولا يتجاسرُ على مخالفته إلاَّ إذا ظهر له دليلٌ قاطعٌ.

ومن هنا فيمكن إرجاع أسباب مخالفة ابْنِ مَالِكٍ لسِيبَوَيْهِ -فيما بيننا من مسائل في الأَلْفِيَّة- إلى موقف الرَّجلين من الأدلَّة السَّماعيَّة، وحدود المعتمد منها في بناء الأحكام النَّحويَّة، وكذلك اختلاف أقيستهما النَّحويَّة، ويمكن عرض أسباب الخلاف على النَّحو التَّالي:

**أولاً: الموقف من الأدلَّة السَّماعيَّة**

أ) **القراءات القرآنيَّة**: اتَّضح من خلال البحث أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ يعتمد القراءات القرآنيَّة في بناء الأحكام، وهو بهذا يتفق كثيرًا مع الكوفيين في الاستدلال بالقراءات القرآنيَّة على اختلاف درجاتها، في حين أَنَّ أكثر البصريين ضيّقوا الأمر، وردُّوا بعض القراءات المخالفة لقواعدهم أو تكلَّفوا في تأويلها.

قال السُّيوطي: "ابن مَالِكٍ أخذ بالقراءات الشَّاذة، وردَّ على النَّحويين المتقدمين، الَّذِينَ يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللَّحن، وهم مخطئون في ذلك"(٢٥٤).

ونلحظ ذلك جليًا في المسألة الخامسة، حين اسْتَدلَّ ابْنُ مَالِكٍ على جواز حذف نون الوقاية من (لدن)، بقراءة سبعيَّة لقوله تعالى: [ فقد بلغت من لدني عذرًا ] بتخفيف النُّون.

كما اسْتَدلَّ على جواز العطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجار، وفاقًا للكوفيين بقراءة حمزة الزَّيات، في حين منع سِيبَوَيْهِ ذلك وتبعه البصريون، وغالى بعضهم في ردِّ هذه القراءة كما هو مبين في المسألة العشرين.

وكذلك في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، في غير الشِّعْر الَّتِي اسْتَدلَّ لجوازها ابن مَالِكٍ بقراءة ابن عامر، في حين أَنَّ سِيبَوَيْهِ خصَّ ذلك بالضَّرورة. وتهجم بعض البصريين المتأخرين على قراءة ابن عامر، وردَّ عليهم بعضُ العلماء كما في المسألة التَّاسعة عشرة.

ب) **الحديث الشَّريف**: كما اتضح أَيْضًا من خلال مسائل هذا البحث وغيرها، أَنَّ ابن مَالِكٍ ينطلق من مبدأ أَنَّ الحديث الشَّريف مصدر أساس بعد القرآن الكريم في بناء الأحكام النَّحوية، إذ هو من الأئمة المناصرين للاستشهاد بالحديث، بصفته أصلاً من أصول النَّحو والمصادر السَّماعيَّة.

أما سِيبَوَيْهِ فهو كغيره من البصريين المتقدمين الَّذِينَ لم ينصّوا صراحة على موقفهم من هذه القضية، لكن موقفهم يتجلى عمليًّا من خلال خلو كتبهم من الاستشهاد بالحديث أو ندرة ذلك، مما جعل من بعدهم يقطع بعدم اعتدادهم به أصلا من أصول السَّماع، معللين بعلل شتى

---

(٢٥٤) الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي. شرح د. محمود فجّال، ص ٦٩. وينظر كتاب: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثَّامن من الهجرة، د/ عبد العال سالم مكرم ص ٢٢٣.

متجهة في جملتها نحو عدم وثوق ألفاظه، وعدم القطع بصدورها من النَّبي ρ، وذلك لتوسع بعض النَّقلة الرِّواية بالمعنى ونحو ذلك(٢٥٥).

قال الشَّاطبي:" والسَّماع الَّذِي اعتمده النَّاظم أمران: أحدهما: الشِّعر، والآخر: الحديث، أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين، إذ لا تجد في كتاب نحويّ استدلالاً بحديث منقول عن رسول الله ρ إلا على وجه أذكره بحول الله، وهو يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، وبأشعارهم الَّتِي فيها ذكر الخنا والفحش، والَّذِينَ لا يعرفون قبيلاً من دبير... ويتركون الأحاديث الصَّحيحة كما ترى. ووجه تركهم للحديث أَنْ يستشهدوا به ما ثبت عندهم فيه نقله على المعنى (٢٥٦).

فاختلاف منهج الإمامين سِيبَوَيْهِ وابن مَالِكٍ في هذا الأصل، وموقفهما منه، كان سببًا لاختلاف رأييهما في كثير من مسائل البحث. ومنها:

- مسألة دخول (أَنْ) في خبر (كاد) الَّذِي قصره سِيبَوَيْهِ على الشِّعْر، وأجازه ابن مَالِكٍ مُسْتَدِلاً بحديثين. (٢٥٧)
- ومسألة انفصال الضَّمير الواقع مفعولاً ثانيًا لفعل غير قلبي، واسْتَدلَّ بحديث حجة الوداع في حين منعه سِيبَوَيْهِ. (٢٥٨)

---

(٢٥٥) تنظر مسألة الاستشهاد بالحديث في: المقاصد الشافية للشاطبي ٣/٤٠١-٤٠٥؛ وخزانة الأدب ١/٤. وكتاب الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضاري حمادي ص ٢٨١-٤٥٢؛ ودراسات في كتاب سِيبَوَيْهِ للدكتورة خديجة الحديثي ص ٤٨-٦٨، وينظر كتاب: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثَّامن من الهجرة، ص٢٣٤، وأصول النحو العربي د/ محمود أحمد نحلة ص ٤٦، وفي أصول النحو سعيد الأفغاني ص٤٦، وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لابن الطيّب الفاسي ص٤٤٦.

(٢٥٦) المقاصد الشافية ٣/٤٠١.

(٢٥٧) في المسألة الثَّامنة من هذا البحث.

(٢٥٨) في المسألة الثَّانية من هذا البحث.

• وكذلك مسألة رجحان اتصال الضَّمير الواقع خبرًا لكان، حيث اسْتَدلَّ بحديث: «إِيَّاكِ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاءُ »، وحديث: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ».(٢٥٩)

• ومسألة خروج (سوى) عن الظَّرفية واستعمالها كـ (غير) خلافًا لسِيبَوَيْهِ الَّذِي يخصه بالشِّعْر، حيث اسْتَدلَّ بحديث: «وَأَنْ لاَ يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ »، وحديث: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلاَّ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَبْيَضِ أَوْ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَسْوَدِ».(٢٦٠)

• ومسألة العطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجار، الَّذِي خصه سِيبَوَيْهِ بالضَّرورة. وأجازه ابن مَالِكٍ وأصَّله وجعله على درجات، محتجًا بآية النِّساء وغيرها، وبحديث: «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى».(٢٦١)

• ومنها مسألة الفصل بين المتضايفين، أثبته من خلال حديث ثابت في البخاري، وغيره، وهو قوله:«فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟»، بينما خصَّه سِيبَوَيْهِ والبصريون بالشِّعْر.(٢٦٢)

ج) الشِّعْر: عُرِفَ عن ابن مَالِكٍ سعة اطلاعه على كلام العرب شعره ونثره، مما جعله يملك مخزونًا كبيرًا من الشَّواهد الشِّعْريَّة من مختلف عصور الاستشهاد.

قال الصَّفدي: " وأما اطلاعه – أي ابن مَالِكٍ – على أشعار العرب الَّتِي يستشهد بها على النَّحو واللُّغة فكان أمرًا عجيبًا، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية؛ لأنَّه كان

---

(٢٥٩) في المسألة الثَّالثة من هذا البحث.

(٢٦٠) في المسألة الرَّابعة عشرة من هذا البحث.

(٢٦١) في المسألة السَّابعة عشرة من هذا البحث.

(٢٦٢) في المسألة التَّاسعة عشرة من هذا البحث.

أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإنْ لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإنْ لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب".(٢٦٣)

بالإضافة إلى ذلك أَنَّ ابن مَالِكٍ يميل إلى الأخذ بمنهج الكوفيين، في قبول لغات العرب الَّتِي أبعدتها معايير البصريين. (٢٦٤)

هذه المعطيات جعلت ابن مَالِكٍ يعتضد في مخالفته لسِيبَوَيْهِ في كثير من المسائل السَّابقة بالشَّواهد الشِّعْريَّة، مما لم يستشهد به سِيبَوَيْهِ ولا غيره من مناصريه. من ذلك:

• مسألة اقتران خبر كرب بـ (أَنْ)، فقد اسْتَدلَّ ابن مَالِكٍ ببيتين من الشِّعْر، - وأَيْضًا خروج (سوى) عن الظَّرفيَّة اسْتَدلَّ عليه بعدد من الأبيات، وإنْ كان سِيبَوَيْهِ يجيز ذلك في الشِّعْر خاصَّة.

• ومجيء (عدا) حرفًا خافضًا لما بعده، وهذا لم يذكره سِيبَوَيْهِ، والعكس في (حاشا) الَّتِي أجاز فيها الخروج عن الحرفيَّة إلى الفعليَّة مُسْتَدِلاً ببيت من الشِّعْر.

• واسْتَدلَّ على جواز تقديم التَّمييز على عامله المتصرف بعدد من الشَّواهد الشِّعْريَّة، وإنْ كانت لا تصل إلى درجة القوة لورود بعضها بروايات مختلفة، ولتطرق الاحتمال في بعضها الآخر.

• واسْتَدلَّ بأبيات كثيرة على جواز الفصل بين المتضايفين، وإنْ كان هذا لا خلاف عليه في الشِّعْر خاصَّة. (٢٦٥)

**ثانيًا: اختلاف أقيستهما**

**القياس**: هو أحد الأدلة النَّحويَّة الغالبة والمعتبرة، ومن الطَّبعي أَنْ لا يكون الاجتهاد في حمل الفرع على الأصل قطعي الدَّلالة؛ لاختلاف الفهوم في قابلية العلَّة الجامعة لهذا الحمل، ومن هنا نجد أَنَّ أقيسة سِيبَوَيْهِ في مسائل البحث قوبلت بأقيسة أخرى من لدن ابن مَالِكٍ في عدد من المسائل منها:

---

(٢٦٣) نفح الطِّيب للمقري: ٢/٢٢٣.

(٢٦٤) ينظر: الاقتراح: ص ١٠٠؛ والمزهر: ١/٣٣.

(٢٦٥) تنظر المسائل: السَّادسة والعاشرة والحادية عشرة والثَّالثة عشرة والرَّابعة عشرة من هذا البحث.

• مسألة (عسى) إذا اتصل بها ضمير نصب، إذ ذهب سِيبَوَيْهِ إلى أَنَّها حينئذ تخرج من الفعلية لتحمل على (لعل) فتأخذ معناها وعملها، يقول في المسألة مبيّنًا قاعدته في ذلك: " وهذا وجهٌ رَديءٌ لِما ذكرتُ لكَ، ولأَنَّك لا ينبغي لك أَنْ تَكسر البابَ وهو مطَّرِدٌ، وأنت تجد له نظائر. وقد يوجَّه الشَّيء على الشَّيء البعيد إذا لم يوجَد غيرُه". (٢٦٦) وابن مَالِكٍ يرى أَنَّها باقية على فعليتها، وإِنَّما الضَّمير هو الَّذِي يحمل على ضمير الرَّفع. (٢٦٧)

• ومن ذلك مسألة حمل (عدا) في الاستثناء غير مسبوقة بـ (ما) على الحرف مثل (حاشا)، وهو قياس ابن مَالِكٍ إلا أَنَّ سِيبَوَيْهِ يمنع ذلك. (٢٦٨)

• ومن ذلك أَيْضًا مسألة خروج (حاشا) عن الحرفيَّة وحملها على الفعل كـ (خلا)، هذا ما أجازه ابن مَالِكٍ، ومنعه سِيبَوَيْهِ. (٢٦٩)

• قاس سِيبَوَيْهِ اتصال الضَّمير في (كنته) على الضَّمير في الفعل القلبي (ظننتك إياه)، فرجح انفصالهما لكونهما خبرين في الأصل، بينما قاسه ابن مَالِكٍ على الضَّمير المتصل في (ضربته)، في كونهما لم يحجز بينهما وبين الفعل إلا الضَّمير المرفوع الَّذِي هو كالجزء من الفعل. (٢٧٠)

• قاس ابن مَالِكٍ (كرب) على (كاد) في كونهما يقترن خبرهما (بأَنْ) قليلاً ويتجرد منها كثيرًا، بينما لم يذكر سِيبَوَيْهِ في (كرب) إلا التَّجرد حملا لها على أفعال الشُّروع. (٢٧١)

• كما قاس سِيبَوَيْهِ (سوى) في غير الشِّعْر على (عند) في لزوم الظَّرفية بدليل وقوعها صلة، وخالفه ابن مَالِكٍ في قياسها على (غير) مطلقا في النَّثر والشِّعْر. (٢٧٢)

---

(٢٦٦) الكتاب: ٣٧٦/٢.

(٢٦٧) في المسألة الحادية عشرة من هذا البحث.

(٢٦٨) في المسألة الخامسة عشرة من هذا البحث.

(٢٦٩) في المسألة السَّادسة عشرة من هذا البحث.

(٢٧٠) في المسألة الثَّالثة من هذا البحث.

(٢٧١) في المسألة التَّاسعة من هذا البحث.

(٢٧٢) في المسألة الرّابعة عشرة من هذا البحث.

• اختلف قياس سِيبَوَيْهِ عن قياس ابن مَالِكٍ في مسألة تقديم التَّمييز على عامله المتصرف، فسِيبَوَيْهِ يمنع ذلك حملاً على منعه في العامل غير المتصرف في نحو (عشرين درهما)، إذ لا يجوز (درهما عشرين)، وحمله ابن مَالِكٍ في الجواز على الحال الَّتِي يجوز فيها تقدمها على عامله المتصرف فهما فضلتان بعد تمام الكلام. (٢٧٣)

• في مسألة العطف على الضَّمير المجرور دون إعادة الجار، منع ذلك سِيبَوَيْهِ قياسًا للضمير على التَّنوين في كونه لا يعطف عليه وكونه كالجزء مما قبله، ولم يسلم ابن مَالِكٍ لهذا القياس وأبطله بالسَّماع المتواتر من القرآن والحديث، وبمعارضته بقياس آخر.(٢٧٤)

• وقد يكون من الأسباب الأساسية في الخلاف بينهما الموقف من الضَّرورة الشِّعرية، وهل يجوز القياس على ما يرد في الشِّعر من التَّراكيب الَّتِي اختارها الشَّاعر العربي، مع إمكانيَّة اختياره لغيرها ممَّا هو على نسق الأكثر من الكلام.

• وعلى الرَّغم من أنَّه قد اختلف في تحديد موقف سِيبَوَيْهِ من الضَّرورة(٢٧٥)، إلا أَنَّ موقف ابن مَالِكٍ من الضَّرورة الشِّعرية مشهور، حيث إنَّه سجل له موقفا خاصا عارضه عليه كثير ممن أتى بعده، فهو يرى أَنَّ الضَّرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، أي ليس له منها مخلص ومهرب، وبالتَّالي فلكي نحكم على تركيب شعري بأنَّه ضرورة لا بد أَنْ ننظر هل يمكن الشَّاعر ارتكاب غيره بدون إخلال بالوزن الشِّعري والبنائي للبيت، فإن كان الجواب نعم فليس بضرورة وبالتَّالي فيجوز القياس على شعره إنْ كان ضمن النِّطاق الزَّماني والمكاني للاحتجاج(٢٧٦).

---

(٢٧٣) في المسألة السَّادسة عشرة من هذا البحث.

(٢٧٤) في المسألة السَّابعة عشرة من هذا البحث.

(٢٧٥) قد سبق شيء من معالم موقف سِيبَوَيْهِ حول الضرورة وذلك في المسألة الرّابعة عشرة من هذا البحث في قوله: " وليس شيء يضطرّون إليه إلاَّ وهمْ يحاولِونَ به وجهًا " الكتاب: ١/٤٠٨.

(٢٧٦) ينظر موقف النَّحويين من الضرورة والخلاف في مفهومها: كتاب ضرورة الشِّعر لأبي سعيد السِّيرافي؛ وضرائر الشِّعر، لابن عصفور الإشبيلي؛ والمقاصد الشَّافية للشَّاطبي ١/٤٨٩- ٤٩٩؛ والضَّرائر وما يسوغ

• وقد وقف البحث في مسألته السَّابعة -في مسألة حذف نون كان إذا وليها ساكن- عند احتاج ابن مَالِكٍ بعدد من الأبيات الشِّعرية، مُسْتَدِلاً بها على جواز القياس عليها؛ لكونها جميعًا مما يمكن إقامة البيت من دون ارتكاب ذلك، حيث يقول بعد سرده شواهده الشِّعرية: "ولا ضرورة في هذه الأبيات، لإمكان أي يقال في الأول: لم يكن حق سوى أَنْ هاجه، وفي الثَّاني: فإن تكن المرآة أخفت وسامة، وفي الثَّالث: إذا لم يكن من همّة المرء ما نوى "(٢٧٧).

• قال الشَّاطبي في تعقيبه على ابن مَالِكٍ:" وأما ما أتى به من الشَّواهد فالاحتجاج بها مبني على أَنَّ من شرط الحكم بالضَّرورة أَنْ لا يمكن في الموضع خلافها، وهي قاعدة واهية، وقد تقدم ما فيها "(٢٧٨).

**المطلب الثَّالث: تقويم الخلاف**

في هذا المطلب نحاول أَنْ نقرأ مسائل البحث قراءة نقدية تقويمية؛ لمعرفة أبعاد هذا الخلاف على الدَّرس النَّحوي، ومدى أثره في المتأخِّرين بعد ابن مَالِكٍ، ومستواه من حيث الأهميَّة وعدمها ونحو ذلك.

إنَّ المتأمّل في آراء ابن مَالِكٍ في هذا البحث ليدرك أَنَّه كان إمامًا مجتهدًا، له من التَّوجيهات والاختيارات النَّحويَّة الشَّاهدة على سبقه وشخصيته المستقلة، فهو يختار من المذاهب والآراء ما تبيَّن له أَنَّه الصَّواب، حتَّى لو كان خلاف مذهب جمهور النَّحويين من علماء المدرستين.

ومن هنا نستطيع القول بأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ يرأس مدرسة نحويَّة ذات منهج قوامه أمران:

---

للشَّاعر دون النَّاثر، لمحمود الألوسي؛ وكتاب في الضَّرورات الشِّعرية د/ خليل بنيان الحسون؛ والضَّرائر اللُّغوية في الشِّعر الجاهلي د/ عبد العال شاهين.

(٢٧٧) شرح التَّسهيل ٣٦٧/١.

(٢٧٨) المقاصد الشَّافية ٢١٤/٢. وينظر كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١١٧٥/٣-١١٧٧.

**أحدهما**: التَّرجيح بين الآراء النَّحويَّة السَّابقة، باعتبار القرب من الدَّليل بغض النَّظر عن مصدرها سواء كانت بصريَّة أم كوفيَّة أم غيرهما.

**وثانيهما**: الاجتهاد الشَّخصي المنفرد غير المسبوق بآراء المتقدِّمين.

فمن الاتجاه الأول - الَّذِي نتجاوز فيه موافقات ابن مَالِكٍ للبصريين(٢٧٩) - نجد أَنَّه قد وافق الكوفيين في عدد من المسائل منها:

مسألة إعراب المثنى وجمع المذكر السَّالم بالحروف، مخالفًا سِيبَوَيْهِ وعديدًا من البصريين في آرائهم المتباينة في هذه المسألة.

ومسألة تقديم التَّمييز على عامله المتصرف، حيث أجاز ذلك موافقًا لهم وللمبرِّد من البصريين.(٢٨٠)

كما وافق الكوفيين في مسألة العطف على الضَّمير المجرور من دون إعادة للجار، مُسْتَدِلاً بقراءة حمزة الزَّيات وبحديث البخاري.(٢٨١) كما وافقهم في تسكين عين (مِعْ)، في كونه لغة ربيعة وغنم، استنادًا على نقل الكسائي عنهم.(٢٨٢)

أما موافقة ابن مَالِكٍ لبعض العلماء السَّابقين، مع مخالفته لجمهور المدرستين من البصريين والكوفيين، فقد جاء منها موافقته الرُّماني والسُّهيلي وابن الطَّراوة في رجحان انفصال خبر كان إذا كان ضميرًا.(٢٨٣)

ومنه موافقته ليونس بن حبيب في مسألة: حذف نون مضارع كان مع وقوع السَّاكن بعدها.(٢٨٤)

---

(٢٧٩) نظرًا لكون سِيبَوَيْهِ إمام البصريين، والبحث في مخالفة ابن مَالِكٍ لسِيبَوَيْهِ؛ فلن تظهر موافقات ابن مَالِكٍ للبصريين، وإنَّما ستجلى موافقته للكوفيين وبعض أفراد العلماء.

(٢٨٠) في المسألة السَّابعة عشرة من هذا البحث.

(٢٨١) في المسألة العشرين من هذا البحث.

(٢٨٢) في المسألة الثَّامنة عشرة من هذا البحث.

(٢٨٣) في المسألة الثَّالثة من هذا البحث.

(٢٨٤) في المسألة السابعة من هذا البحث.

وموافقته السِّيرافي في اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) في السَّعة، مخالفًا بذلك رأي الجمهور القائلين بخصوصه ذلك في الشِّعْر. (٢٨٥)

وموافقته الأخفش الأوسط في إعراب ضمير النَّصب المتصل بـ (عسى) في قولهم (عساني وعساك) اسما لها مرفوع وعدم خروجها عن الفعلية، مخالفة لرأي الجمهور الَّذِينَ يحملونها على (لعل). (٢٨٦)

وكذلك موافقته المازني والصَّيمري في بقاء (لا) النَّافية على حكمها مع اقتران همزة الاستفهام الدَّالة على التَّمني، مخالفًا رأي الجمهور القائلين بأَنَّها لا تعطى جميع الأحكام إذا سبقت بهمزة التَّمني. (٢٨٧)

ومنه موافقته الزَّجَّاجي والمبرِّد في مسألة تثنية المفعول المطلق المبين للنوع(٢٨٨). وموافقته المبرِّد في مجيء (حاشا) فعلاً وحرفًا، فإذا نصب ما بعدها فهي فعل، وإنْ جر فهي حرف، مخالفًا رأي البصريين القائلين بحرفيتها مطلقًا، والكوفيين القائلين بفعليتها مطلقًا. (٢٨٩)

أما الاتجاه الثَّاني وهو الاجتهاد الشَّخصي غير المسبوق بآراء السَّابقين، فثمة مسائل في هذا البحث برهنت على أَنَّ ابن مَالِكٍ لم يك مقلدًا في جميع اختياراته،ولا متبعًا سنن من قبله في كل شيء؛ بل إنَّ اجتهاده يوصله إلى رأي خاص مقابل الآراء السَّابقة.

قال أبو إسحاق الشَّاطبي:" ولا نُكْر في اختلاف قوله هنا وفي "التَّسهيل"، إذ قد يرى في وقتٍ ما لا يراه في وقت آخر، بحسب اختلاف اجتهاده؛ لأنَّه من أهل الاجتهاد"(٢٩٠).

وهذا ليس مستغربًا إذا استحضرنا منهجه في الأدلَّة السَّماعيَّة إحاطةً واعتبارًا كما سبق في المطلب السَّابق. ونلحظ ذلك في تصريحه وتصريح من جاء بعده.

---

(٢٨٥) في المسألة الثامنة من هذا البحث.

(٢٨٦) في المسألة العاشرة من هذا البحث.

(٢٨٧) في المسألة الحادية عشرة من هذا البحث.

(٢٨٨) في المسألة الثَّالثة عشرة من هذا البحث.

(٢٨٩) في المسألة السَّادسة عشرة من هذا البحث.

(٢٩٠) المقاصد الشافية ٤/٢٢٥.

قال في إحدى مسائل البحث -بعد أَنْ ساق عددًا كبيرًا من الشَّواهد الشِّعريَّة والنَّثريَّة- قال: "وإن سُلِّم كونه ظرفًا لم يسلم لزوم الظَّرفيَّة للشَّواهد الَّتِي تقدَّم ذكرها نثرًا ونظمًا "(٢٩١).

وفي السِّياق نفسه قال المرادي: "وأَكْثَرَ – يعني ابن مَالِكٍ- فيه – أي شرح الكافيَّة- وفي شرح التَّسهيل من الاستشهاد على تصرفها"(٢٩٢).

وهذه المسائل الَّتِي اجتهد فيها ابن مَالِكٍ مما بين أيدينا ولم يسبقه أحد – فيما أعلم بعد البحث والتَّحري – قد يكون مؤداها نقل المسألة من المنع إلى الإباحة، وقد يكون مجرد توسيع دائرة الاستعمال.

فمن هذه المسائل مسألة انفصال الضَّمير الواقع مفعولاً ثانيًا لفعل غير قلبي والأول أخص منه غير مرفوع، منعه سِيبَوَيْهِ والجمهور، وأجازه ابن مَالِكٍ بقوله:

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاء سَلْنِيْهِ، وَمَا *** أَشْبَهَهُ.....

ولا أعلم أحدًا ذكر هذا الجواز، ولعله من اجتهادات ابن مَالِكٍ وانفراده، متمسكًا بوروده في الحديث الشَّريف: «فإن الله مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ، ولو شاءَ لملَّكُهم إيَّاكم»(٢٩٣).

وكذلك اتصال الضَّمير الواقع مفعولاً ثانيًا لفعل قلبي والأول مرفوع وأخص، فقد رجَّح سِيبَوَيْهِ والجمهور انفصاله على الاتصال لأنَّه خبر في الأصل، بينما خالفهم ابن مَالِكٍ في ذلك بترجيح الاتصال بقوله:

كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ.. وَاتِّصَالاَ *** أَخْتَارُ. غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

ولعله يشير بقوله (غيري) إلى أَنَّه قد خالف الجمهور عامة في ذلك. (٢٩٤)

ومنه إجازته حذف نون الوقاية من (لدن) في غير الشِّعر، مُسْتَدِلاً بقراءة سبعيَّة لقوله تعالى: (قد بلغت من لدني عذراً) ، بتخفيف النُّون(٢٩٥).

---

(٢٩١) شرح التسهيل ٣١٦/٢، وتنظر المسألة الرَّابعة عشرة من هذا البحث.

(٢٩٢) توضيح المقاصد ١١٦/٢.

(٢٩٣) في المسألة الثَّانية من هذا البحث.

(٢٩٤) في المسألة الثَّالثة من هذا البحث.

ومن ذلك الإخبار باسم الزَّمان عن الذَّات الَّذِي منعه سِيبَوَيْهِ والجمهور، ويؤولون ما جاء من ذلك على تقدير مضاف، وأجازه ابن مَالِكٍ بشرط الإفادة سواء كان على تقدير مضاف أم تأويل اسم الزَّمان أم من غيرهما. (٢٩٦)

ومن ذلك الخلاف في (سوى) الَّتِي ذهب جمهور البصريين موافقين لسِيبَوَيْهِ إلى ظرفيتها فلا تخرج عنها إلا في الشِّعْر. وذهب الكوفيون إلى أَنَّها تخرج عنها في الشِّعر والسَّعة، بينما خالفهم ابن مَالِكٍ وذهب إلى كونها اسما فهي كـ (غير) في المعنى والعمل وفي تصرفها. (٢٩٧)

ومن أشهر المسائل مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، الَّتِي يذهب جمهور البصريين إلى منعها مطلقًا، وأجازها بعضهم تبعًا لسِيبَوَيْهِ بالظَّرف والجار والمجرور في الشِّعْر خاصَّة، وذكر الأنباري أَنَّ الكوفيين يجيزون ذلك بغير الظَّرف والجار والمجرور بالشِّعْر خاصة. أما في غير الشِّعْر فربما قال به بعض الكوفيين، وذلك بالظَّرف والجار والمجرور، في حين أَنَّ مذهب ابن مَالِكٍ في ذلك واسع، وفصَّله تفصيلاً دقيقًا، حينما جعل منه ما هو جائز في النَّثْر والشِّعْر من غير قبح، وذكر فيه ثلاثة أنواع:

١- الظَّرف والجار والمجرور المتعلقين بالمضاف.
٢- المفعول به إذا كان المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلاً.
٣- المفعول الثَّاني إذا كان المضاف وصفًا.

وجعل منه ما هو خاص بالشِّعْر، وذكر فيه ثلاثة أنواع أَيْضًا:

١- الظَّرف والجار والمجرور المتعلقين بالمضاف.
٢- المفعول به لغير المضاف.
٣- الفاعل مطلقا سواء كان للمضاف أم غيره.

---

(٢٩٥) في المسألة الخامسة من هذا البحث.

=(٢٩٦) في المسألة السَّادسة من هذا البحث.

(٢٩٧) في المسألة الرَّابعة عشرة من هذا البحث.

وهذا التَّفصيل الدَّقيق من انفرادات ابن مَالِكٍ، واجتهاداته الخاصة. (٢٩٨)

ولا تعني هذه المسائل أَنَّ ابن مَالِكٍ دائمًا يوسّع ما يضيقه غيره، ويجوّز ما يمنعه غيره – وإن كان هذا هو الغالب – إلا أننا رأينا في مقابل ذلك أَنَّ ابن مَالِكٍ في إحدى المسائل كان هو صاحب المنع، وذلك فيما يتعلق بإسناد ضمير الرَّفع المتحرك إلى الفعل الثُّلاثي المعتل العين المبني للمفعول، حيث أجاز سِيبَوَيْهِ والجمهور فيها لغات ثلاثا، قياسًا على ما لم يسند إلى الضَّمير، ولم يبح ابن مَالِكٍ إلا لغة واحدة وهي لغة الإشمام. (٢٩٩)

أما من حيث أثر ابن مَالِكٍ فيمن بعده في هذه المسائل، وموقف شرّاح الأَلْفِيَّة من خلاف ابن مَالِكٍ لسِيبَوَيْهِ، فهو متباين من مسألة إلى أخرى، ومن مؤلف إلى آخر.

فمثلاً نجد جميع شرّاح الأَلْفِيَّة قد وافقوا ابن مَالِكٍ في مخالفته لسِيبَوَيْهِ في المسألة الثَّانية من هذا البحث، وهي مسألة جواز انفصال الضَّمير الواقع مفعولاً ثانيًا لفعل غير قلبي، في مثل قولنا: (الدّرهمَ أَعطيتُكَهُ)، و (أَعْطَيتُكَ إِيَّاهُ) (٣٠٠).

كما أيدوه جميعًا في مسألة وقوع (أنْ) في خبر (كرب) (٣٠١)، وأَنَّ الكثير هو تجرده منها، مع جواز الاقتران (٣٠٢).

وفي مسألة ترجيح اتصال الضَّمير وانفصاله مع الفعل القلبي، (٣٠٣) أيَّد ابن هشام رأي ابن مَالِكٍ في مخالفته لسِيبَوَيْهِ، ونسبه إلى الرُّماني

---

(٢٩٨) في المسألة التَّاسعة عشرة من هذا البحث.

(٢٩٩) في المسألة الثَّانية عشرة من هذا البحث.

(٣٠٠) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مَالِكٍ ص ٣٩، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/ ١٤٤، وأوضح المسالك ١/ ٩٧، وشرح ابن عقيل ١/ ١٠٠، والمقاصد الشافية ١/ ٣٠١، ٣١٢، وشرح المكودي ١/١٢١، وتنبيه الطلبة للسوسي ١/ ٢٦٤. وشرح الأشموني ١/٧٦.

(٣٠١) تنظر: المسألة التاسعة من هذا البحث.

(٣٠٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص ١١٢، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/٣٣٠، وتلخيص الشواهد لابن هشام ص٣٢٩، وفتح الرب المالك ص ٢٤٩، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢/٢٨٠-٢٨٢، وشرح المكودي ١/٢١٧، وتنبيه الطلبة للسوسي ١/ ٤٢٢.

وابن الطَّراوة. (٣٠٤)في حين أَنَّ ابن عقيل رجح رأي سِيبَوَيْهِ من غير تأييد سماعي أو قياسي، إلا اللهم كون سِيبَوَيْهِ أدرى بكلام العرب وأحذق، ولذا يجب تقديم رأيه على مبدأ:

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ. (٣٠٥)

أما مسألة خروج (سوى) عن الظَّرفية، فإن الشُّرّاح قد تابعوا ابن مَالِكٍ في جواز ذلك وعدم اقتصاره على الضَّرورة. باستثناء ابن عقيل الَّذِي جنح إلى تأويل الشَّواهد بتكلف (٣٠٦).

وقد تابع كثير من المتأخرين ابن مَالِكٍ في جواز استعمال (عدا) فعلاً وحرفًا فينصب ما بعده ويجره، والنَّصب أكثر كما هو رأي ابن مَالِكٍ خلافًا لسِيبَوَيْهِ الَّذِي لم يذكر الجر بها (٣٠٧).

كما تابعه كثير منهم في مسألة: استعمال (حاشا) فعلاً ينصب ما بعده، خلافًا لسِيبَوَيْهِ والبصريين في إلزامهم الحرفية فيها (٣٠٨).

ومن أبرز مظاهر تأثير ابن مَالِكٍ فيمن بعده، سيرهم على منهجه وموقفه، وتأصيله في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، حيث إنَّه – رحمه الله – أجاد إجادة ظاهرة لم يترك لمن بعده مجالاً لإضافة أو معارضة، سواء من حيث تفصيل المسألة وتفريعها، والموقف من كل حالة(٣٠٩).

---

(٣٠٣) تنظر المسألة الثَّالثة من هذا البحث.

(٣٠٤) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٩٢.

(٣٠٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٠١.

(٣٠٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٢٢٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٦٠، وتنبيه الطلبة ٢/ ٦٠٧.

(٣٠٧) تنظر: المسألة الخامسة عشرة من هذا البحث، وينظر: شرح ابن الناظم ص ٢٢٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٣١٨.،

(٣٠٨) تنظر: المسألة السَّادسة عشرة من هذا البحث، وينظر: شرح ابن الناظم ص ٢٢٦، وأوضح المسالك ٢/ ٢٩٣، وتنبيه الطلبة ٦١١/٢.

(٣٠٩) تنظر: المسألة التَّاسعة عشرة من هذا البحث، وينظر: أوضح المسالك ١٧٧/٣-١٩٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٧٧-٨٢.

## الخاتمة

بعد هذه الدِّراسة التَّحليلية لما سبق عرضه من مسائل الخلاف بين هذين الإمامين الجليلين، يمكن استخلاص النَّتائج الآتية:

١-أَنَّ ابن مَالِكٍ وإِنْ كان متأخِّرًا في زمانه إلا أنَّه يعد مدرسة نحويَّة ذات مذهب مستقل يقوم على اختيار الأرجح والأقرب إلى الدَّليل اللُّغوي، وكذلك الاجتهاد الخاص الَّذِي يصل به إلى أحكام خاصة مخالفًا سابقيه مهما بلغ قدرهم ومنزلتهم.

٢-كشف البحث عن القدرة الاستنباطيَّة لدى ابن مَالِكٍ في استظهار النُّصوص وبناء الأحكام وفق النُّصوص.

٣-كان تأثير ابن مَالِكٍ فيمن بعده باديًا في كثير من مؤلفاتهم، الَّتِي كشفت عن موافقتهم له في التَّأصيل والاستنباط.

٤-أَنَّ مردّ الخلاف بين سِيبَوَيْهِ وابن مَالِكٍ في كثير من المسائل هو اختلاف موقفهما من النُّصوص كالقراءات القرآنيَّة والحديث النَّبوي، والشِّعر، حيث إنَّ تلقي ابن مَالِكٍ لهذه المصادر بالقبول والتَّوثيق، جعله أوسع مذهبًا من البصريين.

٥-أَنَّ التَّعصب المذهبي في ردِّ النُّصوص الثَّابتة ليس خاصًّا بالبصريين –كما يراه بعض الدَّارسين- بل وجد عند بعض الكوفيين كما فعل الفرَّاء في ردِّ قراءة حمزة.

٦-أَنَّ الألْفِيَّة كانت بحقٍّ هي الخلاصة والنُّضج النَّحويّ لابن مَالِكٍ؛ لذا نجد أنَّه قد تراجع عن بعض الأحكام الَّتِي قالها في بعض مؤلفاته مثل: شرح التَّسهيل والعمدة وغيرها.

## قائمة المصادر والمراجع

[ ١ ] *ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة*، لعبد اللَّطيف الزَّبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ).

[ ٢ ] *الأثر العقدي في تعدد التَّوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة*، د. محمد بن عبد الله بن حمد السَّيف، ط١، (الرِّياض: دار التَّدمرية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).
[ ٣ ] الأحاديث والآثار الواردة في كتاب شرح التَّسهيل لابن مَالِكٍ وتكملته لابنه بدر الدِّين تخريجا ودراسة، ياسر بن عبدالله الطّريقي، *رسالة ماجستير* (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرِّياض، ١٤٢٨هـ).
[ ٤ ] *إحياء علوم الدين*، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (دار الرشاد الحديثة، د. ط، د. ت).
[ ٥ ] *ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب*، لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ود. رمضان عبد التَّواب ط١ (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م).
[ ٦ ] *أسرار العربيّة*، لأبي البركات عبد الرَّحمن بن محمّد الأنباري تحقيق: بركات يوسف هبّود، الطَّبعة الأولى (بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م).
[ ٧ ] *الإصباح في شرح الاقتراح*، لعبد الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطي، تحقيق: د. محمود فجّال، (دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ).
[ ٨ ] *الأصمعيّات*، لأبي سعيد عبد الملك قريب الأصمعيّ، حقّقه وشرحه: د عمر فاروق الطباع (بيروت: دار الأرقم، بدون تاريخ).
[ ٩ ] *أصول النَّحو العربي*، لمحمود أحمد نحلة، (بيروت، دار العلوم العربية، ١٤٠٧ هـ).
[ ١٠ ] *أصول النَّحو*، لأبي بكر محمد بن السَّرِّيِّ بن سهل المعروف بابن السَّرَّاج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتيلي، ط٢، (مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ).
[ ١١ ] *إعراب القرآن*، لأبي جعفر أحمد بن محمد النَّحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ).

[ ١٢ ] *الأعلام*، لخير الدِّين الزّركلي، (دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م).
[ ١٣ ] *الإقناع في القراءات السَّبع*، لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش، تحقيق:
د. عبد المجيد قطامش، ط الأولى، (مركز إحياء التُّراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ).
[ ١٤ ] *ألفية ابن مالك في النحو والصرف*، لمحمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ضبط وتصحيح: الشيخ/ محمد البرهاني منصور، ومحمد عبد الجواد الأصمعي، وعلي أحمد الشهداوي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م).
[ ١٥ ] *الأمالي الشجريّ*، لهبة الله بن علي بن الشجريّ، (طبعة حيدر آباد الدكن).
[ ١٦ ] *الانتصار لسِيبَوَيْهِ على المبرد*، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد تحقيق:
د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، (مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).
[ ١٧ ] *الإنصاف في مسائل الخلاف*، لأبي البركات عبد الرَّحمن بن محمّد الأنباري تحقيق: محمد محي الدِّين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت (١٩١٤هـ).
[ ١٨ ] *أوضح المسالك إلى ألفية بن مَالِكٍ*، لأبي محمد عبدالله جمال الدِّين بن يوسف بن هشام، تحقيق: محمد محي الدِّين عبدالحميد (المكتبة العصرية، بيروت، ١٣٩٩هـ).
[ ١٩ ] *الإيضاح العضدي*، لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق:
د. حسن شاذلي فرهود (دار العلوم، الرِّياض، ١٤٠٨هـ).
[ ٢٠ ] *تاج العروس من جواهر القاموس*، لأبي فيض السَّيد محمد الزَّبيدي، تحقيق: علي شيري (بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ).

[ ٢١ ] *التَّبصرة في القراءات السَّبع*، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الحافظ محمد غوث النَّدوي (الدَّار السَّلفية، الهند، بدون ت).
[ ٢٢ ] *التَّبصرة والتَّذكرة*، لعبد الله بن على بن إسحاق الصَّيْمَريّ، تحقيق: د. عفيفي عبد الرَّحمن، (مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ).
[ ٢٣ ] *تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد*، لأبي محمد عبدالله جمال الدِّين بن يوسف بن هشام، الطَّبعة الأولى، تحقيق: عباس مصطفى الصَّالحي (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
[ ٢٤ ] *تذكرة النُّحاة*، لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ، تحقيق: د عفيفي عبدالرَّحمن (بيروت: مؤسسة الرِّسالة، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م).
[ ٢٥ ] *التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل*، لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١ (دمشق: دار القلم، ١٤١٨هـ /١٩٩٧م).
[ ٢٦ ] *التَّصريح على التَّوضيح*، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الخزرجي المعروف بالشَّيخ خالد الأزهري (القاهرة: دار إحياء الكتب العربيّة، بدون تاريخ).
[ ٢٧ ] *التَّعليقة على كتاب سِيبَوَيْهِ*، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي (الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ).
[ ٢٨ ] *تفسير البحر المحيط*، لمحمّد بن يوسف الشَّهير بأبي حيّان الأندلسيّ، الطَّبعة الأولى، تحقيق وتعليق: الشَّيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين (بيروت: دار الكتب العلميّة منشورات محمّد علي بيضون، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١ م).
[ ٢٩ ] *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، لمحب الدِّين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تحقيق أ.د علي فاخر وآخرين (مصر: ط الأولى ١٤٢٨).
[ ٣٠ ] *تنبيه الطَّلبة على معاني الألفيَّة*، لسعيد بن سليمان السُّوسي، تحقيق: خالد بن سعود العصيمي (دار التَّدمرية، الرِّياض، ١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م).

[ ٣١ ] *تهذيب اللغة*، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: مجموعة من العلماء، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة،بدون ت).
[ ٣٢ ] *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، لأبي محمد الحسن بن قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان (دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م).
[ ٣٣ ] *التَّيسير في القراءات السَّبع*، لأبي عمرو الدَّاني، تحقيق: أوتو يرتزل (مطبعة الدَّولة، إستانبول، ١٤٠٥هـ).
[ ٣٤ ] *الجنى الدَّاني في حروف المعاني*، الحسن بن القاسم المرادي، الطَّبعة الأولى، تحقيق: د فخر الدِّين قباوة، الأستاذ محمّد نديم فاضل (بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
[ ٣٥ ] *حاشية العلامة الصبان*" على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك"، لمحمد بن علي الصبان الشافعي (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).
[ ٣٦ ] *حجة القراءات*، لأبي زرعة عبد الرَّحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرِّسالة – بيروت، ط الخامسة ١٤١٨هـ.
[ ٣٧ ] *الحديث النَّبوي الشَّريف وأثره في الدِّراسات اللُّغوية والنَّحوية*، د. محمد ضاري حمادي ط١ (العراق: منشورات اللَّجنة الوطنية للاحتفالات بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، ١٤٠٢هـ).
[ ٣٨ ] *الحلل في شرح أبيات الجمل*، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السَّيّد البطليوسي، تحقيق: مصطفى إمام، (الدَّار المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م).
[ ٣٩ ] *الحيوان*، لعمرو بن بحر الجاحظ، الطبعة الأولى، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون (بيروت: دار الفكر ودار الجيل، ١٩٩٨٨).
[ ٤٠ ] *خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب*، لعبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق: عبد السَّلام هارون، (القاهرة، الخانجي، ١٤٠٦هـ).
[ ٤١ ] *الخصائص*، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد على النَّجار، بيروت: دار الكتاب العربي (بدون ت).

[ ٤٢ ] *دراسات في كتاب سِيبَوَيْهِ*، د. خديجة الحديثي (وكالة المطبوعات الكويت شارع فهد السَّالم، بدون تاريخ).
[ ٤٣ ] *الدُّرر اللَّوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيّة*، أحمد بن الأمين الشِّنقيطيّ، شرح وتحقيق: د عبد العال سالم مكرم (القاهرة: عالم الكتب،١٤٢١هـ).
[ ٤٤ ] *ديوان أبي دؤاد الإيادي*، تحقيق: غوستاف فون غريناوم (بيروت، دار مكتبة الحياة ١٩٥٩م)
[ ٤٥ ] *ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)*، شرح وتعليق: محمّد محمّد حسين (بيروت: المكتب الشرقي للتوزيع والنشر، ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م).
[ ٤٦ ] *ديوان العجّاج*، بعناية وليم بن الورد (برلين ١٩٠٣م).
[ ٤٧ ] ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، لا طبعة (بيروت: دار صادر، بدون تاريخ).
[ ٤٨ ] *ديوان المخبل السعدي*، ضمن شعراء مقلون، تحقيق حاتم صالح الضامن (بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٧م).
[ ٤٩ ] *ديوان المفضّليّات شرح أبي محمّد القاسم الأنباريّ*،أبو العباس المفضّل بن محمّد الضبّيّ، الطبعة الأولى (بور سعيد: مكتبة الثقافة الدينيّة، ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠م).
[ ٥٠ ] *ديوان أوس بن حجر*، تحقيق: محمد يوسف نجم (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، د.ط، ١٩٨٦م)
[ ٥١ ] *ديوان بشر بن أبي خازم*، تحقيق: عزة حسن (دمشق:١٣٨١هـ).
[ ٥٢ ] *ديوان حميد بن ثور*، تحقيق: عبدالعزيز الميمني (مطبعة دار الكتب، د.ط، ١٣٦٩هـ).
[ ٥٣ ] *ديوان ذي الرّمّة "غيلان بن عقبة الفدوس"* شرح الإمام أبي نصر الباهليّ صاحب الأصمعي، رواية أبي العباس ثعلب، حققه وقدم له: عبد القدوس أبو صالح (دمشق: مطبعة طربين، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

[ ٥٤ ] *ديوان رؤبة بن العجّاج*، ط ٢، تحقيق: وليم بن الورد (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م).
[ ٥٥ ] *ديوان عمر بن أبي ربيعة*، تحقيق: د. فايز محمد، الطَّبعة الأولى، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٢هـ).
[ ٥٦ ] *ديوان عمرو بن قميئة البكري*، تحقيق: حسن كامل الصيرفي (مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد١١، القاهرة، ١٩٦٥م).
[ ٥٧ ] *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، لأحمد بن عبد النُّور المالقي، تحقيق: أحمد محمّد الخراط (دمشق: مجمع اللُّغة العربيّة، بدون تاريخ).
[ ٥٨ ] *السَّبعة في القراءات*، لأبي بكر بن مجاهد (٣٢٤)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط الثَّانية بدون ت.
[ ٥٩ ] *السَّبعة في القراءات*، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف (دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م).
[ ٦٠ ] *سر صناعة الإعراب*، لأبي الفتح عثمّان بن جنّي، الطَّبعة الأولى، دراسة وتحقيق: أ.د حسن هنداوي (دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م).
[ ٦١ ] *سنن أبي داود*، لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار الفكر، د. ط، د.ت).
[ ٦٢ ] *شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مَالِكٍ*، لعبد الله بهاء الدِّين بن عبد الله ابن عقيل، تحقيق: د. محمد محي الدِّين عبد الحميد (المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ).
[ ٦٣ ] *شرح أبيات سِيبَوَيْهِ*، لأبي جعفر أحمد بن محمد النَّحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ).
[ ٦٤ ] *شرح أبيات مغني اللَّبيب*، لعبد القادر بن عمر البغداديّ، ٨ أجزاء، الطَّبعة الأولى، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٣٩٨هـ /١٩٨٠م).
[ ٦٥ ] *شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى "إيضاح الشِّعر"*، لأبي علي الفارسيّ، الطَّبعة الأولى، حققه: د حسن هنداوي (دمشق: دار العلم، بيروت: دارة العلوم والثَّقافة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

[ ٦٦ ] *شرح الأشمونيّ*، لأبي الحسن علي بن محمّد الأشمونيّ تحقيق: د عبد الحميد السَّيد محمّد عبد الحميد (القاهرة: المكتبة الأزهريّة للتراث، بدون تاريخ).
[ ٦٧ ] *شرح الأنموذج في النَّحو*، لجمال الدِّين محمد بن عبد الغني الأردبيلي، تحقيق: د. عبدالعزيز رباح وأحمد دقاق (المأمون، دمشق، ١٤١١هـ).
[ ٦٨ ] *شرح التَّسهيل*، لجمال الدِّين محمّد بن عبد الله بن مَالِكٍ الطَّائي، ٤ أجزاء، الطَّبعة الأولى، تحقيق: الدُّكتور عبد الرَّحمن السَّيد، الدُّكتور محمّد بدوي المختون (الجيزة: هجر للطباعة والنَّشر والإعلان، ١٤١٠ هـ /١٩٩٠ م).
[ ٦٩ ] *شرح الرَّضي على الكافية*، محمد بن الحسن الإستراباذي المعروف بالرَّضي، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي (المملكة العربية السُّعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).
[ ٧٠ ] *شرح السِّيرافي لكتاب سِيبَوَيْهِ*، السِّيرافي (مخطوطة) دار الكتب القومية.
[ ٧١ ] *شرح ألفيّة ابن مَالِكٍ*، لابن النَّاظم بدر الدِّين محمّد بن الإمام مَالِكٍ تحقيق: د عبد الحميد محمّد عبد الحميد (بيروت: دار الجيل، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).
[ ٧٢ ] *شرح الكافية الشَّافية في النَّحو*، جمال الدِّين محمّد بن عبد الله بن مَالِكٍ الطَّائي، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ).
[ ٧٣ ] *شرح المفصل*، لموفق الدِّين يعيش بن علي (بيروت: دار صادر، بدون ت).
[ ٧٤ ] *شرح المقدمة الجزولية الكبير*، للأستاذ أبي علي عمر الشَّلوبين، تحقيق: أ.د تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرِّسالة _ بيروت ط الأولى ١٤١٤.

[ ٧٥ ] *شرح المكودي على ألفية ابن مالك*، تحقيق: د/فاطمة راشد الراجحي (الكويت: جامعة الكويت، د. ط، ١٩٩٣م).
[ ٧٦ ] *شرح حماسة أبي تمام*، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د/علي المفضل حمودان (بيروت: دار الفكر المعاصر، ودمشق: دار الفكر، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
[ ٧٧ ] *شرح ديوان جرير*، شرحه: محمد لإسماعيل، (الأندلسي، بيروت).
[ ٧٨ ] *شرح ديوان حسان بن ثابت*، وضع عبد الرحمن البرقوني (القاهرة، المطبعة الرحمانيّة، ١٣٧٤هـ/١٩٢٩م).
[ ٧٩ ] *شرح شواهد الإيضاح لابن بري*، تحقيق: الدُّكتور عيد مصطفى درويش ومراجعة الدُّكتور محمد مهدي علام (القاهرة: المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).
[ ٨٠ ] *شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ*، لجمال الدِّين محمّد بن عبد الله بن مَالِكٍ الطَّائي، جزآن، تحقيق: عدنان عبد الرَّحمن الدُّوري (العراق: وزارة الأوقاف، إحياء التُّراث الإسلاميّ، مطبعة العاني، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م).
[ ٨١ ] *شرح عيون الإعراب*، المجاشعي، تحقيق: د. حنا حداد، (المنار، الأردن، ١٤٠٦هـ).
[ ٨٢ ] *شرح كافيّة ابن الحاجب*، لرضي الدِّين محمّد بن الحسن الأستراباذيّ، ٥ أجزاء، الطَّبعة الأولى، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب (بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م).
[ ٨٣ ] *شرح نهج البلاغة*، لعبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباب الحلبي وشركاؤه، بدون ت).
[ ٨٤ ] *شعب الإيمان*، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد السَّعيد زغلول، الباز (مكة المكرمة، ١٤١٠هـ).

[ ٨٥ ]*شعر الرَّاعي النُّميريّ " أخباره* " جمعه وقدّم له وعلّق عليه: ناصر الحاني، مراجعة عز الدِّين التَّنوخي (دمشق، ١٣٨٣هـ ١٤٦٤م).
[ ٨٦ ]*الشِّعر والشُّعراء*، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: د/ عمر الطَّبّاع، الطَّبعة الأولى، (بيروت: دار الأرقم، ١٤١٨هـ).
[ ٨٧ ]*شعراء إسلاميون*، تحقيق: نوري حمودي القيسي، (بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط٢، ١٩٨٤م).
[ ٨٨ ]*شواهد التَّوضيح*، لجمال الدِّين محمّد بن عبد الله بن مَالِكٍ الطَّائي، تحقيق: عبد الباقي (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ).
[ ٨٩ ]صحيح *البخاري* بشرح فتح الباري، لابن حجر العسقلاني المكتبة السَّلفية، مصر (بدون ت).
[ ٩٠ ]صحيح *مسلم*، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النِّيسابوري دار إحياء التُّراث (١٣٧٤هـ).
[ ٩١ ]*ضرائر الشِّعر*، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السَّيد إبراهيم محمد، دار الأندلس – بيروت (بدون ت).
[ ٩٢ ]*الضَّرائر اللُّغوية* في الشِّعر الجاهلي د/ عبد العال شاهين، دار الرِّياض للنَّشر والتَّوزيع- الرِّياض (بدون ت).
[ ٩٣ ]*الضَّرائر وما يسوغ للشاعر دون النَّاثر*، لمحمود شكري الألوسي دار الآفاق العربية – القاهرة، ط الأولى ١٤١٨هـ.
[ ٩٤ ]*ضرورة الشِّعر لأبي سعيد السِّيرافي*، تحقيق د/ رمضان عبد التَّواب، دار النَّهضة – بيروت ١٤٠٥هـ
[ ٩٥ ]*علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سِيبَوَيْهِ*، لعبد الكريم جواد الزَّبيدي، (دار البيان العربي، جدة، ١٤٠٣هـ).
[ ٩٦ ]*علل النَّحو*، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ت(٣٢٥)، تحقيق: د. محمود جاسم محمد درويش، مكتبة الرُّشد، الرِّياض ١٤٢٠).
[ ٩٧ ]*غريب الحديث*، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة تحقيق: عبدالله الجبوري (الجمهورية العراقية: وزارة الثقافة والإعلام،بدون ت).

[ ٩٨ ] *الفائق في غريب الحديث*، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل (القاهرة: عيسى الحلبي، ط٢، بدون ت).
[ ٩٩ ] *فتح الرَّب المالك بشرح ألفية ابن مَالِكٍ*، لشمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن قاسم المغزي، تحقيق: الختروشي، ليبيا (١٤١٠هـ).
[ ١٠٠ ] *في أصول النَّحو*، لسعيد الأفغاني، (بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ).
[ ١٠١ ] *في الضَّرورات الشِّعرية*، د/ خليل بنيان الحسون، المؤسسة الجامعية للدراسات – بيروت، ط الأولى ١٤٠٣.
[ ١٠٢ ] *في الضَّرورات الشِّعرية*، د/ خليل بنيان الحسون، المؤسسة الجامعية للدِّراسات – بيروت، ط الأولى ١٤٠٣هـ.
[ ١٠٣ ] *فيض القدير في شرح الجامع الصَّغير*، عبد الرَّؤوف المناوي، ط٢، (الباز، مكة المكرمة، بدون ت).
[ ١٠٤ ] *فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح*، لأبي عبد الله محمد بن الطَّيّب الفاسي، تحقيق: أ.د محمود يوسف فجال. دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية (١٤٢١ هـ).
[ ١٠٥ ] *القاموس المحيط*، الفيروز آبادي الطَّبعة الثَّانية، تحقيق: مكتب تحقيق التُّراث في مؤسسة الرِّسالة، بيروت (١٤٠٧هـ).
[ ١٠٦ ] *القياس النَّحوي*، لمحمد عاشور السّويح (الدَّار الجماهيرية، ليبيا، ١٩٨٦م).
[ ١٠٧ ] *الكامل*، لأبي العباس محمّد بن يزيد المبرّد، الطَّبعة الثَّالثة، تحقيق: د محمّد أحمد الدَّالي (بيروت: مؤسسة الرِّسالة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).
[ ١٠٨ ] *كتاب الأغاني*، علي بن الحسين بن محمّد الأموي المشهور بأبي الفرج الأصفهانيّ، ٢٥ جزءًا، شرحه وكتب هوامشه: عبد علي مهنا، سمير جابر (بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م).

[ ١٠٩ ] *كتاب الجمل في النَّحو*، لأبي القاسم عبد الرَّحمن الزَّجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، (مؤسسة الرِّسالة، دار الأمل، ١٤٠٥هـ).
[ ١١٠ ] *كتاب العين*، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي (دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت).
[ ١١١ ] *الكتاب كتاب سِيبَوَيْهِ*، لأبي بشر عمرو بن عثمّان بن قنبر، تحقيق: عبد السَّلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
[ ١١٢ ] *الكشاف*، لأبي القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَرِيّ (دار الكتاب العربي، بيروت، بدون ت).
[ ١١٣ ] *الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها*، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق: د. محي الدِّين رمضان، (مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤٠١هـ).
[ ١١٤ ] *الكوفيون في النَّحو والصَّرف والمنهج الوصفي المعاصر*، د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمّان، ط الأولى ١٤١٨.
[ ١١٥ ] *لسان العرب*، لابن منظور، دار صادر بيروت (بدون ت).
[ ١١٦ ] *اللمع في العربيّة*، أبو الفتح عثمّان بن جنّي، تحقيق: د سميح أبو مغلي (عمّان: دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٨م).
[ ١١٧ ] *مجاز القرآن*، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التَّيمي، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، (مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون ت).
[ ١١٨ ] *مجالس ثعلب*، لأحمد بن يحيى ثعلب، الطَّبعة الخامسة، شرح وتحقيق: عبد السَّلام هارون (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧م).
[ ١١٩ ] *المحب والمحبوب والمشموم والمشروب*. للسّري بن أحمد الرّفاء، تحقيق: ماجد حسن الذهبي، (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م).

[ ١٢٠ ] *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، جزآن، تحقيق: علي النَّجدي ناصف وآخرين (القاهرة: وزارة الأوقاف المصريّة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
[ ١٢١ ] *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، تحقيق: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري وآخرين، دار العلوم، الدَّوحة (١٤٠٢هـ).
[ ١٢٢ ] *المحكم والمحيط الأعظم في اللغة*، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق: جماعة من العلماء، (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي).
[ ١٢٣ ] *مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك الحاكم*، لسراج الدِّين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقِّن، تحقيق: سعد آل حمّيد، (العاصمة، الرِّياض، ١٤١١هـ).
[ ١٢٤ ] *المخصص*، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسيّ ابن سيده، (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بدون تاريخ).
[ ١٢٥ ] *مدرسة الكوفة*، ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو، د/ مهدي المخزومي (مكتبة البابي الحلبي، مصر، ط الثَّانية).
[ ١٢٦ ] *المدرسة النَّحويَّة في مصر والشَّام في القرنين السَّابع والثَّامن من الهجرة*، عبدالعال سالم مكرم (بيروت، الرِّسالة).
[ ١٢٧ ] *المسائل الحلبيات*، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي (القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ).
[ ١٢٨ ] *مسائل النَّحو الخلافية بين ابن مَالِكٍ والزَّمَخْشَرِيّ*، فهمي النِّمر (دار الثَّقافة القاهرة، بدون ت).
[ ١٢٩ ] *المسائل النَّحوية والتَّصريفية الَّتِي خالف فيها ابن مَالِكٍ الفراء*، لعبد العزيز أحمد البجادي (رسالة دكتوراه، جامعة الإمام سعود الإسلامية بالرِّياض، ١٤١٤هـ).
[ ١٣٠ ] *المساعد على تسهيل الفوائد*، لعبد الله بهاء الدِّين بن عبد الله بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات (أم القرى، ١٤٠٢هـ).

[ ١٣١ ] *المستدرك على الصحيحين[ مستدرك الحاكم ]*، لمحمد بن عبدالله أبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠م).
[ ١٣٢ ] *مسند أحمد بن حنبل*، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل بن هلال الشيبان، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري (بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).
[ ١٣٣ ] *مشكاة المصابيح*، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني (بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).
[ ١٣٤ ] *مشكل إعراب القرآن*، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. الضَّامن (مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ).
[ ١٣٥ ] *معاني القرآن للأخفش*، لسعيد بن مسعدة البلخيّ المجاشعيّ (الأخفش)، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمّد أمين الورد (بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى،١٤٠٥هـ /١٩٨٥م).
[ ١٣٦ ] *معاني القرآن للفرّاء*، ليحيى بن زياد الدَّيلميّ (الفرّاء) (دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٤هـ).
[ ١٣٧ ] *معاني القرآن وإعرابه*، لأبي إسحاق إبراهيم بن السّري بن سهل الزّجّاج تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب المصرية (١٤٠٨هـ).
[ ١٣٨ ] *المعاني الكبير في أبيات المعاني*، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٤٧م).
[ ١٣٩ ] *معجم شواهد النَّحو الشِّعرية*، حنا حداد، دار العلوم، الرِّياض (١٤٠٤هـ).
[ ١٤٠ ] *مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب*، لأبي محمد عبدالله جمال الدِّين بن يوسف بن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله (بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ).

[ ١٤١ ] *المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية*، لأبي إسحاق إبراهيم الشَّاطبي، تحقيق: أ.د محمد إبراهيم البنا وزملائه، مركز إحياء التُّراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة ط الأولى ١٤٢٨.
[ ١٤٢ ] *المقاصد النَّحويّة في شرح شواهد الألفيّة*، (على هامش خزانة الأدب) لأبي محمّد محمود بن أحمد العيني، الطَّبعة الأولى، (بيروت: دار صادر، بدون تاريخ).
[ ١٤٣ ] *المقتصد في شرح الإيضاح*، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرَّحمن الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، (وزارة الثَّقافة، العراق، ١٩٨٢م).
[ ١٤٤ ] *المقتضب*، لأبي العباس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمه (بيروت: عالم الكتب، بدون تاريخ).
[ ١٤٥ ] *المقرّب*، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، جزآن، الطَّبعة الأولى، تحقيق: أحمد عبد السَّتار الجواري، عبد الله الجبوري، ١٣٩١هـ /١٩٧١م.
[ ١٤٦ ] *المنصف شرح ابن جنّي لكتاب التَّصريف للمازنيّ*، لأبي الفتح عثمان ابن جنّي، الطَّبعة الأولى، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين (القاهرة: مطبعة مصطفي البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م).
[ ١٤٧ ] *نفح الطَّيب*، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد المقري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت (١٣٨٨هـ).
[ ١٤٨ ] *النّكت في تفسير كتاب سِيبَوَيْهِ*، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الشَّنتمري المعروف بالأعلم، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت (١٤٠٧هـ).
[ ١٤٩ ] *النوادر في اللغة*، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ، ط٢(بيروت: دار الكتاب العربيّ ١٩٦٧م).
[ ١٥٠ ] *همع الهوامع*، لعبد الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطي، تحقيق: محمد بدر الدِّين النّعساني، (دار المعرفة، بيروت، بدون ت).

# The Matters which Ibn Malik Disagreed with Sibawayh in Alfiyah "Analyzing and Studying"

**DR. Mohammed Bin Abdullah AL-Seif**
*professor assistant at the Arabic Language and its Arts at Al-Qassim University*
*Email: mas6077@gmail.com*

(Received 9/9/1431H; accepted for publication 15/2/1432H)

**Abstract.** The Historians of the grammatical thought, see that Ibn Malik – Allah's mercy be upon him- represents an important era in the grammar study, not only for what he added in this concern like the authorships, the poetics, explanations and the great efforts, but also by his grammatical choices, independent hardworking in the detailed matters for the lingual phenomena. He also represents a school in the grammar origin, especially the origin of hearing through his confident , dealing with the lingual texts either by quotations from Quranic readings or the prophetic Hadiths, even the Arabs languages out of the place frame which is located by the earlier Basrines.

Ibn Malik's disagreeing with Sibawayh – Imam of Grammarians - mercy of Allah be upon them- lies in several synonyms of the grammar matters -inspite of his great respect for him- as an obvious evidence and brilliant proof for the independence of his school in choosing and hardworking which depend upon the reciting of his texts and their presentment, then the ability of his accurate extraction and his safe direction and bhaveriorism of accepting and respecting it. This will be discovered in this search by Allah's aid.

Allah be with us.